السدود و الشرارة الاولى فى حرب المياه

اعداد

أسامةعبد الرحمن

مؤسسة دار الفرسان

للنشر والتوزيع

51 ش إبراهيم خليل – المطرية

اسم الكتاب : السدود والشرارة الاولى فى حرب المياه
المؤلـــف : أسامة عبد الرحمن
الناشـــر : مؤسسة دار الفرسان
رقم الإيداع : 22697
طبعة ثانية : 2016

فهرسة أثناء النشر

أسامة عبد الرحمن

السدود وحرب المياه / أسامة عبد الرحمن .- ط1 .- القاهرة :
مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع ، 2016 م .
176ص ؛ 24 سم .- السدود وحرب المياه
تدمك : 978/977/6169/64/7
أ. العنوان627.8

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(أَوَلَم يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ
كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

الأنبياء 30

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أصبحت مشكلة المياه تتصدر هموم العالم، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من خمس سكان العالم يعانون من أزمة توافر المياه العذبة وحروب المستقبل ستكون من أجل السيطرة على مصادر المياه ومنابعها.

حيث تستهلك معظم دول العالم كميات أكثر من مواردها المائية المتجددة، بسبب ارتفاع الكثافة السكانية ومعدل النمو فيها، واستخدام نظم ري جائرة، فضلاً عن تزايد معدلات الهجرة من الريف للمدن، إلى جانب الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة وموجات الطقس السيئ، على نحو أصبحت معه المياه سلعة نادرة فمن بين 263 حوض نهر على مستوى العالم، هناك أكثر من 200 حوض منها يفتقر إلى التنسيق والتعاون بين الدول المطلة عليه.

ورغم أن مشكلة المياه وحدها ليست سبباً جوهرياً لاندلاع الصراع المسلح في كثير من أحواض الأنهار، فإن ما يؤدى لتفاقم الأمور هو وجود العديد من التوترات الأخرى بين الدول فمنذ عام 1948 وحتى الآن، اندلع أكثر من 40 صراع إقليمي مسلح بسبب مصادر المياه، معظمها في الشرق الأوسط، حيث يعد حوض نهر الأردن وحوض الفرات ودجلة من مناطق النزاع والتوتر الدائم الذي يرتبط في أحد جوانبه بالماء بينما في أفريقيا تعد أحواض أنهار النيل، وفولتا، وزامبيزي، والنيجر مناطق محتملة للنزاع المسلح بسبب المياه.

وتعد مشكلة المياه أكثر حدة وتعقيداً في القارة الآسيوية على وجه الخصوص،حيث يهدد نقص المياه باندلاع العديد من الصراعات المسلحة بين دول القارة ووفقاً لدراسة أعدتها الأمم المتحدة بالتعاون مع جامعة أوريجون للعلوم الصحية بالولايات المتحدة، فإن أكثر من 60 حوضاً من أحواض الأنهار في آسيا تعد مناطق ملتهبة ومرشحة لاندلاع الصراع المسلح في أي وقت بسبب مشكلة المياه، والتي لا تتمثل فقط في نقص إمدادات المياه.

ولكن بما يؤدي إليه النقص من تفاقم الأوضاع وعدم الاستقرار السياسي، ووجود صراعات مسلحة داخلية، وغياب التنسيق بين الدول المعنية بشأن حصص المياه وعلى الرغم من وجود حلول ومقترحات قد تؤدى إلى التقليل من حدة الأزمة إلا أن الاهتمام العالمى وخاصة من دول العالم المتقدم المعول عليها أن تساهم بأكبر قدر من الحلول لا تعنى الآن إلا باستنزاف موارد الطاقة من العالم النامى لذلك فلا يعنيها مشاكل المياه مؤقتا والتى يتحمل العالم النامى منها الجزء الأكبر فلنا ولهم الله 0

المؤلف

الباب الأول

السدود ...التاريخ والأهمية

السدود...التاريخ والأهمية

معلومات عن السدود

السد هو الحاجز الذي يقسم المياه والسدود عموما تخدم الغرض الأساسي وهو الاحتفاظ بالمياه، في حين أن الهياكل الأخرى مثل الخنادق تستخدم لمنع تدفق المياه إلى مناطق محددة في الأرض. أطول سد في العالم هو سد نورك بارتفاع 300 متر في طاجيكستان ولقد تضافرت الجهود للارتقاء بمستوى الموارد المائية، وتوفير ما من شأنه ضمان الحياة على سطح الأرض وذلك من خلال إقامة مشاريع السدود وتحقيق الاستفادة القصوى منها وتهدف السدود الى تخزين المياه للري والشرب ولمواجهة أزمات الجفاف فى بعض السنوات وهذا ما نفع مصر مثلا فى سنوات مضت فى القرن الماضى عانت فيها بلاد المنبع من مجاعات الحد من الفيضانات وخطورتها وتنظيم المنطقة سياحيا وتأمين المياه لمربي الثروة الحيوانية والزراعية وتنظيم كمية المياه أثناء فترة الجفاف والفيضان وتصريفها نحو القنوات.

وتنقسم السدود إلي قسمين:

السدود الخراسانية الاسمنتية وتنقسم إلى :

1- السدود الخراسانية الثقلية: و هي سدود ضخمة تقوم بمقاومة القوى الجبارة بشكل كلي من خلال أوزانها قوة الجاذبية الأرضية لجدار المانع الاسمنتي المصمم

2- السدود المقوسة: ويرتبط تصميم السدود دائما وكأي إنشاء هندسي بجيولوجيا المنطقة آو طبيعة التربة والتضاريس يعتبر من أبسط أشكال السدود وأقلها تكلفة من حيث المواد والتصميم من أي نمط من أنماط السدود الأخرى.تستخدم هذا النوع من تصميم السدود في الأماكن الضيقة والصخرية، حيث يكون السد على شكل قوس منحني يحجز خلفه الكميات الهائلة من مياه الأنهار.

السدود الإملائية الترابية أو الصخرية

وهي سدود ضخمة مكونة من صخور والأتربة حيث تعتمد هذه السدود على أوزانها الهائلة في مقاومة القوى الهائلة الناتجة عن المياه المحجوزة، وما يميز هذه السدود هو كثافة المادة داخلها، فالعازل الداخلي يمنع ترشح أو تسرب المياه عبر بناء السد.

بعض السدود المهمة:

تستخدم بلدان كالهند وأستراليا وجنوب إفريقيا ذات معدلات الأمطار المتدنية غير المستقرة، سدوداً ذات كفاءة تخزينية عالية لتوفير مياه الري لمشاريعها الزراعية. وتكتفي البلدان التي ينتظم فيها سقوط الأمطار، كبريطانيا ونيوزيلندا إلى سدود صغيرة للتخزين تفي بحاجتها لإمدادات المياه وتوليد الطاقة الكهربائية.

للهند اثنان من أعلى عشرة سدود في العالم هما: تهري 261م وكيشاو 253م وتشمل السدود الكبيرة الأخرى بالهند سد بهاكرا 226م ولاكهوار 204م وأعلى سدود الولايات المتحدة ارتفاعا سد أوروفيل بكاليفورنيا، إذ يبلغ ارتفاعه 235 مترا وكذلك سد هوفر الذي اكتمل عام 1936م، وبلغ ارتفاعه 226 مترا وهو يحتل المرتبة رقم 20 على مستوى العالم.

وأعلى سدود أستراليا سد دارتماوث بارتفاع 180م على نهر ميتا ميتا بمقاطعة فكتوريا، وسد تالبينجو 162 م على نهر تيومت في مشروع جبال الثلوج وأعلى سدود نيوزيلندا سد بنمور 118م على نهر ويتاكي.

وأعلى سدود جنوب إفريقيا سد بي. كيه. لي روكس على نهر الأورانج بارتفاع 107م

أما أعلى سدود بريطانيا فهو سد لين براين في ويلز، بارتفاع 91م

أما أكبر سدود الهند سعة تخزين هو سد ويجانجا العليا وتبلغ سعته 50,7 كم3 وسد جوردون في تسمانيا هو أكبر سدود أستراليا وتبلغ سعته 11,3كم3 ويبلغ استيعاب سد بوكاكي العالي بنيوزيلندا 5,8 كم3 وسد هنرديك فيرورد بجنوب إفريقيا 5,9كم3

وقد قارب بناء بعض أضخم مشروعات توليد الطاقة من السدود على الاكتمال وتشمل سد توروخانسك بروسيا ، الذي يقدر إنتاجه حسب الخطة الموضوعة بمقدار 20,000 ميجاواط كما تتم زيادة الطاقة الإنتاجية لكل من سدي إيتايبو المشترك بين البرازيل وباراجواي، وجراندكولي بالولايات المتحدة لتبلغ 12,600 ميجاواط للأول و 10,830 ميجاواط للأخير وأكبر محطات توليد القدرة الكهرومائية بالهند هي محطة تهري وتبلغ طاقتها 1,800 ميجاواط، ويبلغ إنتاج محطة داينورويك بمقاطعة سنودونيا بإقليم ويلز 1,800 ميجاواط كما تبلغ الطاقة الإنتاجية لتالبينجو بأستراليا 1,500 ميجاواط ويتميز مشروع جبال الثلوج بأستراليا بتوفير مياه الري، وتوليد الكهرباء، وذلك بسبب احتوائه على سدود بطاقة تخزينية عالية في كل من أعالي النهر وأجزائه السفلى لتشغيل محطات توليد الطاقة.

السدود وخزانات المياه قبل الميلاد:

هناك الكثير من المؤشرات والإشارات إلى إمكانات بناء السدود وخزانات المياه منذ آلاف السنين قبل الميلاد إلا أنها لم تكن بالحجم والأهمية الكبيرة في تلك الفترة.

لذلك نجد أن الحفريات الآثارية تؤكد أن السدود وخزانات المياه الكبيرة التي على قدر كبير من الأهمية بدأت مع بداية الألف الخامس قبل الميلاد، حيث بدأ الإبداع التقني في بناء السدود وخزانات المياه في هذه الألفية قبل الميلاد، علما أن المصادر لم تشر إلى سدود خزانات مياه في أرض المعمورة كما هي عليه في بلاد الرافدين، وخصوصاً في زمن سلالة لجش (لكش) في جنوب بلاد الرافدين فقد أقام الملك أيا ناتوم أهم هذه المشاريع، ومن ثم حفر قناة يسيطر عليها سد يقع على خزان بلغ استيعابه من المياه نحو 17 مليون جالون من الماء [1] مستخدما في بنائه مواد رابطة مقاومة للمياه والرطوبة لضمان صلابته ومقاومته لعوادي الزمن، ومن غرب بلاد الرافدين عند مدينة هيت حالياً [2] ولعل هذه الفترة شهدت بداية تكوُّن الأهوار في جنوب العراق بعد أن أقاموا هناك خزانا للمياه.

---

[1] المدخل الى تاريخ العالم القديم –سامى سعيد الأحمد ج1 ص283.

[2] حضارة العراق – سامى سعيد الأحمد ج2 ص

ولأسباب غير معروفة انهار السد الذي كان مقاما عليه ففقدوا السيطرة على المياه المتدفقة إليه لتتكون بدايات الأهوار هناك وخصوصاً أن هناك الكثير من النقوش السومرية والبابلية توضح عمليات صيد الأسماك في مناطق الأهوار مستخدمين الزوارق المصنوعة من القصب،والقفف المصنوعة من أوراق النخيل وأعواد الصفصاف، وهذه الوسائل ظلت مستخدمة في العراق حتى وقت قريب، فقد شوهدت القفف المصنوعة من أوراق النخيل وعيدان الصفصاف في بغداد وما جاورها من المدن والبلدان خلال السبعينيات من القرن العشرين الميلادي.

كما حفر الملك أنتميتا من سلالة لجش أيضا– قناة طولها 140 كيلو مترا لنقل المياه من نهر دجلة، ثم أقام عليها سدا [1] أما في الألفية الرابعة قبل الميلاد أقيم أضخم مشروع إروائي في بلاد الرافدين حتى يومنا الحاضر وهو مشروع النهروان حيث كان يعتقد خطأ أنه يعود لفترة ما قبل الإسلام [2] ، لقد كان هذا المشروع يتكون من قناة لنقل المياه أقيم عليها سد يؤدي إلى خزان ضخم يتسع لعشرات الملايين من الأمتار المكعبة لتخزين المياه وتوزيعها على الأراضي الزراعية التي تنتشر فى مسافات شاسعة بـ غرض ري المزروعات خلال أوقات شح المياه أو في المواسم التي لا تسقط فيها الأمطار وفي الألفية الثالثة تم تنفيذ مشاريع للرى عدة في بلاد الرافدين

[1] المصدر نفسه والصفحة .
[2] أصالة نظم الأرواء العربية – فوزى رشيد محاضرات تراثية ص2 .

أهمها المشروع الذي أقامه ملك بلاد الرافدين البابلي خلال القرن الثالث من الألفية الثانية، ويتكون من قناة حفرت، وقد تجاوز طولها عشرات الكيلو مترات بين مدينتي أريدو وأور سماها عطاء الشعب، وأقام عليها سدا لتنظيم المياه وتوزيعها على مجموعة من مئات القرى تتبع عددا من المدن المهمة التي تتوافر فيها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية [1] كما تمكن البابليون من ضبط فيضان نهر الفرات بإقامة السدود عليه وفي الوقت نفسه استخدم هذان المنخفضان كخزانين لمياه النهر خلال مواسم الفيضانات، كما استخدم هذان المنخفضان كخزانين للمياه.

أما على نهر دجلة فقد أقام الآشوريون أضخم سد وهو سد نمرود الذي أقيم في رأس الدلتا لتموين حوض النهروان والواقع في الجانب الأيسر من النهر، وكذلك لتموين جدولين يعرفان في الوقت الحاضر باسم الدجيل والإسحاق في جانبه الأيمن، وهذا يؤكد أن هذا المشروع قد تم إحياؤه على فترات زمنية مختلفة على مر العصور، وبخاصة أيام الحكم العباسي، حيث استخدمت هذه التسميات منذ العصر العباسي.

---

[1] حضارة العراق سامى سعيد الأحمد ص186.

أما الألفية الأولى قبل الميلاد فقد تميزت بانتشار السدود وخزانات المياه الضخمة وتعددها في بلاد الرافدين، وأهمها ما أقامه الملك سنحاريب في شمال البلاد، حيث حفرت قناة يبلغ طولها نحو 70 كيلو متر لتوصل المياه من المناطق الجبلية إلى مدينة نينوي ومزارعها، وأقام عليها سدا لينظم مياه القناة والسيطرة عليها.

وقد استخدم في هذا السد نحو مليوني حجر مكعبة الشكل، طول ضلع الواحدة منها نصف متر، وتزن الواحدة ربع طن [1].

كما قام الملك بحفر قنوات ذات سعات متباينة لجلب مياه العيون والأمطار من الجبال إلى مدينة أربيل [2] التي مازال اسمها يعرف باسم أربيل وهي مدينة أقيمت على أطلال قلعة بنيت لأغراض عسكرية في بادىء الأمر أيام الحكم البابلي ولابد أنه في عهد سنحاريب تم بناء سدود على كل قناة يتناسب وحجم القناة ليؤدي إلى خزان لجمع تلك المياه الواردة من القنوات المختلفة وخلال فترة حكم نبوخذ نصر في وسط بلاد الرافدين أقام مشاريع للري منها السد الذي أقامه على نهر دجلة عند جانب الكرخ من بغداد حاليا، ومازالت بقاياه موجودة في الموقع حتى الآن،وذلك لتحويل جزء من مياه النهر إلى قناة تقع على الجانب الغربي منه، حيث المساحات الزراعية الشاسعة.

---

(1) المصدر نفسه ، ص 180-181.
(2) المصدر نفسه والصفحة.

كما شق نهراً سمي نهر ملكا ولعلهم يقصدون نهر الملك، وأقاموا عليه سدا له بوابات تتحكم في مرور المياه وتوزيعها، وتؤدي إلى خزان ضخم للمياه قدر محيطه بنحو أربعين فرسخا أي ما يعادل نحو 200 كيلو متر، وبعمق 35 متراً [3].

ويجب ألا يغيب عن بالنا ما قام به أهل سبأ من منجزات في هذا المجال وبخاصة إنجاز ملكهم المركب يشع الذي حفر الكثير من قنوات المياه، وأنشأ السدود التي أقامها عليها، وأهمها سد مقران الذي أوصل المياه عبر قناة إلى منطقة أبين وسد ويثعان وغيرها، وأهم هذه السدود سد مأرب وهو موجود في وادي ذنه الذي تقع مدينة مأرب عند حافته الشمالية، حيث يقع بالقرب منها جبل بلق الذي يشقه وادي ذنه إلى نصفين هما بلق الأيمن وبلق الأيسر، فأقام المأربيون سداً عظيماً في مقدم الوادي لحجز مياه السيول الواردة من أعالي الجبال المحيطة بالوادي المؤدي إلى منخفض عظيم، حيث استخدم لتخزين المياه خلال موسم الأمطار [1]، ثم تهدم هذا السد بسب السيول العظيمة التي جاء ذكرها في القرآن الكريم باسم سيل العرم، ولعل تراكم الطمي في منخفضه مع تصدع السد على مر السنين التي تجاوزت قروناً عدة.

---

[3] نفس المصدر ، ص 174.

[1] تاريخ اليمن القديم – محمد عبد القادر بافقيه ص196.

حيث كان الملوك العرب قديما يعملون على صيانته وترميمه وتعليته، ولعل آخرهم ملك اليمن شرحبيل يعفر الذي حكم اليمن خلال القرن الخامس الميلادي أهمل جميع هذه الأمور وغيرها مما أضعف السد، وأدى إلى انهياره.

السدود وخزانات المياه قبل الإسلام (بعد الميلاد):

إن الآثاريين أكدوا وجود الكثير من خزانات المياه مثل منخفض الثرثار والحبانية والرزازة وساوة وبحر النجف، وقد استخدمت هذه كخزانات للمياه في عهود مختلفة من الزمن، إلا أن المصادر لم تساعدنا في تحديد الفترات الزمنية التي نفذت خلالها هذه الأعمال بدقة.

وكذلك نسب بعض منخفض الثرثار مثلا إلى فترة حكم الحضر في بلاد الرافدين [1]، ولكننا لم نتمكن من التأكد من صحة هذه المعلومات لضعف الأدلة التي أشاروا إليها، فإنه من الممكن أن تعود هذه المنجزات إلى فترات زمنية أقدم، ثم أعيد ترميمها وصيانتها خلال فترات زمنية لاحقة، كما ذكرت بعض المصادر تتفي إقامة مشاريع للرى ولتخزين المياه، إلا أنها غير واضحة المعالم والتفاصيل، وأهل الحيرة في بلاد الرافدين استغلوا منخفض بحر النجف ولعل أهل الرافدين استخدموا هذا المنخفض لتخزين المياه بغية الاستفادة منها عند شح المياه، أو لاستخدامها في غير مواسم الأمطار قبل هذه الفترة الزمنية بكثير، أي منذ فترات ربما تعود إلى الفترة البابلية المتأخرة ولعل هذه الفترة شهدت تكّون الأهوار بمساحاتها الشاسعة حاليا في جنوب العراق نتيجة الفيضانات المتتالية على مر السنين، بعد أن انهارت الكثير من مشاريع الري والسدود المقامة على خزانات المياه هناك.

---

[1] الحضر مدينة الشمس – فؤاد ومحمد على سفر ص20.

مثل هذه الأعمال لم تكن مقتصرة على أهل بلاد الرافدين فقط في تلك الفترات الزمنية، ومن ثم نجد أن عرب الجزيرة قاموا بمشاريع مهمة في التخزين والسيطرة على مياه الينابيع المنبثقة من سطح الأرض والآبار الغنية بالمياه الجوفية وحسن استغلالها داخل صهاريج صخرية وكهوف تحت سطح الأرض، دون أن تتعرض لتأثيرات أشعة الشمس وحركة الرياح، ولا ندري كيف كانوا يحافظون على هذه المياه من العفن والتلوث، وهي ما زالت شاخصة للعيان وخصوصاً في منطقة كندة في شمال الجزيرة العربية، وتدمر في بادية سوريا، والبتراء في بادية الأردن، والأغوار والنقب في جنوب فلسطين ومنطقة الحميريين في اليمن [1].

وقد أثبتت الاستكشافات الحديثة في جنوب الجزيرة العربية في حضرموت وأرض عاد (منطقة الربع الخالي) أنهم استخدموا في هذه المناطق الصهاريج الصخرية تحت الأرض أيضا لتخزين المياه.

[1] المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام – جواد على ج2 ص510 – 529.

السدود وخزانات المياه في ظل الإسلام:

بعد الفتوحات العربية والإسلامية وحروب التحرير التي طالت كل الجزيرة العربية وشمالها في بلاد فارس وبلاد الرافدين وبلاد الشام وصولا إلى بلاد النيل، أصبح أمام العرب والمسلمين مهام جديدة لإرجاع البلدان التي حرروها من ويلات الكفر والشرك وإفقار الشعوب، فقد حولوها إلى رقيها الزراعي الذي بلا شك يتطلب إعادة تخطيط وإنشاء مشاريع الري، وخاصة السدود والخزانات التي يرجع الكثير منها إلى عهود أسلافهم التي أهملوها فآلت إلى الخراب أو أن أسلافهم دمروها أثناء الحروب التي خاضوها ضد المسلمين، وهذا ما فعلته جيوش كسرى في العراق [1] قبل معركة القادسية وخلالها، وجيوش الروم في بلاد الشام [2] قبل معركة اليرموك وخلالها.

علما أن القرآن الكريم أكد في أكثر من سورة على أهمية الزراعة والمياه بالنسبة لخلقه في تأمين غذائهم، فعلى سبيل المثال جاء في سورة ق قوله تعالى: ﴿ والأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ * تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ * وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ * وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ * رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴾ [3]

---

(1) الخراج وصناعة الكتابة – قدامة بن جعفر ص168.
(2) دراسات عن الزراعة والمياه في أغوار الأردن – عماد محمد دياب الحفيظ ص19.
(3) ق : 7،11

ولذلك ازداد اهتمام العرب والمسلمين في هذه المجالات تحقيقا لامتداد جيوشهم وشعوبهم والشعوب الأخرى التي دخلت الإسلام لأمنهم المائي والغذائي.

فعلى سبيل المثال ذكر البلاذري في كتابه فتوح البلدان أن مجموع مساحة أراضي السواد التي خضعت للخراج في زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب خلال الفترة 13-23 هجرية، قد بلغت 36 مليون جريب أي ما يساوي نحو خمسين ألف كيلومتر مربع وهذه المساحة تساوي ثلثي مساحة الدلتا ما بين نهري دجلة والفرات الصالحة للزراعة

ونحو ثمن مساحة العراق الإجمالية في الوقت الحاضر، وهذه المساحة وغيرها كانت تتطلب كميات كبيرة جدا من المياه السطحية لاستزراعها، أي كان لابد أن يعيدوا المشاريع الإروائية إلى أفضل مما كانت عليه لضمان الغذاء ليس لجيشهم وشعبهم فقط بل للشعوب المحررة أيضا قدر المستطاع، وعلى الرغم من أن ما فعلوه في تلك المرحلة ليس بالشيء الكبير، حيث كانوا مازالوا منشغلين بحروب التحرير والفتوحات الإسلامية حتى ذلك الوقت، إلا أنهم تمكنوا من مسح سقي الفرات من قبل عثمان بن حنيف أيام الخليفة عمر والمتولي لمساحة سقي دجلة هو حذيفة بن اليمان والقناطر المعروفة بقناطر حذيفة وإليه نسبت [1].

---

[1] قدامة بن جعفر ص368.

لذلك نجدهم بعد فترة حكم الخلفاء الراشدين كان العرب والمسلمون أكثر اهتماما في هذه المجالات ؛ مما جعل أعمالهم أكثر وضوحا ونضجاً. فخلال حكم الدولة الأموية أنشئوا السدود وخزانات المياه في الكوفة، واستخدموا بحر النجف لهذا الغرض لتخفيف وطأة الفيضانات، وسعى عبد الملك بن مروان لإحصاء كميات الأمطار بالإمكانات المتاحة لديهم0في ذلك الوقت، فقد بدأ في تلك الفترة بداية الاهتمام بالأنواء عن العرب والمسلمين.

كما عمل الحجاج والي العراق على إقامة السدود لتجفيف البطائح (المقصود بها الأهوار) وإعمار شمال مدينة البصرة، وبمساحة نحو مئة ألف دونم [2] ومن أهم السدود التي أنشأها الأمويون هو سد خربقة مع خزان ضخم لتخزين وجمع المياه وتوزيعها.

وقد كان هذا السد والخزان يقع على الطريق المؤدية من مدينة دمشق إلى مدينة تدمر، ويبدو أن العرب والمسلمين أعادوا إنشاء هذه المدينة بعد أن أصبحت أطلالاً في القرون الخوالي.

والجميل في الأمر أن الأمويين استخدموا الأقنية الخزفية وشبكة ري حجرية في توزيع المياه هناك [1] إلا أن التطور في مجال إقامة السدود وخزانات المياه وصل إلى مرحلة كبيرة من التطور في العصور العباسية الأولى.

---

[2] أرض السواد – أحمد على الصوفى ص27.
[1] تاريخ العراق فى ظل الحكم الأموى –على حسين الخربوطلى ، ص18.

وهذا ما جعل الخبير البريطاني وليم ويلكوكس يذكر في كتاباته عن تطور الري في العراق أيام الخلفاء العباسيين فذكر أنها تشبه ما أقامه الأميركيون والإستراليون من مشاريع الريفي القرن العشرين الميلادي [2] لقد عمل العباسيون على التوسع الزراعي لزراعة جميع المساحة المتاحة في العراق بخاصة والولايات المختلفة الأخرى عامة، إلا أن ذلك تطلب منظومة من شبكات الري والسدود التي تضمن زراعة تلك المساحة من خلال تأمين كميات المياه اللازمة لذلك.

فقد عمل الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور على تنظيم وسائل الرى بغية الاستفادة القصوى من كميات المياه المتاحة، وذلك بإقامة السدود على نهر الفرات للسيطرة على مياهه ثم توزيعها على جداول وقنوات لتحقيق الاستفادة القصوى من النهر، فتمكنوا من زراعة ورى جميع الأراضي الممتدة من شمال الصحراء الغربية، وحتى منطقة الجبال في شمال بلاد الرافدين وصولا إلى شواطئ الخليج العربي جنوبا

كما أنهم أقاموا سدين في شمال غرب بغداد ليتوزع منهما نهران، هما نهر الدجيل الذي جعلوا له قنوات تنفذ في الشوارع وا لدروب لإيصال المياه إليها صيفاً وشتاء [1]ونهر كرخايا لسقاية البساتين هناك، وفي أطراف بغداد أقاموا سدين للسيطرة على مياه نهري القلائين والبزازين اللذين تم تنفيذهما لسقاية بساتين هذه العاصمة [2]،

---

[2] رى العراق تقرير غير منشور – وليم ويلكوكس.

[1] تاريخ الاسلام – حسن ابراهيم ج2 ص304.

[2] المقاومات الأقتصادية لمجتمع الخليج العربى القديم –رضا جواد الهاشمى مجلة النفط والتنمية ،العدد7و8ص,88

وكذلك أقاموا سدا على نهر عيسى وعملوا عليه سدا آخر ليتفرع عنه نهر الصراة مارا بمنخفض عقرقوف ثم أقاموا سدا آخر ليتفرع عنه نهر الخر وهو معروف اليوم باسم نهر الخير وقد طمر لاحقا، ومع اتساع حجم خزانات المياه والسدود التي سيطروا على مياهها ونظموا تدفقها جعلوا لها ديوانا سموه ديوان الأقرحة (يقصد به ديوان الماء) (3) ومن الأنهار العظيمة التي شقها العباسيون نهر النهروان الذي عملوا له سدا عند الجهة الشرقية لنهر دجلة جنوب بلدة الموصل ليمتد النهر 150 ميلاً شمال بغداد، ثم يمتد من العاصمة العباسية جنوبا ولمسافة 100ميل حتى شمال مدينة واسط (4).

علما أن هناك محاولات أخرى نـ فذت في مواقع أخرى أيام الدولة العباسية، كالسد الذي اقترحه وحاول تنفيذه الحسن بن الهيثم على نهر النيل في مصر (1) إلا انه لم يفلح ولم نتمكن من معرفة الأسباب وراء ذلك.

معا العلم أن هناك العديد من العرب والمسلمين الذين أبدعوا في هذا المجال منهم أبناء موسى بن شاكر (2) والمهيمن قيصر بن أبي القاسمين وعبد الغني بن مسافر (3)

(3) أثر المشاريع الاروائية فى النمو الحضارى العربى –عماد محمد ذياب الحفيظ ، ص92.
(4) المصدر نفسه ص 92-93.
(1) تاريخ الزراعة القديمة – عادل أبو النصر.
(2) تاريخ الأمم والملوك – أبو جعفر الطبرى ج3 ص1747.
(3) العلم عند العرب وأثره فى تطور العلم العالمى – الدوميلى – ترجمة عبد الحليم النجار ومحمد يوسف ص305-306.

كما أن العرب والمسلمين في الأندلس أبدعوا أيضا في مجال السدود،فقد أوضح المؤرخ سديو واصفا مهارتهم في ذلك نقلا عن مجلة نور الإسلام فقال عنهم: وأبدعوا في الري أيما إبداع ويدل عليه ما فعلوه في سهل هوسط الذي يقسمه نهر طونة إلى قسمين فإنهم وقفوا تيار هذا النهر على بعد فرسخين من مصبه بوساطة سد، ثم اشتقوا منه سبعة جداول ثم عمدوا إلى كل جدول من هذه الجداول السبعة فاشتقوا منه جداول ثانوية يفتح كل منها في ساعة معينة [4]

وهنا علينا أن نتوقف قليلا ونتساءل، لماذا جعلوا لهذا النهر سبعة جداول ولكل جدول جداول ثانوية؟ فهل يا ترى جعلوها سبعة جداول على عدد أيام الأسبوع؟ وكم كان عدد هذه الجداول الثانوية؟، فإن كانت مؤلفة من جدولين أو ثلاثة أو أربعة أو أي عدد من الجداول الثانوية، فهذا يعني أنهم كانوا يسقون وفق جدول زمني أسبوعي، وإن كان يوم من أيام الأسبوع كان الري وفق جدول على أساس ساعات محددة، أي أن العرب والمسلمين في الأندلس كانوا في غاية الدقة في توزيع المياه والتصرف.

---

[4] مصدر سابق ص93-94.

الأماكن الساخنة

توجد عدة مناطق مرشحة لحدوث الحروب أكثر من غيرها لأنها تشكل موضع خلاف قابل لأن يتحول إلى نزاع وهي:

1- تركيا- سوريا-العراق بسبب السدود التركية التي بنيت فعلا او تدخل ضمن مشاريع مستقبلية لمياه نهري دجلة والفرات.

2- ايران- العراق اللذان يتنافسان على شط العرب، ملتقى دجلة والفرات.

3- مصر-السودان- أثيوبيا حول مياه النيل.

4-مصر-السودان- ليبيا-تشاد-النيجر التي يدور بينها خلاف على حقل مائي جوفي بعمق 800 متر وتريد ليبيا استثماره لشق نهر اصطناعي لتمد بذلك سواحلها بالمياه العذبة.

5- زامبيا-بوتسوانا-زيمبابوي-موزمبيق حول تقاسم مياه نهر السنغال.

6-الهند-باكستان حول استثمار نهر الاندوس.

7-الهند-بنجلادش حول دلتا نهري الجانج وبراهمابوتري.

8- اوزبكستان- كازاخستان-قرغيزستان- طاجيكستان حول نهر امو داريا وسير داريا وبحر آرال.

9- المجر-سلوفاكيا حول محطة جابسيكوفو لتوليد الكهرباء الواقعة على نهر الدانوب.

10- صـ ربيا وكرواتيا بسبب النقص المحلي للمياه وتحويلات التلوث الى نهري الدانوب والساف.

بعض صراعات آسيا

الاشتباكات العنيفة التي اندلعت من قبل في منطقة كانتالاي بشمال شرق سريلانكا بين القوات الحكومية ومتمردي التاميل وترتب عليها سقوط نحو 500 قتيلا، كانت محاولة من جانب الحكومة للسيطرة على أحد السدود الرئيسية التي تزود المنطقة بالمياه، وهو سد مافيلارو، الذي تسبب إغلاقه من جانب متمردي التاميل فى حرمان 15 ألف عائلة تعيش بجوار الماء لمدة ثلاثة أسابيع، في أسوأ تجدد للقتال منذ توقيع الهدنة الهشة بين الطرفين عام 2002 بوساطة نرويجية.

وهناك العديد من المناطق في آسيا مرشحة لاندلاع صراع مسلح ذي علاقة بالماء، في آسيا الوسطى، وجنوب آسيا، ومنطقة نهر ميكونج في جنوب شرق آسيا ويتركز الصراع على المياه في آسيا الوسطى في منطقة البحر الأسود بين الدول الساحلية الخمس، وهي أذربيجان، وإيران، وكازاخستان، وروسيا، وتركمانستان إضافة إلى النزاع حول بحر الأورال، على حدود كازاخستان شمالاً وأوزبكستان جنوباً.

وهذا البحر يجف تدريجياً منذ الستينات، ويرجع ذلك إلى أن نهري سرداريا وأموداريا اللذين يصبان فيه، تم تحويل مجريهما،

ولذلك تتصارع جمهوريات آسيا الوسطي،(أوزبكستان، قيرغيزستان، طاجيكستان تركمانستان) حول هذه المياه التي أصبحت نادرة وقبل عام 1960 كان النهران يوفران 55 كيلومتراً مكعباً في السنة، انخفضت هذه الكمية إلى خمسة كيلومترات مكعبة فقط سنوياً عام 2000 كذلك، فإن بحر الأورال نفسه يجف بمعدلات كبيرة، ترتب عليها فقدانه لنصف مساحته لتصبح مساحته نحو 30 ألف كيلومتر مربع بعد أن كانت تبلغ نحو 62 ألف كيلومتر مربع، فضلاً عن التلوث الشديد في مياهه، على نحو جعله غير صالح للاستخدام، وأدى لاختفاء معظم المزروعات التي كانت تعتمد على مياهه.

وفى الوقت الذي يتزايد اهتمام العالم بمنطقة آسيا الوسطى بسبب احتياطياتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فإن اهتماماً قليلاً يوجه إلى النزاعات المائية القائمة، والتي تهدد استقرار المنطقة، حيث تتركز نحو 90% من مصادر المياه في قيرغيزستان وطاجيكستان.

ومع ذلك فإن أكثر الدول استهلاكاً للمياه في المنطقة هي أوزبكستان وكازاخستان، حيث تستهلك الدولتان إضافة إلى أوزبكستان نحو نصف مصادر مياه المنطقة.

وكان الاتحاد السوفيتي قبل تفككه يقوم بتنسيق الحصص المائية وإقامة مشروعات للطاقة الكهربية وخزانات وسدود لتوفير المياه، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، بدأت النزاعات المائية تتصاعد فيما بينها،رغم اتفاقها على تأسيس منظمة مشتركة لتنظيم استخدامات المياه في 1992، لكن هذه الدول أخفقت في تطبيق آلية فعالة لإدارة المياه، لاسيما مع تزامن هذه النزاعات المائية مع مشاكل الحدود، ومصادر الطاقة، وتصاعد الصراع بين الدول الكبرى على نفط وغاز المنطقة، وإنشاء عدد من الأنابيب لنقله وأهمها خط أنابيب باكو - جيهان.

والصراع علي أشده أيضاً بين الصين وكازاخستان بسبب مياه نهري للي وايريتش ومنبعهما في الصين قبل أن يعبرا كازاخستان وتتهم كازاخستان الصين بضخها الزائد عن الحد لمياه النهرين، وحوض نهر ايريتش هو الذي يشعل الخلاف أكثر بين البلدين، وبرغم التلوث الكبير لهذا النهر إلا أنه يستغل للصيد الصناعي وإمداد مدن المنطقة بالمياه العذبة.

وتشمل الصراعات على المياه في جنوب آسيا، الصراع بين الهند وكل من باكستان وبنجلاديش ونيبال حول عدد من الأنهار الصغيرة التي تعتمد عليها هذه البلدان بدرجة كبيرة، إضافة إلى التوترات الدورية التي تحدث بين كل من كمبوديا، والصين، ولاوس، وميانمار، وتايلند، وفيتنام بسبب بناء السدود لإعادة توجيه نهر ميكونج، وذلك رغم وجود عدة اتفاقيات تنظم العلاقة بين الدول المطلة على النهر، الذي يبلغ طول مجراه حوالي أربعة آلاف كيلومتر، يقع ما يقرب من ربع هذه المساحة داخل أراضي الصين.

وأحد الأسباب الجوهرية لمشكلة نقص المياه في جنوب آسيا والصين هي ذوبان الأنهار الجليدية بجبال الهملايا، التي تعد المصدر الرئيسي للمياه بالمنطقة،وذلك نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري، حيث تمد الأنهار الجليدية أنهارا آسيوية بنحو 8.6 مليون متر مكعب سنوياً، بما فيها نهر اليانجتسي والنهر الأصفر في الصين ونهر الجانج في الهند ونهر أندوس في باكستان ونهر براهمابوترا في بنغلاديش وكذا نهر أراوادي في بورما

وإذا استمر معدل ذوبان الأنهار الجليدية على ما هو عليه، فستنحسر المياه في نهر الجانج وروافده، وهوما يشكل خطورة كبيرة، نظراً لاعتماد السكان هناك على أنهار الجليد في الحصول على مياه الشرب، بينما توجد في المناطق الأخرى مصادر متعددة لمياه الشرب ويشعر الخبراء بالقلق، خاصة مع بدء انحسار نحو 34 ألف كيلومتر مربع من الأنهار الجليدية بجبال الهملايا، مع تقلص الجليد وذوبان بعضه في فصل الصيف، على نحو أدى لانخفاض كبير في تدفقات المياه من الأنهار، يهدد بحدوث نقص حاد في المياه بالمنطقة.

مشكلة نقص المياه في آسيا مرشحة للتفاقم يوماً بعد يوم، على نحو يهدد بتأجيج نار العداوات التاريخية طويلة المدى بين دول القارة، وإشعال المزيد من الصراعات، التي تغذيها المشكلات السياسية والنزاعات الحدودية وعدم الاستقرار الداخلي، فضلاً عن غياب أو ضعف آليات التنسيق والتعاون المشترك بين معظم الدول المطلة على أحواض الأنهار في وسط وجنوب القارة.

إيران تواصل حرب المياه على العراق

رغم التزام إيران بالسيطرة على مياه الصرف وفقاً للمذكرة التي وقعتها مع العراق كما أعلنت لجنة الطاقة في مجلس الوزراء العراقى ، الثلاثاء 22 فبراير 2012وفى بيان صدر عن مكتب نائب رئيس الوزراء لشئون الطاقة، ورد أن إيران أكدت التزامها بالسيطرة على تصريف مياه الصرف الزراعي قرب الحدود العراقية ومنع تسريبها إلى داخل العراق.

والاتفاق نص أيضاً على الاستفادة المشتركة من مياه الأنهار الحدودية والبلدين اتفقا على تحديد مصادر التلوث التي تصب في شط العرب من البصرة بصورة مشتركة، بهدف خفض مستويات التلوث واتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة عليها وحيث أن 68% من إيرادات حوض نهر دجلة و97% من إيراد نهر الفرات ترد من تركيا وسوريا وإيران، فان العراق تأثر بإجراءات الدول الواقعة في أعلى المجرى نتيجة توسع استخدامات المياه فيها،وغياب الاتفاقيات التي تحدد حصة كل بلد من تلك المياه ويبلغ عدد روافد نهر دجلة التي تنبع من إيران سواء الموسمية منها أم الدائمة 30 رافداً، إذ قامت إيران بتحويل مسارات معظمها إلى داخل أراضيها، إضافة إلى بناء سدود عدة منها خمسة سدود على نهر الكارون.

ولكن من يصدق أن إيران أوقفت تدفق مياه الصرف إلى الأنهار العراقية، ومازالت مصارف مزارع قصب السكر الواقعة على حدود محافظة ميسان تصب مياهها في الأراضي والأهوار العراقية مدمرة بيئتها الحية قاتلة سلالات سمكية فضلا عن طرد اسراب الطيور المهاجرة .

اشتعال فتيل أزمة مصر

اندلعت الخلافات حول الحصة المخصصة من مياه النيل لكل من مصر والسودان وظهرت ملامح الدور الخفي لإسرائيل وراء تحريض دول حوض النيل الأفريقية أثيوبيا- كينيا -أوغندا- رواندا لانتهاك الاتفاقية الدولية الخاصة بدول حوض النيل، وقد كشفت أزمة حوض النيل النقاب عن توسع الأطماع الصهيونية داخل القارة الأفريقية، لاسيما في دول القرن الأفريقي وحوض النيل التي تعتبر دول إستراتيجية بالنسبة للتوسع الصهيوني في القارة السمراء.

ولم تكن زيارة وزير الخارجية الصهيوني أفيجدور ليبرمان إلى عدد من دول حوض النيل أواخر العام الماضي من قبيل الصدفة، أو من أجل دعم العلاقات الثنائية بين تل أبيب وتلك الدول، بل كانت بمثابة شارة البدء لتمرد دول حوض النيل ضد مصر والسودان، لاستكمال المخطط الصهيوني طويل الأمد ضدهما.

فإسرائيل لا تزال تعتبر مصر عدوها الأول والأكبر، تسعى لإقصائها بكل طريقة،لكي يخلو لها الطريق للأنفراد بالفلسطينيين، خاصة وأن القاهرة ما زالت ولا تزال الداعم الأكبر للقضية الفلسطينية بينما تعتبر السودان المحطة الأساسية الداعمة لتقديم السلاح للمقاومة الفلسطينية، لذا تقدم تل أبيب دعمها السخي للمتمردين السودانيين لإقامة دولة مسيحية في جنوب السودان، مما أسفر عن تقسيم السودان.

إذن فانقلاب دول حوض النيل على مصر والسودان وتوقيعها لاتفاقيات جديدة لتوزيع مياه النيل لم يكن بشكل مستقل نابع منها, بل من تحريض وتوجيه صهيوني فاضح وعلى ضوء تلك الحقائق .

ولعل أبرز الوثائق التي تميط اللثام عن الدور الإسرائيلي المشبوه في تقليب دول حوض النيل وانقلابها ضد مصر، كتاب خطير صدر مؤخراً باللغة العبرية في تل أبيب للخبير الإستراتيجي الإسرائيلي أرنون شوفير يتناول فيه مشكلة المياه بالشرق الأوسط بشكل عام، ويركز بشكل خاص على مشكلة النيل ويفرد لذلك جزءً كبيراً من صفحاته

ومن أهم ما تضمنه كتاب (صراعات المياه في الشرق الأوسط) اعتراف مؤلفه صراحة بوجود مصالح إسرائيلية حيوية ومخططات صهيونية في منطقة حوض النيل، وهو ما أكد عليه شوفير في كتابه وتأكيده على أن لإسرائيل مصالح إستراتيجية وسياسية كبيرة في منطقة حوض النيل، مشددا على أن نسب توزيع المياه بين دول نهر النيل لها تأثير مباشر على إسرائيل، مما يعد اعترافاً صريحاً منه بان لبلاده أصابع خفية في دفع دول المنبع إلى توقيع اتفاقية منفردة لإعادة توزيع مياه النيل.

يدعي الخبير الصهيوني في كتابه أنه من مصلحة إسرائيل أن يكون نهر النيل هو الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة لمصر، فهو الذي منح الكيان الصهيونى تفوقاً تكتيكياً واستراتيجياً أثناء حروبها السابقة مع مصر

ففي حرب الاستنزاف مثلاً قامت إسرائيل بضرب سد نجع حمادي وسد إسنا وخطوط الكهرباء الرابطة بين أسوان والقاهرة، الأمر الذي دفع مصر إلى تغيير خططها، واضطرها إلى إرسال قوات لحماية السد العالي من أي هجوم إسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تقليل حدة الضغوط والهجمات المصرية التي كانت تتعرض لها إسرائيل على خط القناة،

وهنا يكشف الكاتب عن المخطط الصهيوني المتعلق بمصر، والذي يأتي ضمن مخطط وإستراتيجية أوسع تشمل كافة دول حوض النيل، كما أن موجات الجفاف المتعاقبة التي تعرض لها حوض النيل، بالإضافة إلى الزيادة السكانية المرتفعة في مصر، أدت إلى عدم تمكن مصر من توفير اكتفائها الذاتي من الغذاء، وبالتالي اعتمدت على دول أخرى لتوفير الغذاء لسكانها، الأمر الذي جعل مصر ترتبط بدول خارجية وخاصة الولايات المتحدة التي تُعد أكبر منتج للغذاء في العالم.

ويرى الخبير الصهيوني أنه كلما زاد اعتماد مصر على الولايات المتحدة كلما كان هذا الأمر في صالح إسرائيل لأنه يضمن استقرار اتفاقية السلام الموقعة بين القاهرة وتل أبيب وحسب المخطط الصهيوني المرسوم بعناية فإن أزمة المياه في مصر ستضطرها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وإلى ترشيد استهلاك المياه، وهو ما قد يصبح سبباً لتعاون كبير بين مصر وإسرائيل، لأن إسرائيل تمتلك خبرة واسعة في كلا المجالين، ويمكن لمصر أن تستفيد منها في هذا الأمر.

كما يؤكد مؤلف الكتاب على أن إسرائيل من مصلحتها حدوث أزمة مياه في مصر، لأن ذلك سيدفعها إلى الانشغال في صراعات بهذا الشأن مع جيرانها في منطقة حوض النيل، الأمر الذي سيقلل من تدخلها في شئون وقضايا العالم العربي، وهو ما تريده إسرائيل بالضبط.

ورغم ذلك لا تخفى عناصر إسرائيلية قلقها من أن تؤدي أي أزمة مياه قد تتعرض لها مصر من تنامي قوة العناصر المتطرفة التي تعارض اتفاقية السلام مع إسرائيل.

سدود أثيوبيا ونزاعات المياه

دكتور سلمان محمد أحمد سلمان

تناقلت وكالات الأنباء الدولية والمحلية خبرين هامين يدوران حول نهر النيل الخبر الأول كان عن توقيع دولة بوروندى لإتفاقية الإطار التعاونى لحوض النيل الخبر الثانى كان حول إعلان الحكومة الأثيوبية البدء فى بناء سد على النيل الأزرق، حوالي أربعين كيلومتر من الحدود السودانية، بعد أن اكتملت الدراسات الخاصة بالمشروع أُطْلِق على السد فى البداية إسم سد بنى شنقول لأنه يقع فى ولاية بنى شنقول الأثيوبية الملاصقة لولاية النيل الأزرق فى السودان، إلاّ أن السد يُطلق عليه الآن سدّ الألفية العظيم وهو سدٌّ ضخمٌ تُوضّح التقارير التى نُشِرت حتى الآن أنه سيولّد حوالي 5,250 ميجاواط من الطاقة الكهربائية مثل الخبر الأول أثار هذا الخبر تساؤلاتٍ كثيرة حول هذا السد والسدود الأخرى التى بنتها وتنوى أثيوبيا بناءها على النيل الأزرق ونهر عطبرة ونهر السوباط أو على روافد أى من هذه الأنهار، وتأثيرات هذه السدود على مصر والسودان وتداعيات وردود الفعل المتوقّعة لهذا الإعلان.

من الناحية العامة يمكن القول أن أثيوبيا من الدول الغنية مائياً فالمياه السطحية المتجددة تصل سنوياً إلى حوالى 122 مليار متر مكعب مصدرها كميةٌ كبيرةٌ من الأمطار واثنا عشر نهراً و22 بحيرة ومخزونٌ كبيرٌ من المياه الجوفية المتجدّدة يفوق مليارين ونصف مليار متر مكعب ورغم أن أقلَّ من 2 % فقط من هذه الكمية من المياه يتم استغلالها سنوياً إلاّ أن متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة فى أثيوبيا يتعدى 1900 متر مكعب، وهذه الأرقام تعنى الكثير من الوفرة المائية وتجعل أثيوبيا أغنى دولة في أفريقيا مائياً بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم أن كمية مياه نهر الكونغو تساوى 17 مرة كمية مياه النيل.

ورغم هذه الوفرة فإن أثيوبيا تواجه مجموعةً من التحديات الصعبة في مجال مواردها المائية أول وأكبر هذه التحديات هو التباينات الزمانية والمكانية والتغييرات المناخية، فالأمطار الغزيرة التى تُغذّى هذه الأنهار والبحيرات والخزانات الجوفية تتفاوت من إقليم لإقليم، ومن شهر لشهر ومن سنةٍ لسنة فالأشهر من يونيو حتى أكتوبر تشهد هطول أكثر من 75% من الأمطار بينما يهطل حوالي 25% من الأمطار في الأشهر السبعة المتبقية.

وتشهد أثيوبيا كل دورةٍ من الزمن جفافاً حاداً نتجت عنه فى عددٍ من السنوات مجاعاتٌ قاسية كتلك التى أهلكت أكثر من مليون نسمة وأكثر من مليونى رأساً من الماشية فى عامى 1984 و1985 وأدت الى هبوطٍ في الدخل القومى قُدّر بحوالى 10% بالإضافة إلى التباينات الزمانية والمكانية فإنّ تضاريس الهضبة الأثيوبية وجبالها المرتفعة ووديانها المنخفضة تجعل إمكانية استغلال هذه المجارى المائية للري ومياه الشرب أمراً صعباً. كما أن أنهارها الآتية كلّها من المرتفعات تجرِف معها كمياتٍ ضخمة من التربة التى تترسب مع مرور الزمن وتؤثّر تدريجياً على كمية المياه المخزّنة بالسدود وعلى أدا ء هذه السدود، خصوصاً لتوليد الطاقة الكهربائية، كما أدّت وتؤدى الى تآكل مستمر للتُربة.

التحدى الثانى الذى يواجه أثيوبيا هو الزيادة المطردة في السكان فقد زاد سكان أثيوبيا من حوالى 25 مليون نسمة فى بداية الستينات إلى 88 مليون مع بداية هذا العام.

وقد تخطت أثيوبيا مصر فى عدد السكان منذ ثلاثة أعوام حيث أن عدد سكان مصر وصل إلى 84 مليون مع بداية هذا العام وتتشارك وتتنافس هذه الملايين على نفس القدر من كميات المياه

التحدى الثالث الذى يواجه أثيوبيا هو أن الإثني عشر نهراً التي تبدأ فى أراضيها تعبر حدودها إلى دول أخرى وتصبح أنهاراً دولية تتشارك وتتنافس فى استعمالاتها هذه الدول، وقد وصلت حدّة التنافس إلى نزاعاتٍ وخلافاتٍ ودَقّت طبول الحرب في بعض الأحيان ويمكن تقسيم الإثنى عشر نهر فى أثيوبيا إلى أربعة منظومات نهرية هى (1) نهر أواش (2) منظومة أنهر وابى شبيلى وجوبا وغينالى (3) نهر أومو، و(4) منظومة النيل.

أولاً: نهر أواش:

المصدر الرئيسى لنهر أواش هو الهضبة الشرقية لأثيوبيا ويجرى هذا النهر لمسافةٍ معتبرة قبل أن ينتهى به المطاف فى مجموعةٍ من البحيرات الصغيرة والمستنقعات في الحدود الأثيوبية مع دولة جيبوتى ورغم أن خبراء المياه فى أثيوبيا وبعض المختصين فى مجال المياه الدولية يعتبرون نهر أواش نهراً أثيوبياً بحتاً، إلاّ أن كاتب هذا المقال يرى أن انتهاء النهر فى بحيرات ومستنقعات مشتركة مع دولة جيبوتى وتغذية هذه المستنقعات والبحيرات للمياه الجوفية هناك يجعلان من هذا النهر نهراً مشتركاً ويجعلان من دولة جيبوتى دولةً مشاطئةً لنهر أواش.

ثانياً: منظومة أنهر وابى شبيلى وجوبا وغينالى:

و مصدر هذه الأنهار هو الهضبة الوسطى والمنحدرة جنوباً. ورغم المصدر المشترك لهذه الأنهار، إلاّ أن نهر وابى شبيلى منفصل عن بقية الأنهار فى هذه المنظومة، ولكنه كبقية أنهار المنظومة يتجه جنوبا ويعبر الصومال قبل أن يصب فى المحيط الهندى المجموعة الثانية لهذه المنظومة تشمل أنهر وابى غيسترو وغينالى وداوا والتى تكون معاً نهر جوبا والذي يعبر الصومال قبل أن يصبَّ فى المحيط الهندى ويكون نهر داوا الفاصل الحدودى بين أثيوبيا وكينيا مضيفاً كينيا كدولة متشاطئة مع أثيوبيا والصومال لنهر جوبا.

ثالثاُ: نهر أومو:

يبدأ نهر أومو رحلته من الهضبة الوسطى ويتجه الى الجنوب الغربى ويصب فى بحيرة تُركانا في أثيوبيا وتُغذّى نهر أومو بعض الروافد منها نهر غيبى ونهر جيلجيل جيبى ويقع الجزء الأكبر من بحيرة تُركانا فى كينيا. عليه فإن كينيا تُعتبر دولةً مشاطئة لنهر أومو ويخلق وضع النهر (كله في أثيوبيا) والبحيرة (أكثر من 95 % منها داخل كينيا) وضعاً قانونيا معقداً خصوصاً إذا أضفنا أن جزء من بحيرة تُركانا يقع فى مثلث إليمي المتنازع عليه بين كينيا وأثيوبيا والسودان والذى تسيطر عليه كينيا حالياً وسوف ترث دولة جنوب السودان نزاع مثلث إليمي ويمثّل هذا النهر وروافده المحور الثانى، بعد منظومة النيل، من حيث الأهمية لبرنامج أثيوبيا لتوليد الطاقة

رابعاً: منظومة النيل:

النيل هو أكبر منظومة نهرية فى أثيوبيا ويغطّي حوضه أجزاء كبيرة من المنطقة الشمالية والوسطى لأثيوبيا وتشمل هذه المنظومة مجموعة كبيرة من الأنهار بدء فى الشمال بنهر عطبرة والذى يعرف في أثيوبيا بنهر (تكزى) ويكون أحد فروعه وهو نهر (سيتيت) الفاصل لجزء كبير من الحدود بين أثيوبيا واريتريا. ونهر عطبرة هو آخر نهر يلتقى بنهر النيل ويضيف لنهر النيل حوالي 11 مليار متر مكعب، تمثّل حوالى 13% من اجمالى مياه نهر النيل والبالغة حوالى 84 مليار متر مكعب مقاسةً فى أسوان.

يبدأ من المنطقة الوسطى في أثيوبيا أيضا نهرا الدندر والرهد وبعد دخولهما الأراضى السودانية يلتقيان بالنيل الأزرق أكبر الأنهار العابرة للحدود السودانية من أثيوبيا، اذ يحمل النيل الأزرق سنويا حوالي 50 مليار متر مكعب تمثّل حوالى 59% من اجمالى مياه نهر النيل والبالغة حوالى 84 مليار متر مكعب وينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا غير أن معظم مياهه تأتى من روافد للنهر (مثل رافد بيليس) وليس من بحيرة تانا نفسها ويعرف النيل الأزرق داخل أثيوبيا بنهر أباي (تنطق وتكتب أحياناً عباى).

الجزء الجنوبى للمنطقة الوسطى هو المصدر لمياه نهري أوكوبو وبارو واللذين يكونان بعد لقائهما في جنوب السودان نهر السوباط.

ويلتقي نهر السوباط بالنيل الأبيض قرب مدينة ملكال ويضيف نهر السوباط للنيل الأبيض حوالى 11.5 مليار متر مكعب تُمثّل حوالي 14% من اجمالي مياه نهر النيل، وهى نفس كمية المياه فى النيل الأ بيض الآتية من البحيرات الإستوائية مقاسةً فى أسوان والدول الإستوائية مصدر النيل الأبيض هى يوغندا وتنزانيا وكينيا وبوروندى ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

بالإضافة لهذه الأنهار فيجب أن نذكر أن أثيوبيا هى أيضا المصدر الأساسي مع دولة أريتريا لنهر القاش والذى يكون الفاصل الحدودى بينهما لمسافةٍ طويلة ويسمى هناك بنهر ميريب ورغم أن القاش ليس جزء من نهر النيل، إلاّ أن هناك بعض الإرهاصات التى تشير الى إرتباط نهر القاش بنهر النيل عن طريق المياه الجوفية، علماُ بان مياه نهر القاش تنتهى متسربةً في رمال شرق السودان، ليس بعيداً عن حوض النيل، وهذا ما يقوى الإعتقاد بتغذية نهر القاش للمياه الجوفية التى قد تربط النهرين.

ويجب التوضيح من ناحيةٍ أخرى أن مصدر نهر بركة الذى يجرى موازياُ للبحر الأحمر فى السودان هو دولة اريتريا وليس أثيوبيا.

من هذا ا لسرد يتضح أن أثيوبيا هى المصدر لكل مياه النيل الأزرق بما فى ذلك نهر عطبرة والبالغة حوالى 63 مليار متر مكعب، وهى أيضاُ المصدر لحوالي نصف مياه النيل الأبيض والبالغة 22 مليار

وهذا يعنى أن أثيوبيا هى مصدر 74 مليار متر مكعب (وهى تُمثّل حوالي 86%) من إجمالي مياه النيل البالغة 84 مليار متر مكعب ويتضح أيضاً أن أثيوبيا تتشارك فى أنهارها مع اثنتى عشر دولة أخرى هى مصر والسودان وجيبوتى والصومال واريتريا وأوغندا وتنزانيا وكينيا وبوروندى ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافةً إلى دولة جنوب السودان.

بدأ تفكير أثيوبيا فى استغلال مياه أنهارها الإثنى عشر المذكورة أعلاه فى ستينات القرن الماضى وبحكم العلاقة الوطيدة التى كانت تربط نظام هيلاسيلاسي بأمريكا وقتها، وكردٍ على ارتباط نظام عبد الناصر بالإتحاد السوفيتى وتمويل السوفيت للسد العالى بمصر، فقد قامت إحدى المؤسسات الأمريكية بدراسةٍ مكثّفة ومتعددة الجوانب للاستغلال الأمثل لموارد المياه في أثيوبيا أوضحت الدراسة أن الطاقة الكهربائية التى يمكن استغلالها من مياه الأنهار في أثيوبيا تزيد عن 30,000 ميجاواط (يمكن فهم مغذى هذه الأرقام إذا أخذنا فى الإعتبار أن كافة الطاقة الكهربائية المولّدة من السد العالى هى حوالى 2,000 ميجاواط، وأن الطاقة الكهربائية القُصوى التى يمكن توليدها من خزان مروى هى حوالى 1,250 ميجاواط وبعض الدراسات اللاحقة أشارت إلى أن الـ 30,000 ميجاواط هذه يمكن توليدها فقط من منظومة النيل، وأن إجمالى الطاقة المتاحة من نهر أثيوبيا يفوق الـ 45,000 ميجاواط، وهى أكبر طاقة كهربائية متاحة في أفريقيا بعد تلك التى تتميز بها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

انشغلت أثيوبيا بحروبها الخارجية مع اريتريا 1960 – 1991، وكذلك 1998 –2000، وحرب أوجادين التى اشتعلت مع الصومال عامى 1977 –1978 وبحروبها وثوراتها الداخلية والتى انتهت بسقوط نظام منجستو عام 1991 إنشغال أثيوبيا بحروبها الخارجية والداخلية وظروفها الإقتصادية السيئة وقلّة التمويل الخارجى هذه الظروف حدّت من آمالها فى تنمية طاقتها الكهربائية خلال القرن الماضى، واكتفت أثيوبيا ببناء عدد قليل من السدود الصغيرة خلال ستينات وسبعينات القرن الماضى معظمها على نهر أواش لكن هذا الوضع تغيّر كثيرا مع بداية هذا القرن عندما بدأت أثيوبيا فى تخطيط وتنفيذ برنامج طموح لعددٍ كبير من السدود الكبيرة على نهر أومو وعلى منظومة النيل التى تشـ مل النيل الأزرق ونهر عطبرة ونهر السوباط وروافدها.

ورغم أن الواضح من السياسة المصرية المعلنة تجاه ملف المياه هو التعامل الدبلوماسي كحل وحيد لحل أزمة المياه المتفاقمة حديثا بين دول حوض نهر النيل ، إلا أنه يبدو أن رئيس وزراء أثيوبيا مليس زيناوي له رأي آخر يستند علي تقرير بان مصر تحاول زعزعة استقرار أثيوبيا بدعم المتمردين هناك وجاء رد الخارجية المصرية متوافق مع الخيار السلمي بان مصر اندهشت لتصريحات ميليس زيناوي وتتفهم احباط أثيوبيا تجاه عدم توقيع باقي دول حوض النيل علي المعاهدة الجديدة التي تتبناها أثيوبيا

يجب أن يتفهم الأثيوبيين أن ما ينتهجوه من سياسات تحريضية لإثارة المصريين لن تفيد أي طرف ,إن المياه التي أجراها الله بمسارها الطبيعي يجب أن لا تمس فلا فضل لهم في إنزال المطر أو تحديد مسار النهر وأن مثل تلك التلميحات تخدم أطراف تريد أن تشعل فتن في المنطقة خاصة لإرهاق مصر في حروب مياه كما روجها مفكرين صهاينة منذ عقد من الزمان فنهر النيل يجمع بيننا أكثر من أ ن يفرق بين شعوب المنطقة ، وخاصة انه رغم تدخل الأثيوبيين في تدفق المياه عبر وضع سدود لتوليد طاقة كهربية يضر بمصالح قومية مصرية ولكن لا تصل للتهديد بحرب طالما التزمت أثيوبيا بتدفق المياه وتحويل الطمي من خلف السدود ليجرى عبر مجراه الطبيعي .

فلا يعقل أن تصمد السدود في الجبال العليا لتحمل الضغط المهول من المياه التي تخزن خلفه ويجب ان تصرف خاصة أن هضبة الحبشة يسقط عليها المطر طوال 10 شهور في السنة .

قد تكون مصر حاليا تسعي لحلول دبلوماسية لحل مشكلة مفتعلة بدأتها أثيوبيا ،ولكن هناك أيضا ضغوط ممكن أن يتعرض لها الأثيوبيين لو استمروا في محاولة الاضرار بحق المصريين في المياه وهي بمثابة شريان حياه لا يعقل ان يضر شعب لمجرد اتفاقية جوهرها يضر بشعوب المنطقة في مصر والسودان .

من البداهة هنا ذكر الدور الإسرائيلي سعيا وراء مياه النيل وأيضا مياه الفرات لتامين استهلاكها من المياه ومسألة نقل المياه لإسرائيل من النيل قد تكون صعبة أو ذات تكلفة باهظة لو رغبت في مياه شرب تأخذها من أثيوبيا مثلا لكن لو افترضنا وهو الأمر الاقتصادي والأرخص أن تحاول ان تمارس ضغوطها لتأخذ مياه النيل من جهة دولة المصب الأقرب وهي مصر فبالتالي ستحصل علي مصدر رخيص من المياه حتي ولو بالاتفاق بين أثيوبيا ومصر لبيعهم حصة من المياه بدلا من أن تهدر في البحر علي الأغلب هكذا يفكر الاسرائيليين ، بخلق ضغوط علي مصر من خلال أثيوبيا وتعرض فيما بعد التوسط لحل الأزمة مقابل توصيل حصة من المياه لإسرائيل ولو فرضنا أن هذا الحل قابل للنقاش

فمعني ذلك أن هناك دول حوض النيل يجب أ ن توافق بالإجماع علي بيع المياه لدول آخري مثل إسرائيل أو الأردن أو فلسطين مثلا وهناك دول ينبع منها الماء وهناك دول تمر بها خطوط الإمداد ولكل منهم سيكون لهم حصة من بيع المياه الفائضة عن احتياجاتهم وهو الذي سيفرض سعر عالمي للمياة .. والمياه هنا المشاع بين دول حوض النيل ستأمن عدم التلاعب في اسعار المياه المنقولة .

الحل الاخر البديل هو ان تقوم أثيوبيا ببيع المياه مباشرة لإسرائيل ولكن ذلك يحتاج لتحويل مجري النهر وهو امر قد يشعل الحرب بالفعل .. لكونه عمل عدائي ضد دول المصب .. او مد خطوط انابيب لمرفأ علي البحر الاحمر او بحر العرب .. يتم عبره نقل المياه عبر حاويات مثل حاويات النفط .. لتخزنها الدولة المستفيدة بدولها .. وهو امر يسهم في رفع تكلفة سعر المياه المنقولة .. بجانب ان مشكلة أثيوبيا ان ليس لها حدود متاخمة لسواحل بحرية .. كما في الخريطة المرفقة ..

علاقة أزمة حوض النيل ومستقبل سيناء:

يتوقع محلل إسرائيلي أن يشهد عام 2015م انتقال آلاف المزارعين والفلاحين المصريين للإقامة في سيناء بالقرب من الحدود المشتركة مع إسرائيل، نتيجة مشاريع التنمية التي تتم في سيناء والتي من ضمنها مد ترعة السلام إلى مدينة العريش، وهنا يوضح أن هذا هو السبب الحقيقي-الغير معلن- الذي دفع رئيس الأركان الإسرائيلي إلى إصدار قراره الخاص ببناء جدار حدودي فاصل على طول الحدود المصرية الإسرائيلية، وذلك حتى يضمن حماية إسرائيل استعداداً لأي تداعيات قد تحدث نتيجة لأمر كهذا.

وأشار المؤلف إلى أنه يوجد في إسرائيل حالياً فريقان ينظر كل منهما نظرة مغايرة لهذا الأمر، فلأن توطين هذا العدد الضخم من المزارعين المصريين في سيناء بالقرب من الحدود الإسرائيلية سيؤدي إلى إحداث تغيرات إستراتيجية كبيرة في المنطقة، نجد أن هناك إسرائيليين ينظرون نظرة تشاؤمية لهذا الموضوع، حيث يرون أنه في حال وقوع مواجهات مستقبلية بين مصر وإسرائيل لن تتمكن إسرائيل من تكرار سيناريو حربي 48 و 67 وستجد القوات الإسرائيلية صعوبة في الزحف باتجاه قناة السويس نتيجة لوجود هذا العدد الضخم من المزارعين المصريين الذين سيشكلون جبهة أمامية لمصر.

أما الفريق الإسرائيلي المتفائل من هذا الأمر فيرى أن الاستثمارات الضخمة التي استثمرتها مصر على مدار 25 عاماً في جنوب سيناء، بالإضافة إلى الاستثمارات الحالية التي يتم استثمارها في شمال سيناء سيزيدان من رغبة مصر في التحاور مع إسرائيل ،ويجعل من مصلحة مصر زيادة حرارة السلام بين البلدين حفاظاً على تلك الاستثمارات.

ويبدو أن المحلل من أنصار النظرة التشاؤمية لتحذيره في أكثر من موضع في الكتاب من مغبة انتقال أعداد غفيرة من المصريين لسيناء, باعتبار أن ذلك قد يعيق المخططات الإسرائيلية لتوطين الفلسطينيين في سيناء، وإقامة دولة لهم فيها.

إسرائيل وحرب المياه القادمة:

زعمت صحيفة يديعوت أحرونوت فى تقرير لها إن حرب المياه في المنطقة ستندلع في العقد المقبل، مشيرة إلي الأزمة الأخيرة التي فجرها توقيع دول منبع نهر النيل لاتفاقية جديدة لتقسيم مياه النيل التي استثنت مصر والسودان وأن التحدي الذي أبدته دول حوض النيل ضد الاحتكار المصري لمنابع النهر أغضب القاهرة وجعلها في حالة غليان، موضحة أن تلك الدول رفضت أي حل وسط ، وقامت بنشر التهديدات قائلة : إن حرب المياه ستنشب خلال العقد المقبل .

إن هدف إسرائيل الثابت من وجودها في أفريقيا هو الرغبة في الحصول على مياه النيل، والضغط على صانع القرار المصري، نظراً لحساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية، وذلك عبر اعتماد تل أبيب على لعب دور غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل، استفادة من نفوذها الكبير في دول مثل، أثيوبيا، وكينيا، ورواندا، مستغلة الدعم الأميركي الواضح لها من أجل السيطرة المشتركة على بلدان القارة الأفريقية، وهو ما يؤثر في الأمن القومي المصري والسوداني، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان سرعة التحرك لمحاصرة هذا التدخل الإسرائيلي، قبل أن يصبح خطراً حقيقياً، يهدد الجميع، ولعل مؤشر الأزمة الأخيرة مع دول حوض النيل خير دليل على ذلك.

صراع مصري سوداني أثيوبي على مياه النيل .

عدد من الخبراء والمتخصصين يتوقع أن يكون هذا القرن قرن الحروب على مصادر المياه، فعلى الرغم من الحقيقية الثابتة بأن المياه تُغطي أكثر من ثلثي مساحة الكرة الأرضية (71%) إلا أن 97.5% منها مياه مالحة لا تصلح للاستخدام. وأغلب إمدادات المياه العذبة إما مخزنة في شكل جليد بالقطبين الشمالي والجنوبي أو في باطن الأرض والتي يصعب الوصول إليها، ونتيجة لذلك فإن جزءا ضئيلاً من مصادر مياه كوكب الأرض والذي يقدر بـ 1% من إجمالي المياه المتوفرة صالح للاستخدام البشري. ومع تزايد عدد السكان عالميا أضحت قضية الأمن المائي من أهم القضايا التي باتت تأتي على أولويات الأجندة الدولية.

يعد حوض نهر النيل مستودع مائي يغطي 1.3 مليون ميل مربع وهي مساحة أكبر بقليل من أراضي الهند. ونهر النيل الذي يعد أطول نهر في العالم يمر بـ (10) دول ثلاثة دول فقط هي مصر، السودان وأثيوبيا تمثل 85% من الأراضي التي تشكل الحدود المائية للحوض.

وتزايد السكان ليس العامل الوحيد لزيادة الطلب على مصادر المياه بالمنطقة ، إذ يقول ديفيد شين السفير الأسبق ببوركينا فاسو وأثيوبيا وأستاذ الشئون الدولية بجامعة جورج واشنطن في حوار مع فريق النسخة الفارسية من (تقرير واشنطن) أن مشاريع الري تُعد أكبر تهديد لمستقبل الاستخدام الودي لمياه نهر النيل، فتلك المشاريع الكبيرة تستخدم كمية كبيرة من المياه والتي لا تعود مرة أخرى إلى نظام النهر وتعد إزالة الغابات وتآكل التربة أحد مصادر التهديد الأخرى. ووفق مونجاباي أحد المواقع الإلكترونية المؤثرة والمهتمة بالمناخ والبيئة، فقدت أثيوبيا 14% من غاباتها مابين عامي 1990 و2005 والتي تُؤثر على تساقط الأمطار، وتفاقم تآكل التربة، وهذا من شأنه أن يزيد الترسيب والحد من بقاء البنية الأساسية لتخزين المياه.

حرب المياه و المنطقة العربية

يبدو أن أزمة مصر و دول المنبع قد أفاقت المجتمع العربي ربما بخصوص أزمات المياه التي لم تتفاقم بعد و لم تجد صدى واسعا كمصر و دول حوض النيل فمصر دائما مفجرة الاهتمام بالأزمات الدولية، فأقامت جامعة الدول العربية مؤتمر قمة المياه الثاني لوضع الخطوط العريضة للاتفاقيات الدولية للمياه العربية،

فمصر تشكو من دول حوض النيل و العراق يشكو من سيطرة سوريا و تركيا على نهر دجلة و يريد زيادة حصته بالمياه، و خاصة أن معظم الدول العربية تعتبر دول مصب تأتي 70% من مواردها المائية من دول ليست عربية.

كما دعا السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية لدق ناقوس الخطر في ظل وجود 19 دولة عربية تحت خط الفقر المائي، لندرة الأمطار بالوطن العربي، و أهمية التوجه نحو تحلية مياه البحر من خلال الإستخدام السلمي للطاقة النووية و الممنوع منه بعض الدول العربية.

و يبدو أن الدول العربية علمت أن إسرائيل تسرق المياه العربية من الأردن و الضفة الغربية و سوريا و لبنان، و ماذا في ذلك فسرقة المياه مستمرة منذ أكثر من 30 عاما والذي تفاقمت أزمته بين دول المنبع السبع و دولتي المصب، مصر و السودان، ووصلت إلى طريق مسدود بعد أن وجهت تلك الدول صفعة شديدة للدبلوماسية المصرية ورفضت مناقشة بنود الاتفاقية الإطارية و خاصة تلك المتعلقة بنسبة تقاسم المياه، الأمر الذي وضع الحكومة المصرية في موقف محرج أمام شعبها بعد أن روجت إلى إمكانية حدوث اختراق لهيمنة أثيوبيا على قرار دول المنبع، ولم يعجب الشعب المصري والصحافة المستقلة والمعارضة

هذا الهدوء الشديد الذي تتحدث به الحكومة المصرية ووزارة الموارد المائية المصرية بشأن ملف مياه نهر النيل و دول حوض النيل و كل الكتابات والدراسات تؤكد دخول مصر خط الفقر المائي، و تجمع دول المنبع لبحث ا تفاقية تقسيم المياه بدون مصر، و الحكومة المصرية تقول إن كل هذا لا أساس له و لا تعترف به و لن يستطيع أحد مهما كان أن يسلب حق مصر التاريخي في مياه النيل.

الخطورة تكمن في أن الدول التي وقعت علي الإتفاقية الإطارية، هي الأخطر على حصة مصر من مياه النيل، مرجعين ذلك إلى أن أثيوبيا تتحكم وحدها فيما يقرب من 85% من حصة مصر من مياه النيل، في حين تتحكم كل من أوغندا و تنزانيا في بحيرة فيكتوريا التي تسهم بما يقرب من 15% من حصة مصر من المياه، حيث تصب أغلب الفروع المائية في بحيرة فيكتوريا عبر كل من أوغندا و تنزانيا، أما خطورة رواندا فتأتي في أنها ترفع شعار بيع المياه لمن يدفع أكثر.

توقيع هذه الاتفاقية له تأثير مباشر على مصر بشكل أساسي، و آثاره قد تظهر بعد 50 عاماً، خاصة أن أثيوبيا تتوسع في إقامة السدود و المشروعات المائية بها، و هذا الأمر يعد إعتداء على حصة مصر السنوية من مياه النيل.

ولا نعلم حقيقة ما تستند إليه الحكومة المصرية التي غالبا ما تتكتم في معظم الأحوال سوى بعض الأفكار التي تناقلتها بعض الصحف وبعض المفكرين و الخبراء الإستراتيجيين عن كيفية إمساك مصر بزمام الأمور و كيفية إضعاف السلطة في تلك الدول ونشر العنف و الإرهاب والمزايدة عليها وحرمانها تكنولوجيا و تهديد أمنها القومي و المخابراتي و إختراقها مثلما تفعل إسرائيل تماماً و التلويح بالحل العسكري مع هذه الدول أو ضرب السدود التي تبنيها تلك الدول بالقوات الجوية أو الصاروخية و على سبيل المثال هناك دراسات أمريكية رسمت سيناريوهات للحرب المصرية على أثيوبيا وأوغندا التي رجحها خبراء مصريون فى اللحظة الحاسمة، مما سيدفع تلك الدول التي تعتمد على إسرائيل في التسليح من زيادة عتادها العسكري و قدراتها في مواجهة مصر وتصبح إسرائيل مجرد تاجر سلاح و ممول لتلك الدول لتحارب مصر بطريق غير مباشر لتدمير العلاقات التاريخية بين دول حوض النيل.

أما الفرق الأخرى التي تحبذ المساعدات المالية المصرية التكنولوجية في بناء السدود و بناء محطات الكهرباء و توفير أبحاث ودراسات و إعطاء إفريقيا المزيد و المزيد لإرضاء مصالحها العلمية والتكنولوجية و السياسية في حين أن مصر تعاني ضعفا اقتصاديا كبيراً، فمن أين تأتي تلك الفكرة بعد أكثر من 40 عاماً من عبث إسرائيل والصين و أمريكا بالمنطقة العربية و حوض النيل.

فإسرائيل على سبيل المثال لا الحصر لكل أعمالها التي فاقت الحد بالقارة السمراء، دربت فصائل متمردين السودان و الجيش الشعبي لتحرير السودان شحنت أسلحة عبر أثيوبيا وأوغندا للمتمردين الجنوبيين في ستينيات القرن الماضي، ودعمت الحرب في السودان التي أسفرت عن مقتل أكثر من مليون و نصف المليون في السودان حتي الآن، أما على المستوى التكنولوجي فهناك تعاون صيني وأمريكي وإسرائيلي في السدود والكهرباء وتعاون في مجال البترول، فخليج غينيا المسمى بجنة البترول كما تطلق عليه الولايات المتحدة، سيصبح بديلا عن البترول العربي مستقبلاً، الولايات المتحدة الأمريكية تستورد البترول من إفريقيا أكثر مما تستورده من السعودية، أما التعاون المصري فأشك بأنه جاء متأخراً أو محدوداً جداً، فهل فاقت مصر من ثباتها العميق لتجد أنها كان يجب أن تساعد تلك الدول على النهوض بحيث يكونون ممتنين و شاكرين للجميل المصري أم ماذا؟

لقد كان قيام دولة إسرائيل قبل 62 عام حلماً و و هماً بالنسبة لنا كعرب لم ننتبه له إلا عام 1948، و الآن بعد تطور التكنولوجيا الجبارة و نمط الحياة السريع لماذا نقول أن تحويل مجرى نهر النيل لري صحراء النقب هو مجرد وهم غير حقيقي بالمرة وأنه مستحيل علميا وعمليا فإسرائيل مهددة بالشح المائي خلال ست أوسبع سنوات، فقد أدارت وجهتها صوب مصر للحصول على نصيب من مياه النيل عبر ترعة السلام بسيناء وعندما وجدت الطريق مسدودا قامت بتحريض دول حوض النيل ضد مصر لتخوض حربا بالوكالة عنها بهدف إجبار مصر على تزويدها بالمياه، و إذا فشلت فستكون المواجهة مباشرة في حين ترفع دولة مثل رواندا شعار مياه النيل لمن يدفع أكثر.

لقد تغيرت الدول من حولنا كثيرا ومن بينها الدول الأفريقية، لكن نظرتنا إلى هذه الدول و أسلوب التعامل معها مازالت كما هي، نحن في حاجة إلى عودة مصر إلى أفريقيا مرة أخرى من خلال الاحترام والتعاون فأفريقيا هي العمق الاستراتيجي للأمن القومي المصري. و قضية المياه على رأس كل القضايا وردا على إسرائيل لتكف عن العبث بملف المياه.

صرح وزير الخارجية المصري أن إسرائيل يجب أن تخضع منشآتها النووية إلى التفتيش الدولي و يجب أن تتساوى مع جميع دول المنطقة و أننا سنناضل في مؤتمر الحد من الانتشار النووي عام 2012 لكي تخضع إسرائيل مفاعلاتها النووية ومنشآتها للتفتيش الدولي والوكالة الدولية للطاقة النووية.

ومن يقرأ ما على السطور و ما بين السطور يخرج بإستنتاجات عديدة فهناك أربع سيناريوهات مطروحة و مرتبطة ببعضها البعض، قد تكون معظمها غير صحيحة أو على العكس قد تكون معظمها علي صواب.

السيناريو الأول: أنه رغم هذا الوجود و المطامع الإسرائيلية فإن أزمة الاتفاق الإطاري لحوض النيل ليست بسبب إسرائيل، و إن كانت عاملاً مساعداً فيها، لكنها ليست الفاعل أو اللاعب الرئيسي في هذا الموضوع المعقد والجفاف وتأثر مصر وإنتاجها الزراعي وبداية الشح المائي الذي يستدعي حربا، سيكون فعليا بعد 30 عاما أو أكثر.

السيناريو الثاني: إن مصر ليست غائبة، فهي موجودة في كل دول حوض النيل تبني وتعمل وتقيم مشروعات وتركز على التعاون بدلا من الصراع،حتى إن كان لنا ملاحظات وانتقادات كثيرة على قلة هذه المشروعات ورأينا أنها يجب أن تتجاوز كل الحدود الحالية إلى ما هو أكبر وأعمق بدلا من محاولات إقحام إسرائيل كطرف في هذه الأزمة وتعليق فشل المفاوضات على شماعة إسرائيل، وتصويرها على أنها لاعب رئيسي في الكواليس لتحريض دول حوض النيل ضد كل من مصر والسودان و أنها كانت الحاضر الغائب في مفاوضات شرم الشيخ كما أن وزير الموارد المائية المصري حذر دول حوض النيل بأنه إذا تم التوقيع على اتفاق جديد حول المياه بعد اتفاقية عنتيبي، فإنه لن يتم التوصل إلى توزيع مناسب للمياه،وإنهم سيعانون من دفع تعويضات مالية تقدر بـ20 مليار دولار إلى مصر وتلك ورقة ضغط على بعض الدول التي تحاول النهوض والتخلص من شبح الفقر.

السيناريو الثالث: إن مصر تلاحق الوجود والنفوذ الإسرائيلي لكن تتكتم، وتتصدى له، وهذا طبيعي، فقضية مياه النيل أحد الأعمدة الأساسية للأمن القومي المصري، لا يجب إهمالها، ولا تضخيمها ، ولا التهوين من شأنها حتى إن كانت تتكتم في تلك الأمور فهي عادة لا تصرح بشيء فوزير الخارجية يجتمع دائما مع مجلس الأمن القومي المصري و المخابرات وكل الأجهزة المعنية للخروج بقرار ولا ننسى تصريحه عندما رد على انتقاده بأنه وزير خارجية هادئ الأعصاب قال إنني إن قلت عبارة يجب على الدولة الفلانية أن تحترم كذا و كذا وإلا في أي تهديد أو تصريح قوي لأي دولة ما يجب علي أن أذكر ما هي ال(إلا) تلك التي ستحدث إن لم يتراجعوا عن أمر ما ولكن لغة التهديد والوعيد الفارغه تكون فقط في حين يشرب الوزير سيجارة محشوة وثقيلة ليقول تصريح كهذا.

السيناريو الرابع: و الذي قد يكون في غاية الأهمية أنه يجب علينا التوقف عن أسلوب جلد الذات في هذه المحنة و الذي قد بدأت به كثير من مقالاتي، بنفس القدر الذي يستوجب فيه عدم تضخيم و تهويل الدور الإسرائيلي، و تحويلها إلى دولة عظمى قادرة على فعل ما تريد في دول منابع النيل و هذا ليس حقيقيا ويفيد إسرائيل أكثر مما يفيدنا نحن كمصريين و عرب بتصوير الكيان الصهيوني كشبح يخيفنا في الظلام دائما و يأتي إلينا حتى في أحلامنا.

دول حوض النيل بدأت حرب السدود

أجمع عدد من خبراء المصادر المائية على تأثر حصة مصر من مياه النيل سلباً إذا أصرت دول حوض النيل على الاستمرار فيما وصفوه بـ حرب بناء السدود على مجرى النهر، فى الوقت الذى تؤكد فيه وزارة الرى السودانية، أن سد مروى تم إنشاؤه بموافقة مصرية وأنه يهدف إلى توليد الطاقة فقط وليس بغرض حجز مياه النيل عن مصر .

ورغم أن الخبراء أكدوا على أحقية السودان فى الاستفادة بحصته الكاملة من مياه النيل، والتى تبلغ 18.5 مليار متر مكعب، إلا أنهم أشاروا إلى أن إنشاءها سد مروى لتحقيق هذا الغرض سيحد موارد مصر من المياه من 7 مليارات متر مكعب سنوياً إلى 9 أو 4.5، حسبما يوضح الدكتور محمود أبو زيد وزير الرى السابق.

كما أن إنشاء أثيوبيا لسد تيكيزى سيؤثر أيضاً على حصة مصر وسيؤخر وصول المياه إليها، وقالوا إنه أُنشىء دون موافقة مصر وبمباركة البنك الدولى، بينما يؤكد وزير الرى السابق موافقة مصر على المشروع لتوليد الطاقة فقط.

وقال الدكتور مغاورى شحاتة أستاذ مصادر المياه، إن مجموعة السدود التى أنشأتها دول حوض النيل على مجرى النهر تلعب دوراً مباشراً فى التأثير سلباً على موارد مصر المائية القادمة من المنابع، وأنه لا صحة لما يردده مسئولون فى مصر حول أن هذه السدود هدفها توليد الطاقة فقط وليس تخزين المياه، وحتى إذا كانت هذه السدود مثل مروى فى السودان أوتيكيزى فى أثيوبيا تهدف إلى توليد الكهرباء، فإن ذلك سيعمل على عدم وصول المياه إلينا فى مواعيدها وأن سد مروى، الذى افتتحته السودان فى مارس الماضى أُنشئ باتفاق مسبق بين مصر والسودان، وتوقع أن يحتجز هذا السد حوالى 7 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً لم تكن السودان تستخدمها قبل إنشائه، وهو ما سيقلل، حسب رأيه، من حظوظ مصر فى الاستفادة من هذه الكمية، لأنه من شأن أى سد يتم إنشاؤه على النيل حجز المزيد من الطمى .

وحول السدود الأخرى وتأثيرها على حصة مصر، قال شحاتة هناك دراسة أمريكية ظهرت عام 1997 توصى بإنشاء مجموعة من السدود، التى يعود تاريخ التفكير فى إنشائها إلى عام 59، على النيل الأزرق فى أثيوبيا، وقال رغم حملة التشكيك الدائمة من قبل المسئولين فى مصر فى إمكانية إنشاء هذه السدود التى يصل عددها إلى 33 سداً بحجة الصعوبات الجيولوجية والجغرافية والمالية، إلا أن الحقائق تؤكد وجود شركتين صينيتين وشركة إيطالية وأخرى إسرائيلية فى تلك المنطقة لتنفيذ هذه المجموعة من السدود الصغيرة التى تضر بحصة مصر.

وأن إسرائيل تنشئ حالياً سدين على بعض الأنهار فى النيل الأزرق، أما سد تيكيزى وهو أكبر سدود أثيوبيا فقد تم إنشاؤه، دون موافقة مصر أو إخطارها حسب اتفاقية 1929، وذلك بمباركة البنك الدولى .

الباب الثانى

المخاطر المائية

المخاطر المائية

التصحر في الوطن العربي

بدأت ظاهرة التصحر بالتفاقم، وتعاظمت آثارها السلبية على كافة الأصعدة البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية فى العالم العربى وتُعدّ الدول العربية بحكم موقعها الجغرافي، من أكثر المناطق الجافة ذات الأنظمة البيئية الهشة؛ إذ يلعب المناخ دوراً هاماً في تركيبتها، إلاّ أن الآثار السلبية لهذه الظاهرة تزداد انتشاراً بمعدلات متسارعة؛ نظراً لارتفاع درجة الحرارة الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري، ويجتاح التصحر الأراضي العربية في وقت أصبح فيه ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي والحيواني لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة ضرورة ماسة جداً، كماُ يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيمة الإنتاجية المفقودة سنوياً في الدول النامية بسبب التصحر ب 16 مليار دولار.

والتصحر هو: انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي، مما يؤدي في النهاية إلى التسبب في أوضاع صحراوية، وهو أحد جوانب التدهور الشائع الذي تتعرض له النظم البيئية، مما سبب انخفاض أو تدمير الإمكانات البيولوجية، أي الناتج النباتي والحيواني لأغراض الاستخدام المتعدد، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الذين يتزايدون باستمرار، ويتطلعون لتحقيق التنمية السليمة

[1]فبسبب التصحر تفقد الأرض جزءاً هاماً من قدرتها على التكيف مع تقلبات المناخ؛ إذ إن تراجع مستوى إنتاجية التربة يفقدها قدرتها على دعم نمو النباتات، وبالتالي يتراجع مخزون المياه الجوفية بسبب قلة النباتات التي تمسك التربة، وبالتالي تؤمن حفظ تلك المياه، كذلك يرتفع مستوى التلوث في الهواء والمياه، ويمكن للأتربة التي تحملها الرياح ويؤثّر التصحر تأثيرا مفجعا على الحالة الاقتصادية للبلاد؛ فقد يؤدي إلى خسارة تصل إلى 40 مليار دولار سنويًّا في المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها، وفي كل عام يفقد العالم حوالي691 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية نتيجة لعملية التصحر، بينما حوالي ثلث أراضي الكرة الأرضية معرضة للتصحر بصفة عامة .

[1] عن مقال لصلاح الصيفى - بتصرف

من هنا يتبين أن التصحر أحد المشاكل البيئية الخطيرة، التي تواجه العالم حالياً، وهو يتطور في أغلب أرجاء المعمورة وبمعدلات متسارعة، ويقدّر بأن مساحة الأراضي، التي تخرج سنوياً من نطاق الزراعة نتيجة عملية التصحر، تبلغ حوالي 50000كم2، وتبلغ نسبة الأراضي المعرضة للتصحر 40% من مساحة اليابسة، وهي موطن أكثر من مليار إنسان وعملياً فكل البلاد العربية تعاني حساسية مفرطة تجاه التصحر، إضافة إلى ذلك المواسم الجافة التي تحدث من سنة إلى أخرى والتى تساهم في إشاعة ظروف التصحر، كما يحدث في المغرب منذ 1980 على وجه الخصوص، وحدث خلال السنوات القليلة الماضية في العراق، أما تعرية التربة التي يقصد بها إزالة الطبقة الخصبة منها المحتوية على المواد العضوية

والمعدنية، فهي نشطة؛ لأن معظم الأقطار العربية قاحلة، لذا فهي معرضة بصورة دائمة لتأثير التعرية المائية والهوائية .

وبينما يعدّ البشر العامل الرئيس في تدهور الأراضي وتصحرها فإنهم أيضاً ضحايا هذا التدهور، وعلى نطاق العالم الثالث كان تدهور الأراضي هو العنصر الرئيس وراء هجرة مزارعي الكفاف إلى الأحياء الفقيرة ومدن الأكواخ على أطراف المدن الكبيرة بحثاً عن فرص أفضل، مكونين مجتمعات بائسة معرضة للأمراض

والكوارث الطبيعية ومؤهلة للانخراط في الجرائم والنزاعات المحلية، وقد زاد التدفق من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية من تفاقم المشاكل الموجودة في المدن في كثير من البلدان النامية، كما أعاق في الوقت ذاته الجهود المبذولة لإعادة تأهيل وتنمية المناطق الريفية نتيجة لنقص الأيدي العاملة والإهمال المتزايد للأرض، وتتفاقم آثار تدهور الأرض وتصحرها نتيجة للجفاف المتكرر.

كما أن الهجرة الكثيفة التي كانت تحدث في أفريقية منذ أواخر السبعينيات تُعدّ دليلاً واضحاً على محنة الجموع التي تواجه مثل هذه الأوضاع البيئية غير المحتملة ففي قمة الأزمة في الفترة 1985/1984 قُدّر عدد الأشخاص الذين تأثروا بدرجة خطيرة بتلك الأوضاع بما يتراوح بين 30 – 35 مليون في 21 بلداً أفريقيا، تشرّد منهم عشرة ملايين، وصاروا يُعرفون اللاجئين البيئيين، تلاحق أخطار الأمراض والموت وسوء التغذية المزمن والعجز هذه الملايين من اللاجئين بسبب استمرار الأوضاع المعيشية غير المحتملة ويؤثر تدهور الأرض وتصحرها في قدرة البلدان على إنتاج الأغذية، وينطوي بالتالي على تخفيض الإمكانيات الإقليمية والعالمية لإنتاج الأغذية، كما أنهما يتسببان أيضاً في إحداث العجز الغذائي في المناطق المهددة .

إن حوالي 90% من مساحة الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة جداً، الجافة، وشبه الجافة، وتتميز هذه المناطق بتباين كبير في كمية الهطول السنوي، إضافة إلى تباين كبير أيضاً في توزيع الهطول خلال العام، وبطبيعة الحال، تُعدّ الأمطار العامل الأهم من عوامل المناخ بالنسبة للنظام البيئي؛ وتتميز بلدان المنطقة بمساحات ساحلية شاسعة تطل على قطاعات من الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي ويتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى أكثر من 290 مليون نسمة بحلول عام 2010، مع معدل نمو مستمر يقدّر في المتوسط بنسبة 2% سنوياً .

ويغطّي التصحر نحو 9.7 مليون كيلو متر مربع من المساحة الكلية، أي نحو 68% من المساحة الإجمالية للدول العربية وهناك مساحات كبيرة في معظم بلدان شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقية مغطاة برمال متحركة فهي تمثل نحو36.9%من مساحة المملكة العربية السعودية، ومعظم الصحراء الغربية في مصر أكثر من 25%من المساحة الكلية؛ وعدة مناطق في السودان وجنوب المغرب، وتتضرر بلدان أخرى بنسب متفاوتة وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو ومركزها في باريس، أن ثلث أحواض الأنهار يتم تقاسمها بين أكثر من دولتين، كما يشير تقرير وزاري فرنسي إلى أن 15% من بلدان العالم تتلقى أكثر من 50% من مياهها من دول أخرى، وأن اثنين من أصل ثلاثة من الأنهار الكبرى أو الآبار الجوفية، أي أكثر من 300في العالم يتم تقاسمهما بين دول عدة، وهو ما يعد بيئة مواتية لنمو النزاعات .

ويؤكد الكثير من الخبراء أن بؤر التوتر الإقليمية المرتبطة بالسيطرة على المياه ستزداد مع تفاقم الجفاف في مختلف أنحاء العالم، وفي ظل الخلافات على الأنهار الحدودية أو العابرة للحدود أو الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها .

ولقد حذر اقتصاديون عرب من مخاطر الفقر المائي الذي يهدد معظم الدول العربية مؤكدين أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر واحدة من أكثر المناطق على مستوى العالم المرشحة لحدوث توترات وصراع قد يصل إلى حد الصراعات المسلحة بسبب النقص الواضح في المياه وعدم عدالة توزيعها بين الدول العربية والدول المشاركة لها في الأنهار التي تمر عليها مثل مصر والسودان مع دول حوض النيل وسوريا والعراق مع تركيا ولبنان والأردن مع الاحتلال الإسرائيلي الذي سرق بالفعل ومازال مياه آبار جوفية هامة إضافة إلى مياه الأنهار ويؤكد الاقتصاديون أن 11 منطقة مرشحة لصراعات بسبب المياه على مستوى العالم ، الأمر الذي يتطلب التفكير جدياً في نزع فتيل اشتعالها .

وقال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور أحمد جويلي أن هناك ندرة حقيقية في مياه العالم العربي لافتاً أن عدد الدول العربية التي تقع تحت خط الفقر المائي حاليا يتجاوز 19 دولة مشيراً إلى أن جميع الدول العربية ستقع تحت خط الفقر بحلول عام 2025 وتتمثل أهم مشكلات المياه في العالم العربي في عدة نقاط أهمها عدم كفاية الموارد المائية

الناجمة عن وقوع الوطن العربي في المنطقة الجافة وقصر موسم الأمطار ونسبة التبخر العالية التي ترتفع في بعض المناطق العربية عن 15مليمترا يومياً وتصل إلى 25 مليمتراً في مناطق أخرى هذا إضافة إلى فقر البلاد العربية فى المياه السطحية والمشكلة الثانية هي المياه الدولية المشتركة مع دول الجوار والتي تشهد نزاعاً فيما بين بعض الدول العربية وأخرى مجاورة على الرغم من وجود اتفاقيات دولية ملزمة للدول التي تعبرها مياه الأنهار الكبرى تكفل حقوق الجميع ومن أبرز المشكلات التي تواجه العالم العربي تخلف طرق الري ومنظومتها حيث لا تزال تستخدم على نطاق واسع في جميع الدول العربية طرق الري بالغمر سواء في خطوط أو أحواض وهى الطرق المنتشرة بسبب بساطتها وقلة تكلفتها على المدى القصير ولكن تكلفتها تكمن في هدر المياه وتملح التربة ولفت النظر إلى واحدة من أهم مشاكل المياه في عالمنا العربي وتتمثل في تلوث الموارد المائية مما يتطلب استثمارات ضخمة لتدوير المخلفات الصلبة إضافة إلى الحاجة إلى استثمارات في مجالات الصرف الصحي والصناعي .

العالم على أعتاب شح مائي

توقع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 1999 أن قضية المياه سوف تكون أحد أكبر مصادر الصراع المستقبلي في القارة الافريقية خلال الـ (25) سنة القادمة وخلال العقد الماضي تزايد الطلب العالمي على إمدادات المياه لتزايد عدد السكان عالميا واستمرار إزالة الغابات والتغير المناخي، والذي من شأنه أن يجعل مصدر المياه من المصادر النادرة والسلع الثمينة التي سيصعب الحصول عليها مع مرور الوقت ويقدر البنك الدولي أن هناك 1.1 مليار شخصا حاليا لا تتوافر لديهم مصادر المياه بصورة آمنة، والتي تُقدر بما يقل عن 20 لتراً يومياً من المصدر المحسّن على بعد كيلو متر من المنزل.

وفي إشارة لتناقص مصادر المياه كتب ليستر برون مؤسس ومدير معهد سياسة الأرض، وهو أحد أبرز دعاة حماية البيئة الأميركية ومؤلف خطة ب 30: التعبئة لإنقاذ الحضارة عن بحيرة تشاد يشير إلى تقلص المياه بالبحيرة في الوقت الذي تزايد فيه عدد الدول التي تحيط بها (الكاميرون، تشاد، نيجر ونيجيريا) بنسبة 96% خلال 40 عاما.

ويلاحظ برون أن تناقص المياه ببحيرة تشاد ليس حالة فريدة من نوعها، بل إن العالم يواجه نقصـ ا كبيرا في المياه فعلي سيبل المثال يواجه نهر الأردن تناقصا تدريجيا في المياه أيضًا، وكذلك الحال بعديد من مصادر المياه الأخرى مثل النهر الأصفر في الصين والميكونج في جنوب شرق آسيا ونهر أمو داريا في آسيا الوسطى ونهر كولورادو في الولايات المتحدة ويشهد كل من نهر الأردن والبحر الميت تناقصا في كمية المياه فخلال الـ 40 عاماً الماضية انخفض مستوى المياه بما يقرب من 25 مترا،وتشير [1]عديد من التقديرات إلى احتمال اختفائه بصورة كاملة في غضون عام 2050.

[1] راجع كتابنا المياه العربى واسرائيل من ص 32-109

استنزاف المخزون الجوفي

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على المياه اتجهت العديد من الدول إلى زيادة استخراج المياه الجوفية، ويتناقص المعروض المائي في كثير من تلك الدول والأقاليم مثل بعض أجزاء الصين والهند وغرب آسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والولايات الغربية الأمريكية

ووفق رأي الدكتور برون عن أحد الولايات الهندية تاميل نادو التي يزيد عدد سكانها عن 62 مليون نسمة تنتشر الآبار الجافة في كل مكان لاستنزاف المياه الجوفية والحال كذلك في إيران التي تضخ بمتوسط خمسة مليارات طناً من المياه سنويًّا من مياهها الجوفية، والذي أوجد ما يمكن أن نطلق عليه لاجئي المياه الـ ذين يهاجرون من مناطق الفقر المائي، التي تجف آبارها وتتناقص كمية المياه المستخرجة من الآبار الجوفية إلى مناطق ذات وفرة مائية

وهذا لا يثير الاستغراب والدهشة عند قراءة ما ذهب إليه تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1999 والذي يتوقع حدوث حروب من أجل المياه لاسيما بين الدول التي تشترك في الأنهار والبحيرات التي تكون المصدر الرئيس للمياه لتلك الدول وفي هذا الصدد يتوقع ليستر برون أن تكون هناك حروب بين دول حوض نهر النيل مصر، السودان وأثيوبيا بسبب المياه، أكثر من أي منطقة أخرى.

تقرير للمخابرات الأمريكية.

إن امدادات المياه العذبة لن تواكب على الارجح الطلب العالمي بحلول عام 2040 الامر الذي ينذر بالمزيد من عدم الاستقرار السياسي ويعوق النمو الاقتصادي ويعرض أسواق الغذاء العالمية للخطر ورد فى تقرير صادر من مكتب مدير المخابرات القومية الأمريكية أن مناطق منها جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستواجه تحديات كبيرة في معالجة مشاكل المياه التي قد تعوق القدرة على إنتاج الغذاء وتوليد الطاقة وقال التقرير إن نشوب حرب مياه غير محتمل في السنوات العشر المقبلة لكن خطر الصراع سيزداد لأنه من المحتمل أن يفوق الطلب العالمي على المياه الامدادات الحالية منها بنسبة 40 بالمئة بحلول عام 2030 والتقرير الذي صاغته وكالة مخابرات الدفاع بناء على تقديرات سرية للمخابرات القومية ان المياه في الأحواض المشتركة ستستخدمها الدول على نحو متزايد للضغط على جيرانها واستخدام المياه كسلاح أو لأهداف إرهابية جديدة سيصبح أيضا أكثر احتمالا خاصة وأن البنية التحتية للمياه المعرضة للهجوم هدف مغر.

وطلبت وزارة الخارجية الأمريكية التقرير كجزء من محاولة حكومة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتقييم الى أي مدى قد تؤثر قضايا مثل تغير المناخ على الأمن القومي الأمريكي ومن المتوقع أن تعلن وزيرة الخارجية الأ مريكية هيلاري كلينتون يوم الخميس مبادرة جديدة للقطاعين الخاص والعام لمعالجة قضايا المياه.

وقال التقرير أنه خلال السنوات العشر المقبلة سيشكل الإفراط في ضخ المياه الجوفية في بعض المناطق الزراعية خطرا على أسواق المواد الغذائية ويسبب اضطرابات اجتماعية ما لم تتخذ خطوات لتخفيف اثر ذلك مثل الري بالتنقيط والتكنولوجيا الزراعية المحسنة.

وأضاف أنه حتى عام 2040 سيضر نقص المياه وتلوثها على الأرجح بالأداء الاقتصادي لشركاء تجاريين للولايات المتحدة عن طريق الحد من استخدام وتطوير الطاقة المائية وهي مصدر مهم للكهرباء للبلدان النامية وصنف التقرير إدارة العديد من الأحواض المائية الرئيسية وقال ان المخاطر تبلغ أشدها بالنسبة لنهر براهما بوترا الذي يتدفق عبر الهند وبنجلاديش ولنهر أمو داريا في آسيا الوسطى.

إن المحركات الرئيسية لتزايد الطلب على المياه خلال السنوات العشر المقبلة سيكون النمو السكاني والتنمية الاقتصادية رغم أن آثار تغير المناخ ستلعب دورا متزايدا لاسيما بعد عام 2040وتعتقد أجهزة المخابرات انه لا يوجد حل سهل تكنولوجيا في الأفق لتحسين إدارة المياه لكن التقرير قال إن أ هم خطوة لمعالجة هذه المشكلة ستكون استخداما أكثر كفاءة لأغراض الزراعة التي تستحوذ على 70 بالمئة من استخدامات المياه العذبة عالميا.

والولايات المتحدة التي تمتلك خبرة في مجال إدارة المياه في القطاعين العام والخاص يمكن أن تساعد على القيام بدور رائد في وضع سياسات لتحسين استخدام المياه في العالم والتعاون الدولي.

وقال مسئ ول المخابرات الولايات المتحدة لديها فرص للقيام بدور قيادي لكننا نرى أيضا خطرا يتمثل في أنه إ ذا لم تبادر الولايات المتحدة بالاضطلاع بذلك الدور فان دولا أخرى ستقوم بذلك.

خطر الجفاف

إن الهند تُقدِّم منذ سنوات متطلبات إنعاش اقتصادها من المياه في الزراعة وتوليد الكهرباء على تطبيق اتفاقية أندس التي تنظم حصة كل بلد من أنهار كشمير، يدعمها في ذلك تقاربها مع الولايات المتحدة وهو ما فجر الخلاف بين البلدين حول المياه ويضيف بيرزاده أن استمرار الهند في سياستها المائية على هذه النحو لعدة سنوات مقبلة سيحول أراضي إقليمي البنجاب والسند إلى صحراء قاحلة، مشيرا إلى أنه من الصعب فصل أزمة المياه عن قضية كشمير التي تنبع منها الأنهار الخمسة وهو ما يزيد الأمور تعقيداً.

ووصف محادثات المياه الأخيرة بين البلدين بأنها مجرد لعبة هندية لكسب الوقت في ظل عدم استجابة نيودلهي لحق باكستان في إرسال خبراء لمعاينة سدودها وهو ما تسمح به اتفاقية أندس.

والحكومة الهندية تقوم حاليا ببناء 69 سداً على أنهار كشمير منها 19 قد اكتملت بتكلفة تصل إلى 200 مليار دولار، وذلك بحسب بيان صادر عن اتحاد المزارعين الباكستانيين الذي هاجم حكومة رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني واتهمها بأنها لا تعي تبعات سرقة الهند للمياه على قطاع الزراعة في البلاد ولا تقوم بالإجراءات اللازمة لدفع هذا الخطر.

أن الهند عبر سياستها المائية إنما تفتح جبهة جديدة ضد باكستان في ظل اعتماد 70% من الدخل القومي الباكستاني على قطاع الزراعة، و60% من توليد الكهرباء على المياه والسدود، خاصة وأن و نهر ستلوج أصبح جافا تماما وقد تلحقه أنهار أخرى مثل شيناب ورافي وغيرها وفتح جبهات مواجهة جديدة يدخل في إطار إستراتيجية نيودلهي البعيدة المدى في عدائها لباكستان بعد إدراكها أن المواجهة العسكرية لم تعد خيارا عقب امتلاك إسلام آباد للسلاح النووي.

ولم تخف صحف باكستانية مخاوفها مما ستؤول إليه الأمور عقب انتهاء الحكومة الأفغانية من بناء سد على نهر كابل الذي يمر بأراضي إقليم الحدود الشمالي الغربي في باكستان بدعم وتشجيع هندي وهو ما قد يضع البلاد أمام كارثة بدأت تطال في الوقت الراهن مياه الشرب ناهيك عن قطاع الزراعة والأضرار التي قد تهدد مستقبله.

العطش يهدد العالم بكامله.

ان العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول الى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية وما يغذي هذه النزاعات الأنهر الحدودية أو تلك العابرة للحدود وكذلك الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها وأحدث مثال على ذلك تاريخيا هو الخلاف الإسرائيلي اللبناني حول نهر الحاصباني الذي ينبع في لبنان ويصب في نهر الأردن ويتهم الكيان الصهيوني بيروت بتحويل مجراه وفي هذا الصدد فإن إسرائيل تتهم لبنان بضخ مياه نهر الوزاني، أحد روافد نهر الحاصباني الذي ينبع من لبنان ويصب في نهر الأردن الذي يصب في بحيرة طبرية الخزان الأساسي للمياه العذبة في إسرائيل وقد احتلت إسرائيل طوال 22 عاما شريطا حدوديا في جنوب لبنان كان يضم نهري الحاصباني والوزاني كما ان 15 % من بلدان الأرض تتلقى أكثر من 50 % من مياهها من دول أخرى، واثنان من أصل ثلاثة من الأنهار الكبرى أو الآبار الجوفية.

أما المناطق الأ كثر عرضة للتهديد فهي الشرق الأوسط حيث أن ثلثي المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من الأراضي المحتلة وقرابة النصف من المنشآت المائية الإسرائيلية تقع في مناطق لم تكن ضمن حدودها قبل عام 1967.

إن الأ رض بكاملها ستكون مهددة بالعطش منتصف هذا القرن في حدود عام 2050ولقد انتشرت الأمراض الاستوائية التى ينقلها البعوض والذباب في المناطق الرطبة وهي الأمراض التى ترتبط مباشرة او بشكل غير مباشر باستهلاك المياه الملوثة والوضع يمكن ان يتحسن بشكل جذري وبوسائل بسيطة حتى في أكثر البلدان فقرا كتعقيم المياه (بالكلور أو بتعريضها في زجاجات لأشعة الشمس لساعات) والنظافة الشخصية دون انتظار بناء شبكات متطورة في التوزيع والري والمعالجة والتنقية بحيث تكون هذه المياه غير ملوثة وصالحة للشرب ولا يستخدم سكان العالم الستة مليارات حاليا سوى واحد على مئة ألف من مياه الكوكب التى تمثل المياه المالحة أو التى يتعذر الوصول إلى 98 في المئة منها كما أن هذه المياه موزعة بطريقة غير متساوية على الإطلاق اذ تتقاسم 23 دولـ ـة ثلثي الموارد المائية فيما يتوزع الثلث الباقي وبشكل غير متوازن ما تبقى من البلدان أما الدول المحظوظة فهي البرازيل وكندا والصين وكولومبيا والولايات المتحدة والهند واندونيسيا وروسيا إضافة إلى الأعضاء الخمسة عشر في الاتحاد الأوروبي.

ويحذر التقرير من أن سوء استخدام الأنهار والمياه الجوفية والتلوث والتبذير وتزايد السكان والنمو الفوضوي للمدن، كل ذلك من شأنه أن يجعل الشح الحالي (اقل من 1000 متر مكعب سنويا للفرد) الذي يطال 250 مليون نسمة في 26 بلدا، يتحول إلى ظمأ هائل يطال ثلثي سكان الأرض بحلول عام 2050.

إن مليار إ نسان في العالم يفتقرون الى المياه الصالحة للشرب فيما لا يتمتع 4،2 مليار إنسان بالبنى التى يمكن الركون إليها فى تنقية المياه والمياه هي السبب الأول للوفيات والأمراض فى العالم بشكل مباشر او غير مباشر وان ثلاثة ملايين طفل يموتون سنويا بسبب النقص فى مياه الشرب وتشكل الزراعات المروية نسبة 40 فى المئة من غذاء العالم، وأيضا المشاكل المناخية حيث تشكل الفيضانات والسيول على سبيل المثال ثلث الكوارث الطبيعية وحتى يتمكن العالم من اطعام ثمانية مليارات نسمة وتحسين اوضاعهم الاجتماعية والصحية بحلول عام 2050 فان عليه ان يستثمر 180 مليار دولار سنويا مقابل 70 الى 80 مليارا فقط تستثمر حاليا.

علاقة الصراعات، والحروب والكوارث الطبيعية

عندما تتحول أحداث عالمية إلى الأسوأ، كثيرا ما تتحمل إمدادات المياه الوطأة العظمى لآثارها فالحروب والكوارث يمكن أن تلوث مصادر المياه التي كان يعول عليها أو تقطعها عن الناس تماما وكثيرا ما تعطل الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، والأعاصير، وتسونامي إمدادات المياه وتلوثها، وتنشر الأمراض التي تضخم الأثر الأصلي للحدث مرات عديدة.

كما يمكن أن تهدم البنى التحتية ، وتخلف أعدادا لا تحصى من الأشخاص بدون المياه التي يعتمدون عليها ومثلها مثل الكوارث الطبيعية، كثيرا ما تخرب الحروب والصراعات الأخرى البنى التحتية للمياه- التي يمكن أن يستغرق إعادة بنائها سنوات عديدة فالعنف والكارثة يقتلعان الكثيرين من الناس من مواطنهم ومع أن اللاجئين يكون لديهم الاحتياجات الأساسية من المياه، فإنهم كثيرا ما يضطرون إلى الاحتشاد في مناطق تكون فيها المصادر عاجزة عن تزويد حشد متدفق من السكان بالمياه وبدون مساعدة ،

قد يجد ضحايا الحرب والكوارث الطبيعية أن التعايش مع حصة ضئيلة من المياه واقعا مريرا بجانب الكارثة ذاتها فتاريخ الصراعات على موارد المياه طويل وعنيف وقد أسفرت الصراعات على الموارد الشحيحة للمياه في المناطق القاحلة أو خلال فترات القحط عن قتلى وتدمير البنى التحتية لأنظمة المياه وبينما ينظر إلى أنظمة المياه على أنها أهداف عسكرية وتستخدم كأدوات عسكرية خلال الحروب، فإن حالات الصراع على المياه باتت تتعلق أكثر فأكثر بأعمال إرهاب ونزاعات حول استراتيجيات التنمية.

يمكن أن يرتفع عدد سكان الكرة الأرضية بثلاثة مليارات نسمة على مدى الـ 50 إلى 75 سنة المقبلة بل إن وجود عدد أكبر من الناس العطشى يعني طلبا أكبر على الموارد الشحيحة فعلا، ومن ما يعقد المشكلة أكثر أن هناك، ثمة فرصة أكبر أن تصبح مصادر المياه ملوثة ويضخ الناس كثيرا من مستودعات المياه الجوفية في العالم بأكثر مما يجب، وفي بعض الأحواض النهرية خصصت الحكومات حصصا من المياه أكثر مما هو متوفر وتركز المدن الكبرى المزدهرة، التي هي محـور النمو في العالم النامي، السكان دون توفير منشآت ملائمة للصحة العامة الوقائية الأمر الذي يؤدي كثيرا إلى تلويث مصادر المياه بمخلفاتهم الخاصة ويضيف النمو الصناعي والزراعي اللذان تعتمد عليهما تلك المليارات الجديدة من البشر ملوثات كل منهما الخاصة إلى العديد من الإمدادات المائية.

موارد المياه العذبة تتعرض هي الأخرى لضغط الطبيعة فثمة تقلب موسمي وسنوي كبير في هطول الأمطار وذوبان الثلوج، وما ينجم عن ذلك من فيضان الأنهار في كثير من المناطق ويمكن أن ينذر التغير المناخي بنهاية بعض مصادر المياه، تلك التي تنتج من ذوبان الثلوج وليس المصادر غير المتجددة وربما يجد سكان السواحل أن مياههم الجوفية قد تلوثت بفعل المياه الضاربة إلى الملوحة المتسربة نتيجة ارتفاع منسوب البحر وقد تشمل العوائق الأخرى التي تحول دون سلامة وتأمين إمدادات مياه الشرب غياب الخبرة المحلية في بناء وصيانة أنظمة المياه، وعد م وجود الموارد المالية الضرورية لبنائها، والحروب والنزاعات الأخرى، والكوارث الطبيعية.

خطورة سدود دول حوض النيل

حذر العالم الجيولوجي المصري الأمريكي المعروف رشدي سعيد من خطورة بناء أثيوبيا لسدود على نهر النيل من أجل الزراعة لأن هذا الأمر سيكون بمثابة نهاية الدنيا بالنسبة لمصر على حد قوله وقال إن صلب مشكلة مياه النيل تعود إلى اتفاقية عام 1959 التي تمت بين مصر والسودان والتي بمقتضاها تقاسم البلدان مياه النيل التي تأتي من أثيوبيا دون ترك شئ لها وكشف سعيد صاحب الدراسات والكتب العديدة عن نهر النيل أن هناك بندا في الاتفاقية ينص على أنه إذا طلب طرف آخر جزءا من مياه النهر يتفاوض الطرفان على التنازل عن جزء من حصتهما لهذه الدولة.

سد تيكيزى

في خطوة جريئة يبدو أنها ستشكّل منعرجا خطيرا في الأزمة بين مصر ودول حوض النيل، أقدمت الحكومة الأثيوبية على افتتاح سدّ تيكيزي على نهر النيل دون الرجوع إلى القاهرة، الأمر الذي ينذر بأن مياه النيل ستصبح في السنوات القادمة قضية حياة أو موت بين دول حوض النيل وعددها عشر (مصر، السودان، كينيا، أثيوبيا، أوغندا، اريتريا، تنزانيا، رواندا، بورندي، والكونغو الديمقراطية

ومن المتوقع أن تدفع السابقة الأثيوبية دول الحوض الأخرى إلى أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بتنفيذ مشروعاتها لإنشاء السدود بها لتخزين المياه، بحجة أنها منبع النيل ومنها يذهب الماء إلى كل من مصر والسودان في حين أنها تعاني الجفاف.

ويقول خبراء ، تعليقا على هذه الأزمة، إنه بالرغم من محاولات التهدئة التي تتبناها مصر إلا أن هناك خطورة كبيرة في ظل ما يتردد عن حروب المياه القادمة في المنطقة، مؤكدين أن مبادرات التعاون مع دول حوض النيل ليست سوى مسكنات ومهدئات في ظل تزايد الاحتياج الفعلي من جانب هذه الدول للمياه، إضافة إلى العبث الإسرائيلي والغربي في هذا الملف الاستراتيجي وتأزمت الأمور أكثر بعد أن ضربت أثيوبيا بقرار خبراء في مجال المياه عرض الحائط وتجاهلت تحذيرات من أن آثار هذا السد ستكون وخيمة على نصيب مصر من مياه النيل.

ويشرح - أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية– الدكتور مغاوري شحاتة دياب لصحيفة الدستور المصرية المستقلة مدى خطورة الوضع مبينا أن بناء السدود، مهما كان الغرض الرئيسي منها، على أي مجرى مائي يؤثر سلبا على مردود المياه بصفة عامة، لذلك فإن إنشاء أثيوبيا لهذا السد على نهر النيل سيؤثر سلبا في حصة مصر من مياه النيل، وستكون نتائج ذلك وخيمة على الشعب المصري.

ويؤكد دياب في سياق حديثه أن ما أقدمت عليه حكومة أثيوبيا ببنائها سد تيكيزي وتشغيله يعد سابقة خطيرة تهدد العلاقات بين مصر ودول حوض النيل التي قد تتشجع على خلفية الخطوة الأثيوبية وتقوم بإنشاء سدود بحجة تخزين المياه بها متجاهلة مصر.

وفي حين ينفي –وزير الموارد المائية والري المصري تأثر حصة مصر من مياه النيل بسبب سد تيكيزي الذي هو عبارة عن سد لتوليد الكهرباء،وتم إنشاؤه بعد موافقة مصر، يرد د. دياب قائلا إنه ليست هناك مشروعات لتوليد الكهرباء وأخرى للمشروعات الزراعية، فكل السدود هي لتخزين المياه وبالتالي فإن تخزين المياه سيؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، وإذا لم يؤثر هذا السد فمؤكد ستؤثر السدود الأخرى التي تطمح أثيوبيا لبنائها، بدعم خارجي،وإسرائيل مشاركة بنسبة كبيرة فيه، حيث تستهدف إنشاء 40 سدا لتوفير ما يقرب من 7 مليارات متر مكعب سنويا وأكد دياب أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر، مضيفا أن مصر تتهاون في التعامل مع بعض المشروعات المائية التي ترى أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل،رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

ويشاطر خبير المياه الدكتور ضياء الدين القوصي د. دياب في أن هناك مشكلات حقيقية في مجال المياه بين مصر وأثيوبيا،وحلها مقترن بضرورة التعاون بين دول حوض النيل وأضاف القوصي، لصحيفة الدستور، أن إنشاء هذا السد في أثيوبيا سيؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل وقد لا يظهر هذا التأثير هذا العام ولكنه سيظهر العام المقبل، موضحاً أن سد تيكيزي يخزن ما يقرب من 5 مليارات متر مكعب سنوياً، مؤكدا أنه تم إنشاؤه دون موافقة مصر وكانت أثيوبيا قد افتتحت سد تيكيزي،استغرق بناؤه نحو 7 سنوات، ويبلغ ارتفاعه نحو 188 متراً مما يجعله أعلي سد في أفريقيا، لإنتاج 300 ميجاوات من الطاقة الكهربائية بالقوى المائية كجزء من جهودها للتغلب على نقص الطاقة المزمن، ولكي تصبح واحدة من الدول المصدرة للطاقة في أفريقيا. وتم تمويل المشروع من قبل مؤسسة هندسة الطاقة المائية الصينية بتكلفة حوالي 350 مليون دولار.

وتنوي الحكومة إنشاء عدد من السدود الكبرى خلال السنوات العشر القادمة، ونظرا لأن طاقة السد على حجز المياه تبلغ 9 مليارات متر مكعب سيستخدم لإنتاج أكثر من 10 أنواع من الأسماك والتماسيح، بالإضافة إلي ري مايزيد علي 60 ألف هكتار من الأراضي، وقد بدأ السد في حجز أقوى لمياه من نهر تيكيزي، أحد روافد نهر النيل، في شمال أثيوبيا.

وتصاعدت حدة الجدال بين دول حوض النيل بعد أن رفضت مصر الموافقة على توقيع الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة مياه النيل دون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل واشترطت للتوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي أن تتضمن الاتفاقية نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصة مصر وحقوقها التاريخية في مياه النيل، وأن يتضمن البند الخاص بالإطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل، اتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن صراحة وأن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية وليس في الملاحق الخاصة بها.

وأشار إلى أن مصر اشترطت أيضا في اجتماع دول حوض النيل بالكونغو أن تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب (مصر والسودان) لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب اللتين تمثلان الأقلية.

ورغم أن أزمة مياه نهر النيل ليست بالأمر الجديد إلا أنها اتخذت منحى جديدا وبدأت تحدث ضجة كبيرة على خلفية التغيرات البيئية والسكانية من جهة والتغييرات الإستراتيجية والسياسية بسبب دخول جهات أخرى أجنبية في اللعبة حيث تشير التقارير والدلائل إلى تورط الجانبين الأمريكي والإسرائيلي في هذه الحرب الصامتة من خلال تحريضها للدول التي تنبع منها مياه النيل من خلال تبني شركاتها إقامة مشاريع إنمائية فيها وإقامة السدود بتقديمها مساعدات فنية ومالية ضخمة.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، قد اختار أثيوبيا وكينيا وأوغندا، وغانا ونيجيريا، كمحطات لجولته الإفريقية التي استغرقت 10 أيام اختتمها، الجمعة 11-سبتمبر الماضي وحسب المصادر الإسرائيلية فإن ليبرمان بحث سبل إنشاء مشاريع مياه وقالت إن الدول التي زارها الوزير تعاني من مشاكل مياه، وإن إسرائيل لها تجربة جيدة، في مجال تحلية المياه، وعرضت خدماتها على مسئولي تلك الدول.. وإذا واصلت مصر غض الطرف على هذه المشروعات التمويلية الجديدة فإن سياستها ستؤدي إلي فتح الباب على مصراعيه أمام المغامرين والمستثمرين من كل العالم (دولا وشركات) ليجعلوا من أثيوبيا سلاحا يلون به ذراع مصر.

وبدأت بعض دول النيل تعترض علنا على الاتفاقيات التي تعطي مصر النصيب الأكبر من مياه النيل، بحجة أن هذه الاتفاقيات تم إبرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض حين كانت إرادتها مقيدة ومغيبة، بل هددت بعض الدول بتنفيذ مشاريع مستقلة على مجرى النهر، في ظل حاجتها لموارد مائية متزايدة، خاصة مع توقعات تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في يناير 2009 بارتفاع عدد سكان دول حوض النيل من 387.4 مليون نسمة عام 2007 إلى نحو 654.3 مليون نسمة عام 2030وتحصل مصر بموجب اتفاقية توزيع مياه النيل التي وقعت عام 1929، على 48 مليار متر مكعب في العام، فيما يحصل السودان على نحو 18.5 مليار متر مكعب، في وقت تطالب فيه دول أفريقية تقع على حوض النيل، بزيادة حصتها الضئيلة من المياه .

بوادر حرب المياه بدأت تظهر على السطح بشكل كبير بعد أن اتسعت رقعتها، وتمردت دول حوض النيل الصامتة كأثيوبيا على البروتوكولات الموقعة بين الدول التي تشترك معها في مياه النيل، وهي مؤشرات نذر بمستقبل قاتم للبشرية أشد خطورة من كل الحروب التي مرت بها.

سد مروي

سوف تـ تأثر حصة مصر من مياه النيل سلباً إذا أصرت دول حوض النيل على الاستمرار فيما وصف بحرب بناء السدود على مجرى النهر، في الوقت الذي تؤكد فيه وزارة الري السودانية، أنّ سدّ مروي تم إنشاؤه بموافقة مصرية وأنّه يهدف إلى توليد الطاقة فقط وليس بغرض حجز مياه النيل عن مصر.

وكان وزير الري المصرى قّد أكد على أحقية السودان في الاستفادة بحصته الكاملة من مياه النيل، والتي تبلغ **18.5** مليار متر مكعب، إلا أنّه بعد إنشاء سد مروى لتحقيق هذا الغرض ستنقص موارد مصر من المياه بما يتراوح من **7** مليارات متر مكعب سنوياً إلى **9** أو **4.5**.

إلا أنّ الخبير الدكتور مغاوري شحاتة، قال إنّ مجموعة السدود التي أنشأتها دول حوض النيل على مجرى النهر تلعب دوراً مباشراً في التأثير سلباً على موارد مصر المائية القادمة من المنابع، وأضاف أنّه لا صحة لما يردده مسئولون في مصر حول أنّ هذه السدود هدفها توليد الطاقة فقط وليس تخزين المياه

و توقع أنّ يحتجز سد مروي حوالي 7 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً وحول السدود الأخرى وتأثيرها على حصة مصر، قال شحاتة رغم حملة التشكيك الدائمة من قبل المسئولين في مصر فى إمكانية إنشاء هذه السدود التي يصل عددها إلى 33 سداً بحجة الصعوبات الجيولوجية والجغرافية والمالية.

إلا أنّ الحقائق تؤكد وجود شركتين صينيتين وشركة إيطالية وأخرى إسرائيلية في تلك المنطقة لتنفيذ هذه المجموعة من السدود الصغيرة التي تضر بحصة مصر وإسرائيل تنشئ حالياً سدين على بعض الأنهار في النيل الأزرق، أما سدّ تيكيزي،فهو أكبر سدود أثيوبيا فقد تم إنشاؤه، دون موافقة مصر أو إخطارها حسب اتفاقية 1929، وذلك بمباركة البنك الدولي لكن الدكتور محمود أبو زيد وزير الري السابق، نفى إنشاء سد تيكيزي دون الحصول على موافقة مصرية، حيث إنّ عمليات توليد الكهرباء من خلاله لا تستنفذ من المياه القادمة إليها إلاّ أقل من نصف مليار متر مكعب سنوياً.

سدود الهند تشعل حرب المياه ضد باكستان

دق إحكام الهند سيطرتها على مياه أنهار كشمير عبر بناء عشرات السدود ناقوس الخطر في باكستان وسط مخاوف من تحول أراضي إقليمي البنجاب والسند إلى صحراء قاحلة وقد دفع هذا الواقع إسلام آباد إلى مطالبة جارتها نيودلهي بتركيب معدات قياس على سدودها، والمطالبة بتدخل أمريكي لحل خلاف يصفه مراقبون بأنه جبهة جديدة فتحتها نيودلهي ضد إسلام آباد وانتهت محادثات وفدي الهند وباكستان في مدينة لاهور بشأن موضوع المياه، إلى مطالبة إسلام آباد نيودلهي بتركيب معدات لقياس كميات المياه التي تسمح اتفاقية أندس للمياه – الموقعة بين البلدين بداية الستينيات – بتدفقها إلى باكستان من أنهار كشمير الخمسة وذلك وسط تراجع كبير في كميات المياه التي تسمح الهند بتدفقها إلى باكستان وكانت الحكومة الباكستانية قد استبقت هذه المحادثات بمطالبة الولايات المتحدة في حوارها الإستراتيجي الأخير معها في واشنطن بالضغط على الهند للاستجابة لمطالبها بشأن المياه.

وقال رئيس وزراء إقليم البنجاب شهباز شريف أن ما تقوم به الهند من السيطرة على مياه أنهار كشمير يعكس موقفا عدوانيا وذهب برلمانيون إلى أبعد من ذلك عندما وصفوا ما يحدث بأنه حرب مياه تشنها الهند ضد بلادهم.

السدود ومخاطر الإنبعاث الحراري

ان انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري قد تكون أعلى بنسبة 40 في المئة عن التقديرات الرسمية اذا اخذ في الاعتبار غاز الميثان الذي ينبعث من المياه بسبب السدود.والميثان الذي يعد أكثر قدرة بنحو 23 مرة من ثاني أكسيد الكربون من حيث مقدار الحرارة التي يحبسها ينبعث من الخزانات والقنوات المائية والمحركات المائية للسدود المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية بسبب تعفن النباتات التي تتضمن الكربون لكن الهند التي تعد بالفعل واحدة من اكبر الدول المسببة للتلوث في العالم لم تقم بقياس مستويات انبعاث الميثان من سدودها الكبيرة والبالغ عددها 4500 ولذلك لم تأخذها في الاعتبار في أي بيانات رسمية وأشارت نتائج دراسة أجراها علماء بالمعهد الوطني البرازيلي لبحوث الفضاء إلى أن غاز ميثان يعادل 825 مليون طن من ثاني أ كسيد الكربون ينبعث سنويا من سدود الهند وذلك وفق ما ذكرت رويترز .

وقال ايفان بي تي ليما الذي اشرف على الدراسة التي تحمل عنوان انبعاثات الميثان من السدود الكبيرة كمصادر للطاقة المتجددة منظور لدول نامية في مقابلة مع وكالات الأنباء :أنا على يقين من أ ن السدود الهندية ربما تغير من نسبة الميثان في الغلاف الجوي

بالرغم من أنها ليست محددة تماما ويقول معهد الموارد العالمية وهو مؤسسة بحوث معنية بالبيئة مقرها واشنطن أن انبعاثات الكربون في الهند والتي تستبعد إسهام الميثان المنبعث من السدود بلغت نحو 1890 مليون طن في عام 2000.

وأنشأت الهند التي يوجد بها أكبر عدد من السدود في العالم بعد الولايات المتحدة والصين الكثير من السدود لخدمة القطاع الزراعي الذي يعد مسئولا عن حوالي 22 في المئة من إجمالي الناتج المحلي ويعمل به نحو 70 في المئة من الايدي العاملة في البلاد .

المخطط الصهيوني والعلاقات الأثيوبية:

يقول كاتب إسرائيلي : إن مصلحة إسرائيل الإستراتيجية تقضي بعدم سيطرة الدول العربية على البحر الأحمر لذلك يعمل الكيان الصهيونى-من خلال مخطط قديم-على فرض سيطرتها ونفوذها على الدول الغير عربية المطلة على هذا البحر ومساعدتها بكل استطاعتها، وخاصة دولتي اريتريا وأثيوبيا، اللتين تكتسبان ميزة إضافية لدى لإسرائيل تتمثل في كونهما أيضا من دول حوض النيل ويكشف الكاتب عن نوايا إسرائيل صراحة من خلال تأكيده على أن إسرائيل يهمها زيادة حصة أثيوبيا من مياه النيل، لأن هذا الأمر يعني من وجهة النظر الإسرائيلية إعادة تقسيم حصص دول الحوض في مياه النيل بشكل عادل.

ويؤكد الخبير الإسرائيلي أنه لخشيتها من أي رد فعل مصري تقوم إسرائيل بتنفيذ مخططاتها في أثيوبيا وأريتريا بشكل حذر حتى لا تثير غضب القاهرة، خاصة وان هناك العديد من التقارير التي تتهم إسرائيل ببناء عدد من السدود على النيل الأزرق في أثيوبيا وقد حظيت أثيوبيا- التي تقود ثورة التمرد ضد مصر- باهتمام خاص لدى مخططي الإستراتيجية الإسرائيلية نحو القارة الإفريقية ،وذلك للأسباب التالية :

-الادعاءات الصهيونية المستندة على الأساطير والادعاء بأن العلاقة مع أثيوبيا ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد،وتزعم أن ابن سيدنا سليمان (منليك) من زوجته الملكة بلقيس هو مؤسس الحبشة التي كانت تسمى (ماكدا) وأن قومية امهرا التي ينتمي إليها الأباطرة الأحباش وآخرهم (هيلاسيلاسى) هي من سلالة سيدنا سليمان.

– ث راء أثيوبيا بالموارد الطبيعية ،حيث يجري في أراضيها العديد من الأنهار مثل (أباي، تكازا ، باراد ، امودو ، اواشو ، أتشيلي) بالإضافة إلى بحيرة (تانا) العظمى التي تشكل مخزون مالي هائل لنهر النيل.

– ثراء أثيوبيا بالموارد المعدنية التي تخدم الصناعات الإسرائيلية خاصة العسكرية منها، بالإضافة إلى معادن الذهب والماس والفضة.

– تمتاز أثيوبيا بموقع استراتيجي جغرافي وديمجرافي وسياسي، فهي ذات تأثير على الدول المجاورة خاصة اريتريا والصومال ، وفي حال سيطرة النفوذ الإسرائيلي في أثيوبيا فإن الأمن القومي العربي معرض لتهديد دائم.

تضاعفت الواردات الإسرائيلية من أثيوبيا أكثر من ثلاثين مرة خلال عقد التسعينيات، من 0.4إلى 13.9 مليون دولار سنويا، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية لها ثلاث مرات فقطمن 1.9 إلى 5.8 ملايين دولار سنويا.

وفي الإطار ذاته، وحسب مصادر إعلامية صهيونية فإن شركات إسرائيلية متخصصة في مجال الاستشارات الهندسية والإنشاءات تقدمت مؤخراً بعروض للحكومة الأثيوبية تتضمن مقترحات للمساهمة في القيام بمشاريع استثمارية سكنية علي النيل، وذلك بتشجيع من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وقد شهد حجم التعاون الاقتصادي الإسرائيلي مع أثيوبيا تطورا ملحوظا ، حيث بلغت قيمة الصادرات الأثيوبية إلى إسرائيل للسنوات من 1993 – 1998 نسبة زيادة وصلت إلى23,% ومن تلك الصادرات القهوة ، الجلود ، الحقائب المدرسية، الأحذية ، الخضروات والفواكه ، اللحوم ، الحيوانات الحية، القطن ، الأخشاب ، الذهب ، الكوبالت ، النفط الأسود ، السكر والحبوب ، وتلعب الجمعية الأثيوبية للتجارة والوكالة الأثيوبية للتصدير والسفارة الأثيوبية في إسرائيل أدوارا ناشطة في تسهيل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

أما فيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية إلى أثيوبيا فقد ازدادت خلال عام 2003 لتصل إلى نسبة 500 % بالإضافة إلى تزايد التعاون العسكرية ،حيث كشفت نشرة المعلومات العسكرية البريطانية في يونيو 1998 بأن إسرائيل تقيم علاقات استخبارية وثيقة مع أثيوبيا، وأن جهاز الموساد الإسرائيلي يدير كادر كبير لجمع المعلومات والاستخبارات في العاصمة أديس أبابا ، بالإضافة إلى قيامه بنشاطات في جزيرة (دهلك) الاريترية أبرزها عدد من مراكز المراقبة وجمع المعلومات عن السعودية واليمن.

حاولت إسرائيل استخدام أثيوبيا كورقة ضغط سياسية على مصر من خلال المس بحصتها في مياه النيل والتهديد ببناء سدود أثيوبية تتحكم في حجم المياه الواصلة إلى مصر ، لا سيما أن 80% من المياه الواصلة للأراضي المصرية منبعها من هضبة الحبشة ، كما تسعى إسرائيل لوضع خطط لسحب مياه النيل إلى أراضيها من اقرب نقطة في الدول الإفريقية ؛ مما يهدد مشروعات الري والكهرباء والزراعة على امتداد وادي النيل ودلتا مصر.

اشتعال فتيل أزمة مصر مع دول حوض النيل، واندلاع الخلافات حول الحصة المخصصة من مياه النيل لكل من مصر والسودان ظهرت ملامح الدور الخفي لإسرائيل وراء تحريض دول حوض النيل الأفريقية "أثيوبيا-كينيا -أوغندا- روندا " لانتهاك الاتفاقية الدولية الخاصة بدول حوض النيل، وقد كشفت أزمة حوض النيل النقاب عن توسع الأطماع الصهيونية داخل القارة الأفريقية، لاسيما في دول القرن الأفريقي وحوض النيل التي تعتبر دول إستراتيجية بالنسبة للتوسع الصهيوني في القارة السمراء.

ولم تكن زيارة وزير الخارجية الصهيوني أفيجدور ليبرمان إلى عدد من دول حوض النيل أواخر العام الماضي من قبيل الصدفة، أو من أجل دعم العلاقات الثنائية بين تل أبيب وتلك الدول، بل كانت بمثابة شارة البدء لتمرد دول حوض النيل ضد مصر والسودان، لاستكمال المخطط الصهيوني طويل الأمد ضدهما.

فإسرائيل لا تزال تعتبر مصر عدوها الأول والأكبر، تسعى لإقصائها بكل طريقة، لكي يخلو لها الطريق للاستفراد بالفلسطينيين، خاصة وأن القاهرة ما زالت ولا تزال الداعم الأكبر للقضية الفلسطينية بينما تعتبر السودان المحطة الأساسية الداعمة لتقديم السلاح للمقاومة الفلسطينية، لذا تقدم تل أبيب دعمها السخي للمتمردين السودانيين لإقامة دولة مسيحية في جنوب السودان، مما سيسفر عنه تقسيمها لدويلات.

إذن فانقلاب دول حوض النيل على مصر والسودان وتوقيعها لاتفاقيات جديدة لتوزيع مياه النيل لم يكن بشكل مستقل نابع منها, بل من تحريض وتوجيه صهيوني فاضح.

وعلى ضوء تلك الحقائق تفتح "مفكرة الإسلام" في هذا التقرير ملف الاختراق الصهيوني لدول حوض النيل والعلاقات الخفية بين تل أبيب وتلك الدول، خاصة بعد إعلان مشاركة عدد من المؤسسات الإسرائيلية في بناء السدود والمشاريع الزراعية في دول حوض النيل، إلى جانب استغلال إسرائيل لنهر النيل من الإضرار بمصر وضرب مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.

ولعل أبرز الوثائق التي تميط اللثام عن الدور الإسرائيلي المشبوه في تقليب دول حوض النيل وانقلابها ضد د مصر، كتاب خطير صدر مؤخراً باللغة العبرية في تل أبيب للخبير الإستراتيجي الإسرائيلي "أرنون شوفير" يتناول فيه مشكلة المياه بالشرق الأوسط بشكل عام، ويركز بشكل خاص على مشكلة النيل ويفرد لذلك جزءً كبيراً من صفحاته. ومن أهم ما تضمنه كتاب (صراعات المياه في الشر ق الأوسط) اعتراف مؤلفه صراحة بوجود مصالح إسرائيلية حيوية ومخططات صهيونية في منطقة حوض النيل، وهو ما أكد عليه "شوفير" في مستهل كتابه وتأكيده على أن لإسرائيل مصالح إستراتيجية وسياسية كبيرة في منطقة حوض النيل، مشددا على أن نسب توزيع المياه بين دول نهر النيل لـ ها تأثير مباشر على إسرائيل، مما يعد اعترافاً صريحاً منه بان لبلاده أصابع خفية في دفع دول المنبع إلى توقيع اتفاقية منفردة لإعادة توزيع مياه النيل.

يدعي الخبير الصهيوني في كتابه أنه من مصلحة إسرائيل أن نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة لمصر، هو الذي منح الدولة اليهودية تفوقاً تكتيكياً واستراتيجياً أثناء حروبها السابقة مع مصر، وحسب المؤلف, ففي حرب الاستنزاف مثلاً قامت إسرائيل بضرب سد نجع حمادي وسد إسنا وخطوط الكهرباء الرابطة بين أسوان والقاهرة، الأمر الذي دفع مصر إلى تغيير خططها، واضطرها إلى إرسال قوات لحماية السد العالي من أي هجوم إسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تقليل حدة الضغوط والهجمات المصرية التي كانت تتعرض لها إسرائيل على خط القناة.

وهنا يكشف الكاتب عن المخطط الصهيوني المتعلق بمصر، والذي يأتي ضمن مخطط وإستراتيجية أوسع تشمل كافة دول حوض النيل، مشيراً إلى أن موجات الجفاف المتعاقبة التي تعرض لها حوض النيل، بالإضافة إلى الزيادة السكانية المرتفعة في مصر، أدت إلى عدم تمكن مصر من توفير اكتفائها الذاتي من الغذاء، وبالتالي اعتمدت على دول أخرى لتوفير الغذاء لسكانها، الأمر الذي جعل مصر ترتبط بدول خارجية وخاصة الولايات المتحدة التي تُعد أكبر منتج للغذاء في العالم.

ويرى الخبير الصهيوني أنه كلما زاد اعتماد مصر على الولايات المتحدة كلما كان هذا الأمر في صالح إسرائيل لأنه يضمن استقرار اتفاقية السلام الموقعة بين القاهرة وتل أبيب.

وحسب المخطط الصهيوني المرسوم بعناية فإن أزمة المياه في مصر ستضطرها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وإلى ترشيد استهلاك المياه، وهو ما قد يصبح سبباً لتعاون كبير بين مصر وإسرائيل، لأن إسرائيل تمتلك خبرة واسعة في كلا المجالين، ويمكن لمصر أن تستفيد منها في هذا الأمر.

كما يؤكد مؤلف الكتاب على أن إسرائيل من مصلحتها حدوث أزمة مياه في مصر، لأن ذلك سيدفعها إلى الانشغال في صراعات بهذا الشأن مع جيرانها في منطقة حوض النيل، الأمر الذي سيقلل من تدخلها في شئون وقضايا العالم العربي، وهو ما تريده إسرائيل بالضبط.

ورغم ذلك لا تخفى عناصر إسرائيلية قلقها من أن تؤدي أي أزمة مياه قد تتعرض لها مصر من تنامي قوة العناصر المتطرفة التي تعارض اتفاقية السلام مع إسرائيل.

أزمة حوض النيل والحرب المستقبلية في سيناء:

ويتطرق الكتاب إلى نقطة مهمة أخرى تتعلق بسيناء، حيث يتوقع المحلل الإسرائيلي أن يشهد عام 2015م انتقال آلاف المزارعين والفلاحين المصريين للإقامة في سيناء بالقرب من الحدود المشتركة مع إسرائيل، نتيجة مشاريع التنمية التي تتم في سيناء والتي من ضمنها مد ترعة السلام إلى مدينة العريش، وهنا يوضح أن هذا هو السبب الحقيقي-الغير معلن- الذي دفع رئيس الأركان الإسرائيلي إلى إصدار قراره الخاص ببناء جدار حدودي فاصل على طول الحدود المصرية-الإسرائيلية، وذلك حتى يضمن حماية إسرائيل استعداداً لأي تداعيات قد تحدث نتيجة لأمر كهذا.

وأشار المؤلف إلى أنه يوجد في إسرائيل حالياً فريقان ينظر كل منهما نظرة مغايرة لهذا الأمر، فلأن توطين هذا العدد الضخم من المزارعين المصريين في سيناء بالقرب من الحدود الإسرائيلية سيؤدي إلى إحداث تغيرات إستراتيجية كبيرة في المنطقة، نجد أن هناك إسرائيليين ينظرون نظرة تشاؤمية لهذا الموضوع، حيث يرون أنه في حال وقوع مواجهات مستقبلية بين مصر وإسرائيل لن تتمكن إسرائيل من تكرار سيناريو حربي 48 و 67 وستجد القوات الإسرائيلية صعوبة في الزحف بتجاه قناة السويس نتيجة لوجود هذا العديد الضخم من المزارعين المصريين الذين سيشكلون جبهة أمامية لمصر.

أما الفريق الإسرائيلي المتفائل من هذا الأمر فيرى أن الاستثمارات الضخمة التي استثمرتها مصر على مدار 25 عاماً في جنوب سيناء، بالإضافة إلى الاستثمارات الحالية التي يتم استثمارها في شمال سيناء سيزيدان من رغبة مصر في التحاور مع إسرائيل ،ويجعل من مصلحة مصر زيادة حرارة السلام بين البلدين حفاظاً على تلك الاستثمارات.

ويبدو أن مؤلف الكتاب من أنصار النظرة التشاؤمية لتحذيره في أكثر من موضع في الكتاب من مغبة انتقال أعداد غفيرة من المصريين لسيناء, باعتبار أن ذلك قد يعيق المخططات الإسرائيلية لتوطين الفلسطينيين في سيناء، وإقامة دولة لهم فيها.

الباب الثالث

إسرائيل محفز رئيسى على حرب المياه المرتقبة

تاريخ الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

يمتد تاريخ الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية إلى ما قبل سرقة أرض فلسطين من قلب العالم العربى حيث أدرك القادة الصَّهايِنَةُ مبكراً الموقف المائيَّ الحَرِج الّذي يهدد أَمنَهم ، وكان الحلُّ في نظرهم هو ضرورة الاعتماد على الموارد المائية في البلدان المجاورة، وإذا كان هذا الأمر قد تحقّق بقوة السلاح فيما بعد، فإنّه في البداية كان عبارة عن مطالب يبعث بها الصهاينة إلى القوى البريطانية والأمريكية التي ستساعدهم على تأسيس دولتهم.

فقد وضعت الحركة الصّهيونيَّةُ منذ بازل 1898م خريطتها لدولة إسرائيل على أساس التحكُّم في مجمل المصادر الطبيعية للمياه بالمنطقة؛ بل خططت لتغيير خريطتها الطبيعية في مجاريها ومصبَّاتها لحسابها، ليس فقط بالنسبة لمجرى نهر الأردن الرئيسي؛ بل وأيضًا لمنابعه وروافده العليا (الدان، بانياس، الحاصباني)، والوسطى (اليرموك)، وشملت خريطتها المائية الليطاني في لبنان؛ بل ونهر النيل في مصر، فأرض الميعاد لدى الإسرائيليين تمتد في خطَطِهِم السرِّيَّة من النيل إلى الفرات وإسرائيل قد عمدت فورا لتنفيذ استراتيجيتها المائية من أوَّل سنة بعد تأسيس دولتها مباشرة .

وحين فكر هرتزل مؤسس دولة إسرائيل في إنشاء الدولة عام 1897م ربط بين المياه وبقاء هذه الدولة؛ لذا فقد حاول الحصول على وعد من السلطان عبد الحميد الثاني بهجرة اليهود إلى فلسطين، ولمَّا فَشلَ في ذلك، اتَّجهت أنظاره إلى سَيْناءَ، وتشكلت في عام 1902 لجنة من ثمانية أعضاء يهود اتَّجهت إلى العريش لدراسة المنطقة، وفي مارس 1903 أقرَّت صلاحية شمال سيناء لاستيطان اليهود.

وآنذاك لم توافق مصر ولا الدولة العثمانية ولا بريطانيا على نقل الماء إلى سيناء من النيل ولقد استعان الصهاينة منذ مطلع القرن العشرين بمساندة إنجلترا والولايات المتحدة لتضمين حدود فلسطين منابع مائية لم تكن ضمن حدودها من قبل في مؤتمر فرساي بفرنسا 3 فبراير 1919م، والذي يطلق عليه مؤتمر الصلح، كما نجح الصهاينة في اقتطاع جزء كبير من جنوب لبنان، وضَمّه إلى فلسطينَ ليكون لها مصدراً واحداً على الأقل من مصادر مياه نهر الأردن الشمالية، وجزء كبير من الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية في أعالي الأردن على امتداد الحدود الشرقية لبحيرة الحولة، وكل بحيرة طَبَرِيَّة، كل هذه المناطق ضمت إلى فلسطين؛ ليكون لإسرائيل السلطة المطلقة على نهر الأردن، كما امتدت آمال اليهود إلى تأمين منابع المياه الأخرى لنهر الأردن؛ كاليرموك والليطاني.

ولقد أدلى هربرت صموئيل في مؤتمر الصلح بفرساي بتصريح جاء فيه أن جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، لذلك يجب أن يخضع كليًّا لنا، كما يجب التوصُّل إلى اتّفاق دولي لتأمين المياه في جنوب نَهْرِ اللّيطاني وليس هذا الفكر بجَديد، فحين تَشكّلت اللجنة الاستشارية لفلسطين بعد وعد بلفور عام 1917 م لتعيين حدودها، وكانت غالبيَّة أعضاء اللجنة من الصهاينة ، قدَّمت هذه اللجنةُ اقتراحاتها بحيث تشمل فلسطين اليهودية (إسرائيل) كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب، ولبنان الجنوبي بما في ذلك مدينتي صور وصيدا، ومنابع نَهرِ الأردن، وجبل الشيخ، والجزء الجنوبي من الليطاني، ومرتفعات الجولان السورية بما في ذلك مدينة القنيطرة ونهر اليرموك، ووادي الأردن بكامله، والبحر الميت، والمرتفعات الشرقية حتَّى مشارف عمان إلى خط يتجه جنوبا بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي، وحتى خليج العقبة، وتجريد الأردن من كل منفذ بحري.

وفي 29 / 12 / 1919م كتب حاييم وايزمان أوَّل رئيس لدولة إسرائيل إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا رسالة جاء فيها: إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والكهرباء، وتستمدّ موارد المياه بصفة رئيسية من منحدرات جبل حرمون (جبل الشيخ)، ومن نَهري الأردن والليطاني، ونرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطان وكَتَبَ لويد جورج إلى ممثّلي فرنسا رسالةً يدَّعي فيها أنَّ المياه ضروريَّة لوجود فلسطين، وأنَّ جميعَ اليهود متّفقون على أنَّ منابعَ جَبلِ الشيخ (حرمون)

ونَهْرِ الأردن ضروريَّة للبلاد، وأنَّ هذه المياه لا يستغلّها أحدٌ في سوريا؛ ولِهذا فهو يطالب ممثلي فرنسا أن ينظروا إلى مسألة تخطيط حدود فلسطين، وكان ردّ وزير الخارجية الفرنسي الرفض وإذا كان القادة الصهاينة لم يحصلوا من مؤتمر فرساي على الحدود التي طالبوا بها ورسموها؛ إلا أنهم نجحوا في تنفيذ جزء كبير منها على أرض الواقع فيما بعد.

وهكذا إذا كانت استراتيجية إسرائيل ترتكز على التهجير، الزراعة، المستوطنات، فإنها تُوَظِّف سياستها المائية لتحقيق مجموعة من الأهداف، والمقاصد التي يمكن حصرها في التحكم في مصادر المياه – مضاعفة مواردها المائية بشتى الطرق – تنمية مواردها من المياه الجوفية – تدبير الموارد اللازمة لقنوات استهلاكها – تحقيق مشروعها بسحب مياه النيل إلى النقب – العمل على إنشاء سوق للمياه في المنطقة

الإدارة المركزية المشتركة لمياه المنطقة.

وفيما يتصل باستراتيجيتها الخاصَّة بمياه النيل، فهي تعود إلى عام 1903م أي إلى مشروع تأسيس وطن لليهود في سيناء، وتتبناه الآن في إطار فكرة محورية تستبدل بها برامجها لنقل السكان إلى المياه بأخرى هي نقل المياه إلى السكان، ويتحدَّد مشروعها بالنسبة للنيل في أنَّه يُمكِن لنسبة قليلة من مياهه لا تتجاوز 1 % من جملتها في مصر؛ أي من أصل الـ 55.54 مليار م3 أن تحل مشاكل إسرائيل المائية ولفترة طويلة مقبلة، وأن ذلك مجدٍ من الناحية الاقتصادية للدولتين، حيث ستدفع إسرائيل ثمن ما تشتريه من مياه مثلما تدفع هونج كونج للصين، أو سنغافورة لماليزيا، وبالنسبة لما يمنحها ذلك المشروع من مساحة مزروعة تناهز 20 مرة ما تزرعه الآن بما يستوعب المستعمرات، ويحول النقب إلى منطقة كثيفة السكان.

اسرائيل تمول سدود أثيوبيا

أن الكيان الصهيوني كان ولا يزال يطمع بمياه النيل، ولم يخف هذه الأطماع في يوم من الأيام حيث طالب مصر بتحويل مياه النهر من مصبه في البحر الأبيض المتوسط إلى صحراء النقب، وعندما باءت مطالبه بالفشل، لجأ الى إثارة الضغائن والأحقاد لدى الدول الأفريقية ضد مصر، وأوعز لهذه الدول بمطالبة مصر بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية الموقعة بينها والخاصة بتقسيم مياه النهر والمعلوم من متابعة الأخبار والتقارير الصحفية أن ثلاث شركات متعددة الجنسيات تقوم حالياً بإقامة سبعة سدود علي بحيرة تانا الأثيوبية التي تمد مصر بنحو 85 % من حصتها السنوية من مياه النيل، وذلك في الوقت الذي أكد فيه الدكتور أحمد فوزي، خبير المياه بالأمم المتحدة، أن إقامة أي سدود في منابع النيل ستؤثر في حصة مصر السنوية من المياه، مؤكداً أن أحداً لا يستطيع أن يحدد بشكل دقيق مقدار النقصان الذي سيحدث في حصة مصر السنوية نتيجة إقامة هذه السدود.

ونقلت صحيفة الدستور المستقلة عن مصادر وصفتها بـ المسئولة في وزارة الخارجية المصرية قولها، إن الشركات التي تقوم بتنفيذ هذه السدود تضم شركاء من أكثر من دولة مثل الصين وإيطاليا وإسرائيل، مضيفة أن العمل بهذه السدود بدأ منذ ما يقرب من أربعة أشهر، وأن هذه الشركات تستخدم تقنيات متقدمة في إقامة السدود لمقاومة الطبيعة الصخرية لهذه المنطقة وكانت مصادر سيادية أكدت في وقت سابق أن إسرائيل تدير فعليا معركة مع مصر فى منطقة حوض النيل تستهدف في المقام الأول إضعاف مصر، وتضييق الخناق عليها. إضافة إلى استهداف العمل على تقسيم السودان وتغذية مطالب الانفصال لدى عدد من أقاليمه.

70 سداً فى 10 سنوات

كشفت مصادر حكومية رفيعة المستوى عن أن سد تانا بليز الأثيوبى الجديد تموله الحكومة الإيطالية، بالاشتراك مع الحكومة الأثيوبية،كما ان رئيس قطاع مياه النيل والأجهزة الفنية التابعة له فى مصرليس لديهم أى معلومات عن السد الأثيوبى، وهو ما جعلها تقلل من أهميته وذلك فى التقرير الذى عرضته على الدكتور محمد نصر الدين علام، وزير الموارد المائية والرى.

وأن السد يقع على أحد روافد النيل الأزرق ويستمد مياهه من بحيرة تانا، وتصل طاقته التخزينية إلى 7 مليارات متر مكعب من المياه، ويساهم فى زراعة 250 ألف فدان، مشيرة إلى أن أثيوبيا تستهدف إقامة أكثر من 70 سداً جديداً لتوليد الكهرباء وتخزين المياه خلال السنوات العشر المقبلة كما أن إقامة أى مشروعات للسدود من شأنها التأثير على كمية المياه الواردة إلى مصر، بغض النظر عن إمكانياتها التخزينية، مؤكدا أن ما هو غير مقبول أن تعمل كل دولة فى منابع النيل لمصالحها دون مراعاة لمصالح الآخرين ومصر لديها من النماذج الرياضية ما يجعلها قادرة على حساب كل قطرة مطر تسقط على الهضبتين الأثيوبية والاستوائية، وهو ما يستدعى ضرورة متابعة المشروعات المائية المزعم إقامتها فى أعالى النهر للوقوف على أضرارها على الأمن المائى المصرى.

أن السماح بترك جولة المفاوضات لأى طرف يعد خطأ تفاوضيا لا يجب أن يحدث، مشيرا إلى ضرورة قيام مصر باستيعاب كل الاختلافات حتى لا يترك أى طرف طاولة المفاوضات ومصر مستعدة للمساهمة فنياً ومادياً فى التنمية الكهربائية فى أثيوبيا، لأنها دولة شقيقة ومصر تتابع بشكل دقيق جميع المشاريع الأثيوبية التى قد تؤثر على تدفق نهر النيل عبر الأقمار الصناعية والتقنيات الحديثة ومصر ستلجأ إلى قواعد القانون الدولى لمنع أى محاولة للتعدى على مصالحها المائية، فى حال فشل مفاوضات لحل هذه الأزمة.

يذكر الدكتور مغاوري شحاته دياب –أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية– أن إنشاء هذه السدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصة مصر السنوية من مياه النيل، مشيراً إلي أن القاعدة العلمية تقول إن إنشاء سدود تخزين المياه في منابع النيل سواء المنابع الإستوائية أو الحبشية يؤثر بالسلب في حصتنا المائية كما أن هذه الدول أقدمت علي إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية ويعتبر الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية،

بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل.

كما أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر ،وأن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

ويقع حوض النيل بنسبة (64.6%) من مساحته في السودان، و(10%) في مصر و(11.7%) في أثيوبيا وبقية الدول تقل عن مصر كثيراً فيما جميع دول حوض النيل عدا مصر والسودان تملك حاجتها من المياه وزيادة لكثرة البحيرات العذبة والانهار، ونسبة لهطول الامطار المتواصلة، بينما يعتمد السودان على (77%) ومصر (97%) على مياه النيل.

بوادر أزمة

لقد بدأنا فى الفترة الأخيرة نلمح معالم الانتقال من بيئة التعاون المائى إلى بيئة الأزمات منذ بدأت إيران بتحويل منابع الكثير من أنهارها المشتركة مع العراق إلى داخلها في بداية النصف الثاني من القرن المنصرم ثم تركيا بعد أن بدأت تنفيذ مشروع جنوب الأناضول الذى احتجز الكثير من مياه الفرات ومن بعده دجلة وقد عبث الكيان الصهيوني كثيراً بمصادر المياه العربية حتى تلك الواقعة خارج حدود سيطرته والمياه الجوفية وأخيراً جاءت دول منابع النيل لتعدل الاتفاقية المعقودة مع مصر عام 1929

مما يهدد الأمن المائي لمصر والسودان بالخطر كما تعاني الدول التي تعتمد على تحلية مياه البحر من تهديد دائم من خطر التلوث سواء بالمواد الهايدروكربونية أو بمخلفات ذات نشاط إشعاعي.

و قامت تركيا الحديثة ومنذ قيام الجمهورية بدراسات واسعة لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات من خلال أقامة العديد من المشاريع والسدود التخزينية الكبيرة التي تحجز كميات كبيرة من المياه تؤدي إلى ألحاق الضرر بكل من سورية والعراق بشكل خاص حيث أن انخفاض كميات المياه الواردة إلى البلدين بنسب كبيرة تبلغ 40% بالنسبة لسورية 90% للعراق وبعد اكتمال مشروع (GAP) الذي تقوم تركيا بانجازه على مجرى نهر الفرات حيث أن تركيا تحاول أن تبرر إقامة السدود الكبيرة على مجاري الأنهار بان عملية التنمية الاقتصادية والزراعية تتطلب توفير الطاقة الكهربائية والمياه الضرورية وأن ما تقوم به تركيا من عميلة تنمية يعتبر من حقوقها المشروعة، إلا أن الغايات التي تبغي تركيا تحقيقها من خلال إقامة هذه المشاريع هي غايات سياسية بحتة.

تحاول تركيا أن تقوم بعملية تنمية اقتصادية صناعية وزراعية كبيرة وفى فترة قياسية وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي يعاني من التضخم وسوء الإدارة، إلا أن هذه العملية لا تكون مشروعة إذا كانت على حساب جيرانها والدول المشتركة معها وبمخالفة القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية.

ومن المعروف أن منطقة جنوب شرق تركيا تعاني من فقر كبير وتعيش فيها غالبية كردية وتسود فيها عملية تمرد واسعة يقودها حزب العمال الكردستاني بهدف إقامة دولة كردية أو على الأقل حكم ذاتي يغذي الفقر والتهميش دوراً كبيراً في إدامة عمليات التمرد، فتركيا تحاول من خلال إقامة المشاريع الزراعية تطوير منطقة شرق الأناضول وتنميتها اقتصاديا ورفع معدلات دخل السكان في تلك المناطق وهي بذلك تقوم بإزالة أهم العناصر التي تغذي عملية التمرد وبذلك تخنق الحركة الكردية في هذه المناطق.

كما أن امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار أن المياه هي ثروة تركية خالصة كالنفط وهذا ما أكدته التصريحات التي أطلقها كبار المسئولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية الأسبق تانسو تشيلر أن هذه مياهنا ومن حقنا أن نبيع مياهنا لمن نشاء وذلك في معرض حديثها عن مشروع إنشاء أنابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي وإسرائيل، وأكد عليه مسعود يلماز رئيس الوزراء التركي الذي تلا تشيلر، من خلال قوله المياه نفطنا وان كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها.

والمسألة الاقتصادية الأخرى التي تدعم التوجه التركي هو أن خصوبة الأراضي الزراعية التركية واستصلاح مساحات واسعة ضمن مشروع (GAP) يجعلها من أكثر المناطق إنتاجية في المجالات الزراعية في المنطقة بعد تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية في كل من سورية والعراق جراء النقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث بسبب المشاريع التركية على الأنهار.

عدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تتشارك الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع علي المياه.

وافتقرت الأنهار المشتركة لتشريعات دولية ملزمة تحدد آلية الاستفادة من المياه المشتركة للأنهار،رغم التعريفات الدولية في المعاهدات والقوانين للأنهار الدولية وتحديد المعايير المثلى للاستخدام المشترك إلا أن الممارسة الحقيقية تبقى بعيداً عن القانون الدولي وافتراضاته.

قلق مصري من الدور الصهيوني:

منذ بداية اهتمام القُوى العَظمى بمصر، خاصَّة بعد حَفْر قناة السويس كانت هناك مخاوف مصرية بخصوص التحكُّم في مياه النيل، ولم تكن هذه المخاوفُ بلا أساس، فقد كانت هناك دائما أفكار وتصريحات أُوروبية تُثير الرِّيبة بهذا الشأن فقد حَثَّ صمويل باكر بريطانيا على احتلال السودان؛ لأنَّه في حالة إجبارها على الجلاء عن مصر، فإنَّها يمكن أن تظلَّ تحكمها من السودان بالتحكُّم في مياه النيل، كما أنَّ أحد المهندسين الفَرنسيِّين في القاهرة، ويدعى فكتور برومبي كَتَب عام 1893 م: أنَّ أيَّة قوة تُسيطر على أعالي النيل يُمكن أن تبني سدودًا وقناطرَ تحرم مصر من أيَّة مياه

وقد اقترح إقامةَ مثل هذه السُّدود على مخارج بحيرات فيكتوريا وألبرت، أو على السوباط والنيل الأبيض.

إنَّ ا لمعضلة التي تُواجِهها مصر بشأن مياه النيل، تتمثل في أنَّ الجزء الأكبر من مجرى النيل وكل موارده تتحكَّم فيها دول أخرى.

وفي هذا الصَّدد تقول وجهةُ النظر الدوليَّة بأنه ليست هناك اتفاقية دوليَّة بشأن استعمال مياه النّيل لصالح جميع الدُّول التي تقع في حوضه، وفي مثل هذا الموقف فإنَّ خطط أيَّة دولة للاستفادة بمياه النّيل سوف تكون بمثابة تهديدٍ للدول الأخرى، وبالتالي تُصبح سبباً لصراعات دولية محتملة وهكذا سوف تتأثر مصر بأيَّة خطط يضعها أيُّ بلد من بلاد حوض النيل الثمانية الأُخرى، وخاصَّة المشروعات المائية في أثيوبيا والسودان، ومن ناحية أخرى فإنَّ دول الحوض قد تتأثر بما تخطط له دولٌ أخرى مجاورة، إلا أنَّ التهديد فيما يتعلّق بمقوّمات الحياة ليس خطيرا في أية دولة من دول حوض النيل كما هو الحال في مصر.

إنَّ وجهة النظر السائدة في معظم دول حوض النيل – باستثناء مصر –: أنَّ التخطيط المصري – الإنجليزي لتحكُّم في مياه النيل لم يعد صالحاً؛ حيث تؤكّد هذه الدولُ حقّها في مياه النيل داخل حدودها الوطنية، بصرف النظر عن أيَّة اتفاقيات وُقّعت بين مصر وبريطانيا؛ أي: إنَّ الموقف السياسي قد تغيَّر، ولكن اعتماد مصر على مياه النيل ظلَّ ثابتاً لم يتغيَّر منه شيء.

وبالنظر إلى الدَّور الصّهيوني في التأثير على دول الحوض، فمن المؤكد أنَّ لإسرائيل دورا كبيرا في إفشال مشروع قناة جونجلي، الذي كان من شأنه أن يزيد من كميَّة المياه الواصلة إلى مصر، ممَّا تسبَّب في حرمان مصر من حصَّة المياه هذه، الأمر الذي من شأنه أن يضعف من موقف مصر في صراعها مع إسرائيل

فمصر التي كانتْ قائدةَ الصِّراع العربي الإسرائيلي لم تستطعْ أن تفعل شيئًا حيالَ لعب إسرائيل في المنطقة، وإنّ كانت قد قالت: إنَّ هذا لم يُقلّل من كميات المياه التي اعتادتْ أن تأتي إلى مصر.

أهداف إسرائيل في أفريقيا

والواضح ، أن وجود إسرائيل في أثيوبيا هو تخطيط للمستقبل فضلاً عن إمكان إحراز كثير من النجاحات في أفريقيا حيث أن علاقات إسرائيل بأثيوبيا، ظلت دائما مميزة، و لم تتأثر حتى بحقبة منجستو هيلا مريام، الاشتراكية على الرغم من كون النظام الأثيوبي وقتها جزء من المعسكر الاشتراكي،وحلف عدن، المعاديين للغرب، ويرجع السبب إلى التخوف الإسرائيلي والأثيوبي المشترك من المد العربي في البحر الأحمر فخلال الحرب الأثيوبية الأريترية، اتخذت الدول العربية موقفاً دائماً مؤيداً لإريتريا، وبعد استقلال اريتريا، وقعت تحت قبضة نظام معاد للعرب.

أما عن الخيار الأثيوبي تجاه أريتريا فيحظى بدعم إسرائيلي لخشيتها من وصول قوى إسلامية وعربية إلى الحكم في أريتريا ومن جهتها كانت أثيوبيا تخشى أن تسفر العلاقة العربية الإريترية عن دعم للرئيس الإريتري أسياس أفورقي لأن قيام دولة أريتريا المستقلة حرم أثيوبيا من سواحلها البحرية، التي تم ضمها لإريتريا .

ويرى الخبراء أن علاقة إسرائيل بإريتريا ليست مستندة إلى النظام الإريتيري، بل أنها علاقة ببلد وبحر وموقع حيث تدرك إسرائيل ما تواجهه حكومة أفورقي من صعوبات داخلية وخارجية خصوصاً بعد محاولة الانقلاب التي وأصبح جراءها معظم الحرس القديم للحكومة الإريترية في السجون.

واللعب على طرفي المعادلة الأثيوبية الإريترية هو الخيار الإسرائيلي الأفضل وتتساوق الرغبتان الإسرائيلية والأثيوبية في اتجاه تفكيك النظام الإريتري، الذي بادر رئيسه بزيارة إسرائيل في عام حكمه الأول، مما أدى لردود فعل عربية، ودفعه تالياً لتحسس خطواته تجاه تل أبيب، بسعي غربي ملحوظ في الاتجاه ذاته وتحتاط إسرائيل للمستقبل برمي شباكها تجاه أثيوبيا لكنها لن تبادر إلى إساءة العلاقة مع أريتريا، فاللعب على طرفي المعادلة الأثيوبية الإريترية، هو الخيار الإسرائيلي الأفضل وأسياس أفورقي الذي يلمح حالياً لعضوية جامعة الدول العربية، لشعوره بخيبة الأمل، وتوجسه تجاه الغرب، واستشعاره نمو العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية،

وتوقعاته بشأن استثمارات خليجية ستتدفق إلى بلاده، وفّر للإسرائيليين حافزاً في سبيل تدعيم علاقاتهم بجارته الجنوبية، خصوصاً على مستوى الاستثمار، الأمر الذي لم يقدموا عليه بهذا المستوى في إريتريا وتسعى إسرائيل لجني فوائد من الموارد الطبيعية التي تتوفر لأثيوبيا، ولإحراز تقدم في انسياب صناعاتها لأفريقيا من خلال مدينتين للتجارة الحرة دون رقابة تملكها أثيوبيا في كلا من جيبوتي والسودان ولا يستطيع أحد نفي تطلعات إسرائيل للصومال البلد الذي يعيش فوضى، والبحث عن دور إستراتيجي يمر من خلال تقوية العلاقة مع أثيوبيا، تمهيداً لاستغلال الحدود الطويلة التي تفصل بين البلدين، والاتجاه إلى الجزء الشمالي من الصومال، المحكوم بواسطة حكومة علمانية غير مهتمة بالبعد العربي، وباحثة عن تقارب مع إسرائيل، لتتمكن تالياً من بتر الصومال بشقيه.

تبحث إسرائيل عن بتر الصومال بشقيه عن الجسم العربى ، ولذلك يتعين على إسرائيل أن تتسلل خلسة من خلال البوابة الأثيوبية، التي ستمكنها كذلك من استغلال المدينة التجارية الأثيوبية المفتوحة في ميناء سواكن على ساحل البحر الأحمر شرق السودان، إضافة إلى مدينة أثيوبية على الشاكلة ذاتها في جيبوتي، في انسياب صادراتها الصناعية إلى أفريقيا ويميل الأثيوبيين خصوصاً بعد الإطاحة بمنجستو في 1992

وتسلّم رئيس الوزراء ميليس زيناوي مقاليد السلطة الأثيوبية، للعرب ورغبتهم في استقطاب استثمارات عربية ضخمة غير أن تقاعس الاستثمارات العربية عزز الاتجاه المعاكس.

وينظر حسن مكي الخبير في شئون القارة الأفريقية – أستاذ في جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم – إلى مستويات إستراتيجية عدة، لتحليل مساعي إسرائيل لتوطيد علاقاتها في منطقة القرن الأفريقي فمن جهة ينفي مكي للعربية نت نفيا قاطعا بأن يكون الفلاشا مورا والفلاشا، يهودا، ويقرر بأن أفريقيتهم ليس فيها جدال لكن إسرائيل، تريد توظيفهم على المدى البعيد بالإفادة من التوجه العالمي لإعادة الاعتبار لكل ما هو أسود من خلال الاحتفاء برموز سوداء كمايكل جاكسون الأب ديزموند توتو كولن باول كونداليسا رايس نلسون مانديلا وكوفي عنان علاوة على التلميحات بإمكان انتخاب بابا أسود خلفا للبابا يوحنا بولس الثاني، ما يصب لمصلحة إسرائيل بتهجير العرب واستيعاب سود في مجتمعها بغية التأكيد للأفارقة بصفة عامة، بوجود جذور مشتركة تسهل مهمة عزل العرب عن أفريقيا ومن جهة ثانية يمكن لإسرائيل التحكم في ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا مورا والفلاشا إلى أثيوبيا، كسادة لبحيرة تانا، للعمل على صعيد استراتيجي لخدمة أهداف تتعلق بتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل،

وعلاقات السلام في القرن الأفريقي، مما تؤكده دراسات ممولة من قبل مؤسسة السلام الإسرائيلية ومؤسسة السلام ا لأمريكية، على شاكلة الدراسة الصادرة أخيراً بعنوان ، النهر والصليب التي ذهبت في هذا الاتجاه كما تسعى إسرائيل لتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل ولفت البروفسير مكي النظر إلى أن انضمام أثيوبيا لنادي صنعاء الذي يضم إلى جانبها، اليمن والسودان في ديسمبر 2003، في تجمع يضم 130 مليون نسمة علاوة على كون النادي قوة سياسية واقتصادية مؤثرة .

سبب إزعاجا لإسرائيل لخشيتها من نتيجة ذلك في إخراج أثيوبيا من عزلتها، وجرها إلى النادي الشرقي والعرب، وبالتالي خسارتها كحليف استراتيجي موضحاً أن إسرائيل كانت تغذي المشاعر الانعزالية لدى الأثيوبيين ومصر من ناحيتها – والتحليل لحسن مكي–، توجست من قيام نادي صنعاء، خصوصاً بتزامنه مع بوادر أزمة مائية مع كينيا،

ولإمكان أن يدعم النادي مطالب أثيوبيا المتململة من أن النيل الذي يتدفق من [1]أراضيها، لم يمنع المجاعات، إضافة إلى جرف الأراضي الطينية لذا، فهي تطالب بإعادة النظر في اتفاق مياه النيل الموقع في 1929 و يرى مكي أن أثيوبيا هي الكاسب الأكبر من الموقف الإقليمي حالياً فعلاوة على كسبها من قيام نادي صنعاء، سيكسبها التقارب مع إسرائيل التي ترغب في تلافي نتائج قيام النـ ادي، قدرة أكبر على استرجاع ميناء عصب الحيوي على البحر الأحمر، وهو الميناء الذي ذهب إلى إريتريا في أعقاب استقلالها، ليترك أثيوبيا من دون منافذ على البحر الأحمر كما إنَّ السبب الأساسي للمخاوف المصريَّة والتصريحات السياسيَّة العنيفة.

هو أنَّ مصر مهدَّد ة بأزمة حادَّة، ونقْص خطير في المياه،خاصةً أنَّ أزمة المياه ليستْ مقصورةً على مصر، حيث توجد الأزْمة نفسها – بدرجات مختلفة الحدَّة – في معظم دول حوض النيل، وهي تَرجع أساسا إلى النموّ السكّاني السريع – غالبا – الذي يتجاوز 3% سنويًّا ويتحدَّث معظم ا لخبراء عادةً عن وجود أزمة عندما يقلُّ نصيب الفرد من المياه عن 2000 متر مكعَّب، ويتحدَّثون عن أزمة شديدة أو مجاعة عندما يقلُّ نصيب الفرد عن 1000 متر مكعَّب سنويًّا، والآن فإنَّ خَمس دول في حوض النيل الشرقي (تنزانيا، بوروندي، رواندا، كينيا، وأثيوبيا)

[1] عن مقال لخالد عويس - بتصرف

، قد تـ جاوزتّ هذا الحد، كما تواجه الموقف نفسه – وربَّما بحدَّة أكبر – دول شمال أفريقيا مصر، ليبيا، تونس كما أنَّ دول شمال أفريقيا – وعلى رأسها مصر – تستورد نصفَ احتياجاتها من الحَبوب، وهذا الاعتماد على الخارج سوف يزدادَ في المستقبل، وفي مصر لا توجد احتمالاتّ للتـ وسُّع في الزراعة على الأمطار،والتوسُّع في الزِّراعة المروية سوف يتنافس بشدَّة مع استعمالات المياه لأغراضٍ أخرى، ومعنَى ذلك بسهولة: أنَّنا سوف نواجه أزمةً حادَّة في المياه، الأمر الذي قد يُدخِلنا في صراعاتٍ متعدِّدة مع دول الحوْض، ما لم تتفهَّم تلك الدولُ احتياج مصر لمياه النيل.

سرقة إسرائيل للمياه العربية

إ ن مطامع إسرائيل كبيرة جداً، وخطيرة باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إذ تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً، وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية .

ومما يؤكد قيام الدولة الصهيونية بسرقة المياه العربية، هو أن إسرائيل أصبحت متواجدة في جميع الملفات المائية للدول العربية حيث

تسيطر إسرائيل على حوالي 80% من مياه الينابيع المتجددة الفلسطينية والتي تُقدَّر سنويا بنحو650 مليون متر مكعب، وتبيع الـ 20% الباقية للشعب الفلسطيني بسعر دولار لكل متر مكعب، وهو ما يعني أنها تسيطر على مخزون المياه في الضفة والقطاع وفي الجولان السورية تستولي إسرائيل على 40% من المياه،وهي مياه بكميات ضخمة أثبت المسح أنها تعادل ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذّي بحيرة طبرية، والتي من المتوقع أن تصل إلى مليار متر مكعب، كما أن إسرائيل تتعاون مع تركيا من أجل استخدام ورقة المياه ضد العراق وسوريا والتلاعب بحصصهما في مياه دجلة والفرات كما أقدمت إسرائيل على مدّ خط أنابيب للمياه من نبع العين المتفرع عن نهر الجوز، وهو أحد روافد نهر الحاصباني، وتستغل بشكل كامل مياه الحاصباني والوزاني بمعدل 145 مليون متر مكعب سنويا.

كما تسيطر إسرائيل على قسم من نهر الليطاني، وتقوم بتحويله إلى نهر الحاصباني، ثم إلى بحيرة طبرية عن طريق محطة ضخ قرب جسر الخردلي ومن المعروف أن إسرائيل تستولي على مياه نهر الأردن والذي ينبع من الأراضي الأردنية، وتمنع الأردن من إقامة أي سدود عليه، وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن اتفق على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين20مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء، وحوالي10 مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن،

إلى جانب 10مليون متر مكعب تقدمها إسرائيل للأردن في تواريخ يحددها الأردن في غير فصل الصيف، ولكن إسرائيل لم تنفذ هذه الاتفاقيات مما جعل الأردن يعاني من نقص في المياه ويسعى لشراء مياه من تركيا وتحصل إسرائيل على 60% من مياه نهر الأردن بينما يحصل الأردن على 25% وسوريا على 15% رغم أن مياهه تنبع من سوريا كما قامت بمنع الفلسطينيين من الوصول لنهر الأردن ودمرت كل المضخات على النهر وطردت المزارعين.

أما عن إسرائيل والمياه المصرية والسودانية فقد بدأت إسرائيل تعبث بأصابعها في منابع النيل في محاولة للتأثير على حصة مصر والسودان من المياه، وهو واضح من قيام إسرائيل بتقديم العون لأثيوبيا لإقامة سدود على منابع النيل، كما عرضت على أثيوبيا شراء مياه النيل منها.

وبذلك يصبح واضحا أن إسرائيل نصبت نفسها متحكمة بالموارد المائية العربية، كما يلاحظ أنها تواجه قسما من الدول العربية بشكل مباشر، وهو الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا، وتواجه قسما آخر عن طريق تركيا،وهو العراق وسوريا أو عن طريق أثيوبيا وهو السودان ومصر.

كما أكد الباحث السوري في الشئون الاستراتيجية العميدَ الركن إبراهيم كاخيا أن إسرائيل وضعتْ مخططًا مدروسا لمشاريعَ مائيةٍ يـ تناسب تنفيذُها مع مراحل إقامة الكيان الصهيوني وتوسُّعه، وقد نفذت بعضًا من تلك المشاريع المائية بالفعل، وبعضُها ينتظر دوره في التنفيذ

كما أن السطو الإسرائيلي على المياه العربية امتدَّ إلى نهر اليرموك، وهو أكبر روافد نهر الأردن، ويبلغ محتواه السنوي 475 مليون متر مكعب؛ منها 4 مليون متر مكعب من الأراضي السورية، والباقي يرِدُ من الأراضي الأردنية، ويمرُّ هذا النهر بمعظمه في الأراضي السورية، ثم يجتازُ الحدودَ الأردنيةَ ليصبَّ بعدئذٍ جنوب بحيرة طبرية .

ونتيجة سحب المياه من النهر تضررت الأراضى الواقعة على ضفتيه كما ارتفعت نسبة الأملاح فى مياهه وهو المصدر الرئيس المغذى للضفة الغربية وآبارها الجوفية لتصل إلى 5000 جزء فى المليون والموصى به دولياً 250 جزء فى المليون وتسيطر سلطة الاحتلال على 88% من مصادر المياه الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وللأسف فإن المستوطن الصهيونى يحصل الآن على 500 لتر من المياه يومياً بينما المواطن الفلسطينى لا تتجاوز حصته اليومية 40 لتر فقط .

كما تستغل إسرائيل مياه الأودية التى تقدر بحوالى 72 مليون م3 وتمنعها من الوصول للمناطق الفلسطينية وتقوم بمراقبة جوية لجميع الأراضي الفلسطينية وتفرض ضرورة الحصول على موافقة مسبقة منها قبل السماح بحفر أى بئر جوفي على الأراضي الفلسطينية فى الوقت الذى تحفر فيه إسرائيل الآبار العميقة فى مناطق المستوطنات مما أدى لقلة المياه ورداءتها فى آبار الفلسطينيين فى الضفة الغربية

كما تستنزف إسرائيل المياه الجوفية الفلسطينية مما أدى لزيادة نسبة الأملاح والنترات والكلورايد وتلوثها بالمعادن الثقيلة كالنحاس والرصاص فأصبحت غير صالحة للشرب أو الزراعة كما أدى استنزاف الآبار إلى تسرب المياه الجوفية شديدة الملوحة للمياه الجوفية العذبة فى الضفة الغربية وتسربت مياه البحر لقطاع غزة لتملأ الفراغ فى حوض المياه الجوفية وباحتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية قامت بمنع سوريا من استغلال مصادر المياه بالهضبة واستغلتها لنفسها حيث أن 30% من مياه إسرائيل تأتى من الجولان كما استولت على المياه السورية فى منطقة حوض نهر اليرموك ولأن هضبة الجولان هى المصدر الرئيسى لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل التى توفر المياه لكلاً من سوريا والأردن وفلسطين تؤكد إسرائيل على احتفاظها بمصادر المياه السورية فى أية مفاوضات .

وعند اجتياح إسرائيل للبنان عام 1978م سيطرت على ما يقرب من 30% من مجرى نهر الليطانى وكانت أهدافها الغير معلنة هى المياه اللبنانية حتى خروجهم عام 2000م وأثناء الاحتلال قاموا بنقل مياه الليطانى بحافلات نقل والا ستفادة من مياه نهرى الوزانى والليطانى وطردت المزارعين اللبنانيين وشقت الطرق والقنوات وركبت المضخات لسحب المياه إلى الأراضى المحتلة .

وفى عام 1989م مدت أنابيب مياه نبع العين المتفرع من أحد روافد نهر الحاصبانى واستغلت مياه الحاصبانى بشكل تام لصالحها وهناك العديد من الآبار الارتوازية الإسرائيلية على الحدود مع لبنان تؤدى لخفض المياه الجوفية فى الأراضى اللبنانية .

وتلعب إسرائيل أدواراً خفية للتحكم فى مياه نهر النيل الذى ينبع من مصدرين رئيسيين إقليم البحيرات الاستوائية جنوب السودان والهضبة الأثيوبية لذلك تحاول من وقت لآخر التعاون مع أثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشئات على النيل للتحكم فى مياهه وتقليل حصة مصر من المياه لتجويع شعب مصر والضغط من أجل الحصول علي حصة من مياه النيل كما أعلن كبار مسئوليها .

ولو استمرت الأمور علي هذا النحو فإننا نواجه خطر حدوث مجاعة تقضى على الأخضر واليابس والنيل مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر فهو يشكل 97% من مواردها المائية والآن نتساءل ماذا بقى لدينا لكي تسرقه إسرائيل وإلي متي سنظل مكتوفي الأيدي أمام هذه المخططات الصهيونية الخطيرة ؟

إن زيارة ليبرمان، وهو أحد أكثر الشخصيات الصهيونية الرسمية المتطرفة،إلى الجولان عشية عرض طلب فلسطين إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، جزء لا يتجزأ من استفزازاته للمجتمع الدولي، مثلما كان إقرار إسرائيل مشروعا استيطانيا جديدا ببناء مئات الوحدات السكنية في القدس الشرقية، ومثل تلك الإجراءات تشكل حلقات متصلة في مسلسل استراتيجي متكامل يستهدف قضم الأرض وشفط المياه وإجلاء السكان وجعل الأمر الواقع هو المتحكم ، خصوصاً بالعلاقة مع دول المحيط، فدول منبع النيل وممره خلقت أزمة مائية في السودان وجنوبه ومصر، خصوصا أن نسبة ما يصلهما غير كاف، فما بالك بزيادة نسبة السكان.

ناهيكم عن أن إسرائيل التي استأجرت جزيرة دهلك قامت ببناء قاعدة عسكرية متطورة فيها، مثلما ترتبط بعلاقات وطيدة عسكرية وأمنية مع بعض دولها وفي الوقت نفسه فإن بناء سدود تركية وأهمها مشروع الغاب أسهم في تخفيض حصة سورية والعراق من المياه، الأمر الذي ينذر بعواقب بيئية وكارثية على البلدين وقامت إيران أخيرا بتحويل نهر قارون وعدد من الأنهار إلى الداخل الإيراني حاجبة إياها عن شط العرب، الأمر الذي ستكون نتائجه خطيرة على مستقبل شط العرب، الذي يقدّر الطبوغرافيون أنه سيكون بعد قرن من الزمان في الداخل الإيراني، بسبب الطمي والغرين، وهو في حاجة إلى حلول ومعالجات جذرية.

وعند الربط بين الواقع المائي في إسرائيل وحاجتها المتزايدة للماء في ضوء تدفق الهجرة اليهودية، خاصة ذلك التدفق الكبير من المهاجرين اليهود من الدول التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتي المنحل، ومن الدول التى كانت تشكل حلف وارسو المتلاشى،وهو تدفق فاق كل تصور واحتمال كل ذلك يؤدى بنا إلى استخلاص عدد من النتائج أهمها أنه على الرغم من أن إسرائيل ظلت تشكو من نقص موارد المياه، إلاّ أن احتياجاتها الأساسية تزايدت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل تزايد الاستهلاك المائي الناتج عن تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وكذلك تضاؤل كميات المياه الواردة من المصادر الموجودة بالفعل؛

فقد ازدادت ملوحة مياه المجمعات نتيجة لاستخراج المياه العذبة، وازدادت نسبة الملوحة في مجرى نهر الأردن جنوب طبريا، كما نقصت المياه الجوفية نتيجة لقلة مياه الأمطار، علاوة على جفاف العديد من الآبار الجوفية في الضفة الغربية وهضبة الجولان ولا يستبعد المراقبون والمحللون احتمال إقدام إسرائيل على القيام بأعمال عدوانية جديدة للاستيلاء على المزيد من المياه العربية، وتتمثل الخيارات المطروحة في هذا الصدد في ثلاثة :

أولاً: استمرار السيطرة على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ثانياً: الاستيلاء على ما بقى من مياه نهر اليرموك .

ثالثاً :التوسع في سرقة مياه نهر الليطاني .

وليس صدفة أن تكون أولى نوايا المستعمرات الاستيطانية التهويدية قد أقيمت في منطقة المطلة في عام 1896 ، بالجوار من منابع نهر الأردن وطبريا وقرى الليطاني فمنذ بدايات الاستيطان الصهيوني للأرض الفلسطينية والعربية بشكل عام.

كرر الممول الصهيوني روتشيلد قوله : إنني أفكر في المستقبل، ولا مستقبل إذا لم نضع أيدينا على الماء وينبغي أن نفكر في ذلك دون الكلام عنه أبداً وبهذه الروح الاستعمارية اهتمت الوكالة اليهودية فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، بترسيم حدود الانتداب لفلسطين مع البلدان العربية المجاورة، ومع كل من سوريا ولبنان بشكل خاص، متضمنة منحدرات المياه وينابيعها في أقصى الشمال على المثلث السوري – الفلسطيني – اللبناني وقدمت الوكالة اليهودية العديد من المخططات المائية لسلطات الانتداب البريطاني آنذاك في محاولة منها لتثمير هذه المشاريع اقتصادياً لحسابها، ولحساب المشروع الصهيوني الذي كانت تعد وتعمل له في فلسطين تحت رعاية سلطات الانتداب

ولم تكن تلك الرؤية الصهيونية البعيدة منسلخة عن إرادة بريطانيا، التي سهلت وعملت على إعادة تخطيط حدود فلسطين الانتدابية بما ينسجم مع تلك التوجهات، فجرت تعديلات عدة مست خطوط تقسيمات سايكس/ بيكو السيئة الذكر، وصولاً إلى ما سمي في حينها تعديلات (نيو كمبول) للحدود بين كل من فلسطين من جهة وسوريا ولبنان من جهة ثانية.

وكانت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية قد اقترحت عدة مشاريع قبل وبعد قيام الدولة الصهيونية على أنقاض الكيان الوطني للشعب العربي الفلسطيني، للسيطرة على مياه الجولان ووادي نهر الأردن، منها مخطط يونيدس عام 1939 ، وهو المخطط المتعلق بري الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن كذلك مخطط والتر كلاي – لودر ملك عام 1944، والمتعلق بري سهل نهر الأردن عن طريق بعض روافد نهري الأردن واليرموك باتجاه النقب، وتنمية طاقة مائية بواسطة بناء قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، للاستفادة منها بتوليد الكهرباء، ويعتبر لودر ملك من أكبر علماء وخبراء التربة والمياه الأميركيين في حينه، وتوصياته مازالت أساساً لجميع مشاريع المياه في الكيان الصهيوني.

إضافة إلى مخطط إيس عام 1948 والقاضي بتحويل نصف كمية مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية، وجزء من مياه الليطاني إلى المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين وإنشاء سد على الحاصباني وتحويل مياهه عبر قناة مغلقة لتوليد الطاقة الكهربائية في محطة داخل فلسطين وتحويل مياه نهر بانياس من سوريا عبر قناة، نحو تل القاضي ودان لتجميع مياه ينابيعهما وجرها في قناة مكشوفة لإرواء أراضي سهل الحولة، والجليل الأدنى،

ووادي مرج ابن عامر ثم تإمريرها عبر نفق لتخزين الفائض في سهل البطوف ويطرح المشروع في جانب منه تحويل كمية من مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت عبر قناة تمتد من حيفا وذلك لمنع انخفاض منسوب البحر الميت بعد استثمار مياه حوض الأردن وروافده.

وصولاً إلى مخطط ماكدونالد عام 1951: والمتعلق باستعمال مياه نهر الأردن فقط لري ضفتي أخدود وادي الأردن من جنوب هضبة الجولان عند مثلث الحدود السورية . الفلسطينية . الأردنية حتى جنوب بيسان، بواسطة قنوات متوازية وأخيراً، مخطط جونستون الشهير عام 1953، وهو المشروع الذي اقترحه مبعوث الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور، ويقوم على بناء ثلاث قنوات للري، وإنشاء سدين كبيرين لتخزين مياه الأمطار رفضت سوريا هذا المشروع حيث لا مصلحة لها فيه،ويتعارض مع حقوقها في مياه حوضي اليرموك والأردن، إذ أنه يقتطع منها مياه نهر بانياس لصالح مستوطنات شمال فلسطين المحتلة، بينما اعتبرته إسرائيل غير كاف كذلك لم يستطع هذا المشروع أن يشق طريقه بسبب التعقيدات السياسية في المنطقة وبهذا الصدد فإن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ومواردها الرئيسية تزداد كل يوم

مشاريع النهب المائي الصهيوني

بناء السدود وحفر الآبار العميقة

بسبب طبيعة إسرائيل العدوانية، والتي تعتبر نفسها فوق القوانين الدولية، بدأت بإقامة السدود، وضخ المياه إلى مستوطناتها ضمن خطه مدروسة، لنهب المياه السورية، إذ أقامت سد تخزيني أقيم مكان قريه المنصورة شمال القنيطرة ب3كم لضخها إلى مستعمرتي ميرام، وهاجولان، وهو بسعة 285 ألف م مكعب من الماء، بالإضافة إلى سدود تخزينية عديدة أخرى، أكبرها الموجود قرب قرية عين دوره وسط الجولان، كما قامت باستغلال كل الينابيع، وأهمها ينابيع المياه المعدنية الحارة في الحمة في جنوب الجولان، وهي تستفيد منها كمركز سياحي وعلاجي وقامت بتنفيذ مشروع ضخم من خلال حفر الآبار العميقة في كافه أنحاء الجولان، وهذه الآبار تستنزف المخزون المائي الجوفي وتؤثر على الينابيع ومن أهمها البئر الذي حفر بجانب نبع المشيرفه في الجزء الجنوبي من مرج اليعفوري، والذي أثر بدوره على النبع فشحت مياهه.

استغلال مياه بحيرة مسعده

تقع بحيرة مسعده إلى الجانب الشرقي من قرية مسعده في شمال الجولان، ويفصلها عن جبل الشيخ سهل مرج اليعفوري، وهي بحيرة متشكلة في فوهة بركان خامد، وتبلغ مساحتها حوالي 1 كم مربع، وقامت سلطات الاحتلال باستخدامها كخزان كبير للمياه، حيث حولت إليها مياه نهر صعار المجاور، ومياه سيل أبو سعيد في فصل الشتاء، وأقامت في جانبها الجنوبي محطة ضخ تغذي شبكه من الأنابيب توزع المياه على المستوطنات شمال الجولان، وتم البدء باستغلال البحيرة في خريف عام 1968وبذلك استطاعت سلطات الاحتلال ضخ مليون ونصف متر مكعب من المياه سنوياً، يتم نقلها إلى المستوطنات وإسرائيل إضافة إلى هذا يجعلنا نؤكد على بقاء الحكومة السورية على موقفها الرافض لأي تنازل عن أرضنا أو قطرة ماء هي من حقنا وحق أبنائنا في المستقبل في الأراضي السورية والعربية المحتلة 0

وهناك أربعة مشاريع إسرائيلية لنهب المياه المصرية خاصة مياه نهر النيل وهي:

المشروع الأول: هو خطة إستغلال الآبار الجوفية حيث قامت إسرائيل بحصر الآبار الجوفية المتاخمة للحدود المصرية وبدأت فى سحب المياه منها مستغلة انحدار الطبقات الصخرية الجوفية تجاه صحراء النقب ولازال هذا النهب مستمراً وهو ما كشفه وأكده تقرير أعدته لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب فى يوليو 1991 الذى ذكر صراحة أن إسرائيل تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية من سيناء عن طريق حفر آبار إرتوازية قادرة على الوصول للمياه الجوفية فى بطن سيناء باستخدام آليات سحب حديثة.

المشروع الثانى: هو الأول بعد إنتهاء حرب أكتوبر سنة 1973 وهو المشروع الذى طرحه المهندس الإسرائيلى اليشع كالى تحت دعوى مياه السلام وبمقتضاه طلبت إسرائيل من مصر توسيع ترعة السلام المخطط شقها آنذاك نحو سيناء وشق سحارة أسفل القناة لنقل 10% من دخل مصر من النيل لرى صحراء النقب فى الجنوب الإسرائيلى وقدر المطلوب آنذاك بـ 8 مليارات متر مكعب.

مشروع يؤر

ثالثا: تضاءل الحلم الصهيونى فى مياه النيل عندما قدم الخبير الإسرائيلى شاؤول أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعاً للسادات سمى مشروع يؤر خلال مباحثات كامب ديفيد بهدف شق ست قنوات تحت قناة السويس بإمكان هذا المشروع نقل 1 مليار متر مكعب لرى صحراء النقب منها 150 مليون متر مكعب تصل قطاع غزة لتبرير نقل المياه أمام الشعب المصرى وجعل المياه التى تعطى لغزة ضماناً لعدم وقف مصر ضخ المياه لإسرائيل.

الفكرة الرابعة كانت التنفيذ الفعلى عندما طرح الرئيس السادات بنفسه فى حيفا عام 1979 فكرة مشروع ترعة السلام وذكرت مجلة أكتوبر أن الرئيس الراحل إلتفت إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس لتكون فى متناول المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى لكن الغضب الأثيوبى والمعارض المصرى كانا وراء إيقافه

مشروع جونستون : في مطلع عام 1951 بدأت إسرائيل بتجفيف مياه بحيرة الحولة وتحويل المياه إلى النقب، واعتبر هذا خرقا لاتفاقية الهدنة، فأصدر مجلس الأمن قراراً بوقف أعمال تحويل المياه وفي عام 1953 أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور مندوبه ايريك جونستون، إلى الدول المعنية وهي سوريا والأردن ولبنان وإسرائيل، ليفاوض على توزيع المياه بين دول المنطقة، ويهدف المشروع وفق المصادر الإسرائيلية إلى تنمية الزراعة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المذكورة، إلا أن لبنان أستثني من هذا المشروع وتصل كمية المياه المقرر تقسيمها في مشروع جونستون وفق المصادر الإسرائيلية إلى 1213 مليون متر مكعب سنوياً ،في حين تصل التقديرات العربية إلى 1429 مليون متر مكعب بما فيها حصة لبنان لكن المشروع لم يستمر بسبب احتلال إسرائيل لمنابع نهر الأردن إثر عدوان 1967.

مشروع كوتون

ظهرت فكرة المشروع بعد الرفض العربي لمشروع جونستون، وقد تبنى المشروع الجديد وجهة النظر الإسرائيلية التي تخطط لضم مياه نهر الليطاني البالغة 700 مليون متر مكعب وبلغت كمية المياه المتوقعة من مشروع كوتون 2345 مليون متر مكعب.

2- مشروع روتينبرج عام 1948 ويقوم على أساس امتياز يهودى لمدة 70 سنة لاستغلال مياه الأردن واليرموك التى تعتبر وقفا على المشروع، ولا يحق للأردن الإفادة منها إلا بموافقة السلطات اليهودية صاحبة الامتياز.

الخطر الصهيوني وحوض النيل

يتمثل الخطر الصهيونى فى تدخل إسرائيل فى عمليات التنمية فى الحوض عن طريق

الأيدي العاملة: جميعنا نعلم العلاقة الوطيدة التي نشأتّ بين إسرائيل وأثيوبيا؛ وذلك نظرا لأنَّ يهود الفلاشا - وجلّهم من أثيوبيا- يَعتبرون الـمورد الأوَّل للعمَّال من أفريقيا، والّذين يتولّون الوظائف الدنيا في المجتمع اليهودي، والّذي يأَبى فيه يهود أوربًا وأمريكا تولّي الوظائف الدُّنيا، وعليه؛ فإنَّ يهود الفلاشا هم قوام اليد العاملة في إسرائيل، وهو الأمر الّذي يجعل من أثيوبيا- وهي إحدى دول حوض النيل - مـطمعا لإقامة علاقات حميمة معها.

الاقتصاد: ومن ناحيةٍ أُخرى، أقامتْ إسرائيل علاقات تجارية وطيدة مع الدُّول التي تَمتلك الماس، وهي ليبريا وساحل الـ عاج، وغينيا وزائير، وسيراليون وأفريقيا الوسطى وتنْزانيا؛ وهي إحدى دول حوض النيل، والّذي يستخدم بشكْل أساسي في تَمويل المستوْطنات الإسرائيليَّة، ومن أمثلتها مستوطنة تسوفين، كما تشكّل تجارة الماس جزءًا رئيسيًّا من التّجارة الإسرائيليَّة؛ حيث أعلن موقع وز ارة الخارجيَّة الإسرائيلي عن حجم صناعة الماس، والذي قُدّر بنحو 13 ملْيار دولار في عام 2006 من حجم الصَّادرات الإسرائيليَّة، ويعدُّ هذا رقما ضخما بالنسبة لدولة صغيرة مثل إسرائيل.

تجارة السلاح: تُعَدُّ أفريقيا مرْتعًا خصبًا للصّراعات والانقلابات الدَّاخلية، بل والحروب بين الدول بعضها البعض، فنجِد الصراعات بين شمال وجنوب السُّودان،وبين الصوماليين بعضهم البعض، وبين الصومال وأثيوبيا، وبين شمال وجنوب نيجيريا، وغيرها الكثير، ويشّكل هذا سوقًا هامًّة لإسرائيل؛ إمَّا لتجربة أسلحتها المصنَّعة محليًّا، وإمَّا لتأجيج الصّراعات لأسباب ومصالح تخصُّها، مثل السَّيطرة على الذّهب أو الماس أو اليورانيوم، ويساعدها في ذلك حالة الفقْر والمجاعة التي تَعيشها أفريقيا، وأيضًا تفشّي الأمراض والجهل والرشوة، وكل هذه الأمور التي تمكنها من السَّيطرة بسهولة على تلك الدول لتحقيق ما تصبو إليه من أطماع وتهدف إسرائيل من وراء ذلك ليس فقط النّاحية الاقتصاديَّة، ولكن هناك ناحية إستراتيجيَّة هامَّة تعمل عليها إسرائيل، وتتلخَّص في:

♦ م- حاولة كسر العزلة التي تَعيشها إسرائيل بعد الحروب الّتي خاضتْها مع العرب، والأراضي الّتي احتلّتها، و مظاهر القمْع الّتي تُمارسها ضدَّ الفلسطينيين كلَّ يوم، ناهيك عن احتلالها للمقدَّسات الإسلاميَّة، ومحاولاتها الدَّؤوب لنشْر الفساد في المجتمعات العربيَّة، فكان لا بدَّ لها من قوى مجاورة تُقيم معها علاقات اقتصاديَّة وإستراتيجيَّة، بعد أن رفض معُظم العرب علاقات التَّطبيع معها، فأرادت بذلك هدفَين:

الأوَّل: وجود مساندة إقليميَّة تُساعدها إذا ما نشبتْ بينها وبين الدّول العربيَّة حروبا في المستقْبل.

الثانى : وجود قُوى اقتصاديَّة إقليميَّة تدعم بناء المستوْطنات وتُعْطي لها شرعيَّة عالميَّة تُنسي بذلك العالَم الحقوقَ المسْلوبة للشَّعب الفلسطيني وحقه في استرْداد الأرض.

♦ إقامة تحالُفات مع القوى الإقليميَّة غير العربيَّة، مثل: تركيا وإيران في آسيا، وأثيوبيا في منطقة القّرن الأفريقي، كما تقوم إسرائيل بتسويق دولتها ثقافيًّا، عن طريق فتْح المكاتب الثقافيَّة في تلك الدول؛ لتُؤَصّلَ في عقول تلك الشّعوب وجودَها المزْعوم، ولتضعَ بذلك نفسَها على خريطة العالم بعد أن كانتْ شتاتًا.

وهناك هدف آخَر قد تراءى في الأفُق في الفترة الماضية، ولم يُعرْه العرب – للأسف – اهتماما؛ وهو تضْييق الخناق على الدول العربيَّة في كل مكان، فبعد أن أيقَنتْ أن لا وجود لها بين العرب عن طريق التَّطبيع والعلاقات الاقتصاديَّة والثقافيَّة، بدأت تُثير القلاقل بين العرب بعضهم البعض، فكثيراَ ما تخرج لنا الصُّحف الإسرائيليَّة يوما بعد يوم بِخَبر عن دولة عربيَّة تعمل في الخفاء ضدَّ مصلحة د ولةٍ عربيَّة أُخرى، حتَّى ينشأ بينْهما الشّقاق، وتلوذ هي بالغنيمة كاملة، وعندما أرادت أن تسدّد ضربة قويَّة للعَرب نظرتْ إلى أي الدول الّتي تساند قضايا الأمَّة وتقف معها، فوجدت في مصر مبتغاها، وبما أنَّ علاقة إسرائيل قويَّة بالدول الّتي تشترك معها مصر بعلاقات إمَّا تجاريَّة أو إستراتيجيَّة أو طبيعيَّة، عملت على زعزعة هذه العلاقات وتقْويضها، فبدأتْ بالتَّعاون مع دول حوض النيل في بناء سدود عملاقة بزعم توليد الكهرباء، وزراعة الأراضي غير المستصلحة، وهي بذلك لا تريد خيرا لتلك الدّول ولكن لتمنع الماء عن مصر والسودان، رغم وجود الاتّفاقات الدَّولية!

وقامت بإثارة المشاكل الدَّاخلية في السودان، تارةً عن طريق دعم الحركة المتمردة في دارفور، وتارة عن طريق دعم الانفصاليين في جنوب السودان، وقد تجلّى هذا الأمر واضحاً فيما حدث مؤخَّرا من مشاكل خاضتْها دول المنبع والمصب حول الحقوق التَّاريخيَّة لنهر النّيل، وعن إعادة تقْسيم مياه النيل وإقامة اتّفاقيَّات جديدة لا تُراعي ما كان موجوداً في السَّابق، وبتأييد من البنك الدَّولي الذي تُشرف عليه مخابرات عدَّة دول من أهمها أمريكا وإسرائيل.

وتعد إسرائيل أحد المحركين الأساسيين لهذه البؤرة لإدخال مصر في نزاعات خارجية وإشغالها بقضايا أخرى عن دورها الإقليمي في العالم العربي خاصة القضية الفلسطينية وفي آسيا فإن سوريا والعراق تحاولان مع تركيا دولة المصب في حل مشكلة المياه والتي ترغب تركيا في بيعها لهما.

الدور الإسرائيلي في إشعال أزمات المياه

يحذر خبراء وقانونيون من خطورة تنامي النفوذ الإسرائيلي بالمناطق التي تشهد صراعات علي المياه خاصة منطقة حوض النيل – المنطقة الأكثر إثارة الآن – وتمدد الذراع الصهيونية أكثر وتأجيجها الخلاف بين الدول المشتركة في منابع المياه.

وهذا ما أكده الدكتور هاني رسلان رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الدراسات السياسية مشيرا إلي أن الحضور الإسرائيلي واضح وقوي في أي صراع وتحاول تأجيجه بشتي الطرق والاستفادة من هذا التأجيج ، مستدلا علي مشكلة حوض النيل في ظل مطالبات دول مثل كينيا وأوغندا وتنزانيا بإعادة النظر في اتفاقيتي 1929 التي وقعت إبان الاستعمار البريطاني للمنطقة، واتفاقية 1959 التي وقعت بين مصر والسودان لتنظيم الاستفادة من موارد النهر .

وأوضح أن هذه الدول ترى أنها غير ملزمة بهذه الاتفاقيات لأنها تمت في الحقبة الاستعمارية، كما أن القاهرة ترى أن الحل الأمثل للخروج من هذه المشكلة هو استحداث موارد جديدة للمياه وإقامة مشروعات مائية لسد حاجة هذه الدول، وهو ما يعرف بمبادرة حوض النيل.

وبلغ التدخل شدته في قضية حوض النيل حيث قدمت إسرائيل إلى كل من الكونغو الديمقراطية ورواندا دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من خلاله إلى التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه الدول ولاسيما رواندا.

حيث يتجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي لإقامة أكثر من سد عليه، حسبما أعلن موقع المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي وبجانب هذه المشاريع، تقدم شركات إسرائيلية منذ نحو عقد دعماً فنياً وتكنولوجياً لهاتين الدولتين في مجال الري والزراعة بشكل شبه مجاني .

أما في أوغندا، فلا تزال إسرائيل تقوم بتفعيل اتفاقية وقعتها معها في مارس2000خلال زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية وتنص الاتفاقية على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، ويجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل في مصر، وفقاً لما ذكرت نشرة ذي إنديان أوشن نيوز الفرنسية .

وأبدت إسرائيل بشكل خاص اهتمامها بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب السودان، بهدف زراعة 247 ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال 2.5 مليار متر مكعب سنويا.

وبالنسبة لأثيوبيا، فقد كشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو والخبير في قضايا الصراعات المائية حول العالم، وصاحب كتاب حروب مصادر المياه، في مقال له بصحيفة راندي ديلي ميل الجنوب أفريقية نشرته بداية العام الجاري عن اجتماع عقد في تل أبيب في تلك الفترة بين أعضاء بالكنيست ووزراء إسرائيليين وأثيوبيين، تم خلاله الاتفاق على إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل.

وأضاف كيلو أن هذه المشاريع تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه، وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه في اتجاه السودان ومصر، ومن المتوقع أن يتم استكمالها في الفترة ما بين شهري يونيو وأكتوبر في فصل الأمطار بالهضبة الأثيوبية بعد أن تم تكليف شركة صينية بتنفيذها كما سبق أن ذكرنا.

إيقاف قناة جونجلي

يعد مشروع قناة جونجلى من مشروعات التكامل الاقتصادى الرائدة بين مصر والسودان ونظراً لأهمية هذا المشروع فى مجال التعاون الاقتصادى بين البلدين، ولما له من آثار بعيدة على حركة التنمية فى كل من جنوب وشمال وادى النيل، فقد احتل اهتمام القيادة السياسية فى كل من مصر والسودان، منذ اللحظة الأولى التى أعلن فيها منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، وبالتحديد فى فبراير سنة 1974ومنذ الإعلان عن مشروع قناة جونجلى والمناقشات لا تتوقف حول هذا المشروع الكبير، ولقد بادرت الأمانة العامة لوزارة الدولة لشئون السودان فى جمهورية مصر العربية، إلى عقد ندوة عملية لدراسة مشروع قناة جونجلى والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على قيامه وقد عقدت الندوة بمقر الأمانة العامة لشئون السودان بمصر فى الفترة من

12 . 15 يناير سنة 1977، وذلك للتعرف على طبيعة المشروع، وتأمل أثاره الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة وعلى كل من البلدين ومن الأهمية التعرف على فكرة المشروع وتطوراته وأثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية من واقع أعمال الندوة وأبحاثها ومناقشتها ويكمن الدافع وراء فكرة مشروع قناة جونجلى، كغيره من مشروعات التخزين

وتقليل فاقد النهر،إلى أهمية المياه العذبة للحياة لمقابلة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، ولاحتياج الزراعة إلى هذه المياه من ناحية أخرى ومن هنا كان حرص مصر والسودان، وسبقهم إلى الاهتمام بدراسة إيراد نهر النيل، وكيفية المحافظة على هذا الإيراد، والاستفادة القصوى من مياهه وتقليل كمية الفاقد منها

والمعلوم أن أهم البحيرات التى تمد النيل بالماء هى بحيرة فكتوريا وتبلغ مساحتها 67 كيلو متر مربع، وتسقط الأمطار على حوض البحيرة بمعدل 232 مليار متر مكعب فى العام يصل منها فقط إلى البحيرة حوالى 18 مليار متر مكعب ويضيع الباقى بالتسرب والتبخر والتشرب كما يسقط على سطح البحيرة نفسها 2 مليار متر مكعب ليصبح جملة إيرادها السنوى 20 مليار متر مكعب فى المياه ويلى بحيرة فكتوريا فى الأهمية، بحيرة كيوجا التى تبلغ مساحتها 300 6 كم/2 ونظراً لارتفاع معدل البخر فى هذه المنطقة، فإن الإيراد الخارج منها يبلغ نحو 19 مليار متر مكعب فى العام ثم تتجه المياه بعد ذلك إلى بحيرة البرت فى طرفها الشمالى، التى تستقبل ما يساوى 23 مليار متر مكعب من المياه فى العام ثم يدخل النهر بعد مشوار طويل فى منطقة المستنقعات، حيث يفقد فيها النهر 50% من إيراده،

وتسمى هذه المنطقة التى يفقد فيها النهر نصف إيراده بمنطقة السدود وهى المنطقة التى تتركز فيها الجهود لإنشاء مشروع قناة جونجلى ويعتبر مشروع قناة جونجلى، جزءاً من المشروع الشامل الخاص بالسيطرة والتحكم فى حوض النيل بأكمله، وهو المشروع الذى يشكل مشروع بحيرة تانا الجزء الآخر منه فمشروع تانا قد خطط للعمل على توفير خزان لتخزين المياه طوال العام، لاستخدامها فى أغراض الرى فى كل من السودان ومصر كما يهدف إلى توفير احتياطى إضافى فى المياه، وإلى المساعدة فى توفير الوقاية من أخطار الفيضان فى كلا الدولتين

و تختلف الآراء حول نقطة البداية فى التفكير فى هذا المشروع فبينما يرى بعضهم أن بداية التفكير فيه ترجع إلى عام 1898 عندما طرحت فكرة تهذيب مجرى بحر الجبل وبحر الزراف، فإن آخرين يرون أن السير وليام جارستون كان أول من فكر فى المشروع فى عام 1904، وأنه بناء على هذا، تمت عملية الاستكشاف التفصيلى لبحر الجبل وبحر الزراف.

وتم رصد المناسيب وجمع البيانات لوضع مشروعات، تهدف إلى توفير ما يزيد على الفاقد الطبيعى وزيادة الإيراد عند ملكال ويرى آخرون أن عام 1908 كان هو الذى شهد مولد الفكرة، حين طرحت دراسة للاستفادة من المياه التى تتبخر، كبداية لعملية التنمية فى السودان، إلا أن هذه الدراسة لم يتم تنفيذها والخلاصة أنه يمكن القول بأن فكرة المشروع قد طرحت للمناقشة لأول مرة فيما بين العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين على أن الأمر الذى لا خلاف عليه، هو أن الحكومة المصرية تقدمت في عام 1933 باقتراح تضمن استغلال المنطقة، عن طريق التخزين فى البحيرات وتجفيف السدود ولكن المشروع قوبل بالتحفظات من جانب الإدارة البريطانية الاستعمارية فى ذلك الوقت ورغم أن المشروع لم ينفذ إلا أنه أوجد نوعا من الاهتمام بالدراسات التفصيلية لآثار المشروع على سكان المنطقة.

وفى عام 1938 قدم مشروع إلى حكومة السودان، يتضمن اقتراحا بإنشاء تحويلة تبدأ من قرية جونجلى، وتتجه مباشرة إلى النيل الأبيض، وذلك بعد دراسة المشروع، وإبداء الملاحظات عليه، ومدى تأثيره على المصالح المحلية للأهالى بجنوب السودان.

وكان المشروع فى هذا الوقت، عبارة عن حفر قناة تبدأ من قرية جونجلى شرق نهر الأتم، ومدها شمالا حتى تقابل بحر الزراف، عند نقطة يبدأ بعدها مجراه فى الانتظام الطبيعى، مع إنشاء قناة أخرى من هذه المنطقة، تصل إلى النيل الأبيض لحمل ما يزيد عن كفاءة بحر الزراف لتكملة التصرف المطلوب وقد عرف هذا المشروع بالخط7 وقد أرسلت الحكومة السودانية، بعثة لدراسة تنفيذ مشروع الخط 7 وتأثيره على الأحوال المعيشية لسكان المنطقة من نواحيها المختلفة.

وقدمت هذه البعثة تقريرها فى عام 1946، وأوصت بتعديل المسار إلى خط بين جونجلى ومصب السوباط مباشرة والاستغناء عن استعمال جزء من بحر الزراف وقد وافق المهندسون المصريون على هذه التعديلات، وقدموا المشروع الجديد إلى حكومة السودان، والذى عرف باسم الخط المباشر وذلك فى عام 1948 على أساس مشروع كامل يبدأ من جونجلى ويتجه مباشرة إلى النيل الأبيض، محققاً أكبر فائدة مائية عند ملكال وقد تضمن مشروع الخط المباشر القيام بتخزين المياه فى بحيرتى فكتوريا والبرت، واستدعى ذلك إجراء بعض المفاوضات مع حكومتى أوغندا والكونغو.

غير أن الأخيرة اعترضت عليه، نظراً لارتفاع منسوب بحيرة البرت إلى 35 مترا الأمر الذى يترتب عليه إغراق مساحات كبيرة من الأراضى وقد طلبت الكونغو إجراء بعض التعديلات والاكتفاء بالتخزين فى بحيرة فكتوريا، بارتفاع قدره ثلاثة أمتار فقط وفى عام 1954 قدم فريق الأبحاث الخاصة بمشروع جونجلى تقريراً يفيد بأن المشروع يقوم . بشكله المقترح ساعتها على نظام مائى جديد يمكن أن تصبح له نتائج خطيرة على اقتصاديات مراعى الماشية ومصايد الأسماك فى منطقة السدود وأوصى هذا الفريق باتباع بعض الإجراءات العلاجية لتعديل المشروع، غير أن السلطات قد تخلت عن تنفيذ هذا المشروع، إلى أن عقدت اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام 1959.

وفى ديسمبر سنة 1971 تقدمت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل إلى الحكومتين المصرية والسودانية، بمذكرة تحتوى على الخطط العريضة لمشروع تقليل الفاقد لمستنقعات بحر الجبل والزراف، وزيادة إيراد النهر كمرحلة أولى لمشروع جونجلى، مع عدم الاعتماد على التخزين فى البحيرات الاستوائية، وإرجاء ذلك إلى مرحلة تالية للمشروع ثم تقدمت الهيئة فى أبريل عام 1974 بمذكرة أخرى للمرحلة الأولى، تضمنت بعض التعديلات الجديدة، وإعتمدت الحكومتان هذا المشروع، ووافقتا عليه وكلفت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل طرحه فى مناقصة عالمية، ومراقبة تنفيذه كممثلة للحكومتين.

وجدير بالذكر، أن المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع قناة جونجلى، تضيف كمية تقدر ب 4 مليارات متر مكعب من المياه، سوف تقسم مناصفة بين البلدين، لتصبح حصة مصر 57 مليار متر مكعب وحصة السودان 20 مليار متر مكعب سنوياً، وهذه الزيادة فى الإيراد المائى سوف تمكن الدولتين من إضافة مساحات جديدة للرقعة الزراعية الخضراء فى شمال وادى النيل وجنوبه.

ومن ناحية أخرى فانه رغم أن مشروع قناة جونجلى، ليس وليد الساعة ورغم أن للمشروع تاريخا طويلا، بدأ كفكرة من نهاية القرن التاسع عشر، ولم يشهد الواقع العملى أوالتنفيذى إلا فى العقد السابع من القرن العشرين، ورغم ان المناقشات البناءة حول المشروع لم تتوقف من أجل العمل على تفادى النتائج السلبية، والتى قد ينطوى عليها أى مشروع ضخم كهذا، ومن أجل تجنب الأخطار المحتملة، وتحقيق المنفعة القصوى من المشروع.

رغم كل ذلك، فإنه لم يسلم من هجوم الدوائر الاستعمارية والصهيونية، فلقد تعرض المشروع للهجوم العنيف من جانب هذه الدوائر الاستعمارية الأمريكية والصهيونية، حتى توقف تماماً لفترة طويلة .

علاقات مشبوهة مع دول المنبع:

ومن جهة أخرى شهدت العلاقات بين نيروبي وتل أبيب تطوراً سريعا وفى كافة المجالات الاقتصادية , الزراعية والأمنية ،وأشارت بيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن الواردات الإسرائيلية من كينيا قد تضاعفت مرتين ونصف المرة في الأعوام الثلاثة الأخيرة من 8.6 إلى 20.9 مليون دولار سنويا، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية مرتين تقريبا من 14 مليون دولار إلى 29.3 مليون دولار ويعترف مؤلف كتاب (صراعات المياه في الشرق الأوسط) الخبير الصهيوني أرنون شوفير بأن إسرائيل أقامت علاقات قوية ومتينة مع دولة كينيا، لوجود منابع نهر النيل به، وكذلك مع أوغندا التي توجد بها بحيرة فيكتوريا وسد (اوان).

ويشير الكاتب في هذا السياق إلى أنه خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات خشيت مصر من أن تقوم إسرائيل بإغلاق سد (اوان) وبالتالي عدم تدفق مياه نهر النيل إلى مصر، فقامت القاهرة بإرسال فريق من الخبراء والمتخصصين المصريين إلى أوغندا، حيث يتواجدون بشكل دائم منذ ذلك الحين عند هذا السد لضمان تدفق مياه النيل الأبيض بشكل منتظم ويكشف الكتاب عن المخطط الإسرائيلي في تلك الدول ،والذي يتضمن اهتمام إسرائيل بإحداث تنمية اقتصادية وزراعية في تلك الدول، ويشير إلى أن مصر فطنت إلى هذا الأمر، لأن مثل هذه التنمية ستكون مرتبطة بمياه النيل –وهو ما تريده إسرائيل بالطبع.

وفيما يخص الكونغو الديمقراطية فقد ارتفعت الواردات الإسرائيلية منها إلى مليون دولار تقريبا العام الماضي بعد أن كانت لا شيء تقريبا،أما الصادرات الإسرائيلية فتضاعفت عشر مرات تقريبا، من 0.9 إلى 5.2 ملايين دولار سنويا في الفترة ذاتها.

كما وقّعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاً في مارس 2000، أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، برئاسة مدير الري في الوزارة، موشي دون جولين ينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع، التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا، بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان، وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض.

كذلك أعلنت إسرائيل أنها مهتمة بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية، قرب السودان، حيث يمكن ري أكثر من 247 ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال اثنين ونصف مليار متر مكعب سنوياً، في حين أن المياه المستخدمة حالياً لا تزيد عن 207 ملايين متر مكعب فقط، تروي 32 ألف هكتار من الأرض، ولا تقتصر خطورة الوجود الإسرائيلي في دول أعالي النيل على الاستعانة بالخبراء والتعاون الفني في المشروعات، لكنها تمتد إلى التعاون الاقتصادي الزراعي برأسمال يهودي، يهدف إلى تملك أراضي في المنطقة بدعوى إقامة مشاريع عليها، أو تحسين أراضيها، أو إقامة سدود بها.

الباب الرابع

الصراع واحتمالات الحرب

الصراع واحتمالات الحرب

مشكلة المياه عالمية وحتى الآن لم تبدأ المشكلة فـ ى شكلها المأساوي ولكن كل البوادر تؤكد إمكانية ظهورها على شكل مشكلة وقتية ثم تتحول إلى دائمة ثم إلى الصراع وبعدها مرحلة الحروب على المياه هذه دلائل واستنتاجات بعض الكتّاب والمفكرين .

ولكن لنبدأ بتحليل الوضع على ساحة الشرق الأوسط , وكما سبق وحتى الآن إن كميات المياه فيها كافية وحسب القياسي العالمي ب 11 م مكعب للفرد الواحد في الشرق الأوسط , تحليةً , أمطاراً ، مياه جوفية أو سطحية , الخزانات , الأنهار والجداول الجارية ولكن الذي يحدث في بعض المناطق من الشرق الأوسط أن نوعية المياه لا تطابق والمقاييس العالمية لها ونوعية المياه ليست فقط محصورة الآ ن على منطقة الشرق الأوسط بل كل العالم يشهد تحولات مناخية من الا حتباس الحراري الذي أثّر على نوعيتها في زيادة الأملاح أو تلوثها بالمكونات الكيماوية الآتية من المصانع في بعض الدول الصناعية أو بتلوث الإنساني نفسه نتيجة رمي الكميات الكبيرة من مياه الصرف الصحي ومنها إنها :

-نوعية المياه مهمة جداً لأنها تؤدي إلى تدهور الزمني لحياة الإنسان وظهور أمراض عديدة.

-كمية المياه وتدفقاتها المتجددة لها تأثير كبير في الاستعمالات اليومية للفرد والمجتمع وحتى في البلد الواحد.

- الامدادات الزراعية: وهذه العمود الفقري لحياة المجتمع.

فالزراعة تعني إمدادات الغذاء أولاَ , فالدورة الحياتية تتجدد من خلال الزراعة وتؤدي بالنتيجة إلى زيادة الاوكسجين الجوي ومن خلال عملية التركيب الضوئي ثانيا , وثالثها اقتصاد البلد حيث أنّ إمدادات الغذاء تزيد الانتاج المحلي العام ومن ثم زيادة دخل الفرد.

-**إمدادات الحاجات الصناعية** : كل الانتاج الصناعي بحاجة إلى مياه التي تدخل جانبا كبيراَ في الحصيلة النهائية للمادة المصنعة ماديةَ كانت أو إستهلاكية.

-**إدامة حياة الغابات وحياة الحيوانات:** وهذه مهمة جداَ وبدونها تتقلص المساحة المزروعة في الاحراش والغابات ومما تؤدي إلى قلة الحيونات البرية , وكل هذه العوامل لها تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط ولو أخذنا أي بلد فيها مثل مصر والعراق على سبيل المثال لا الحصر سنجد هذه العوامل متأثرة فيها وتضاف عليها مشكلة أخرى وجديدة إذ هناك مشكلة قادمة وتتوسع في المدى البعيد لذا أخذتّ هذه الدول الاحتفاظ بمياهها الاقليمية

وعدم الأخذ بمبدأ الدول المتشاطئة كما يحدث الآن في تركيا وسوريا والعراق أو كما بين سوريا وأردن وإسرائيل أو كما بين مصر وأثيوبيا والسودان وغيرها من الدول فتركيا التي فيها منبع كبير لنهري دجلة والفرات حاولتْ جاهدة الحفاظ على مياهها الاقليمية ولهذا تم صرف المليارات من المال لبناء الخزانات والسدود والتي هي بحدود 21 مشروعا على النهرين المذكورين مما أدى إلى انحسار المياه في سوريا والعراق مع تردي في نوعية المياه فيهما, وكذلك بناء إيران سدود عديدة على أنهارها الصغيرة مما أدى إلى عدم وصول مياه هذه الأنهار إلى أرض العراق كمثل نهر الوند والكارون أما بين سوريا وأردن وإسرائيل فالمشكلة ما زالت قائمة حول تقاسم نهر الأردن وكذلك مشكلة تقاسم نهر النيل مازلت قائمة بين مصر والسودان وأثيوبيا.

حرب السدود على نهري دجلة والفرات

يقع سد ايليسو على نهر دجلة، وعلى بعد 50 كيلو مترا جنوبي مدينة سعرت التركية، ومن المتوقع أن يكون ارتفاع السد 36 مترا وسعة الخزن 46.7 وهو أحد المشاريع الثلاثة عشر التي تولد ا لكهرباء بالقوة المائية، وتعتزم الحكومة التركية إقامتها على نهري دجلة والفرات وكان من المقرر أن تقيمه مجموعة شركات بقيادة بريطانية.

وسد ايليسو هو ضمن مشروع جنوب شرقي الأناضول المعروف اختصارا بمشروع الغاب قرب الحدود مع سوريا والعراق ويتضمن مشروع الغاب إنشاء 22 سدا و17 محطة كهربائية على نهري دجلة والفرات وبدأ العمل به سنة 1981 وينتظر إكماله بحلول العام 1012 ومن المتوقع أن يروي 8.5 مليون هكتار أي حوالي 19 % من مساحة الأراضي المروية في تركيا وسوف ينتج 118 مليار كيلو واط/ساعة أي 22% من الطاقة الهيدروكهرومائية لتركيا.

ويقع سد أتاتورك على نهر الفرات، ووضع الحجر الأساس له سنة 1981 ودشن في 24 يوليو 1992، وسد قره قايا يقع على الفرات كذلك، أما سد ايليسو وسد قرال قيزي، فيقعان على دجلة ويتكون مشروع غازي عينتاب من ثلاثة سدود ومشروع ادي بامان كهانا ويضم 5 محطات كهرومائية و4 سدود ومشروع جزرة ويضم سدا ومحطة كهرومائية ويروي سهل سيلوبي وسد بيره جك على الفرات وسد قره قاميش ويعد سد أتاتورك نقطة الارتكاز لمشروع الغاب، ويمثل السد الثالث في العالم من حيث قاعدته التي تبلغ 84.5 مليون متر مكعب، وتنتج محطته الكهرمائية 2400 ميغا واط وتروي مياه أنفاقه سهول حران وشانلي واورفة.

والمدير الإقليمي لمشروع (الغاب)قال أن البنك الدولي سيقدم قرضا بقيمة مائة مليون دولار، للمشاريع السبعة التي ستنفذ في سهول حران وشانلي أورفه ضمن الغاب ومن المقرر أن يضم سد ايليسو محطة كهرومائية تعمل بقوة مليار و200 مليون ميجا واط وتولد طاقة كهربائية قدرها 3 مليارات و830 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة.

وفي ديسمبر 2000، قررت الحكومة البريطانية منح قرض لشركة بريطانية مرشحة لبناء سد ايليسو الذي تقدر تكاليفه وحده بـ 1.75 مليار دولار، ويحتاج المشروع إلى (ائتمانات تصدير) من تسعة بلدان تأتي بريطانيا في مقدمتها. ويهدف المشروع كذلك إلى إنشاء السد، وتشكيل بحيرة اصطناعية ضخمة وراءه.

تعرض مشروع سد ايليسو ولا يزال لانتقادات لاذعة من أنصار البيئة الذين أكدوا بأنه سيؤثر على معيشة أكثر من ستين ألف شخص يعيش ون على ضفاف نهر دجلة في كردستان تركيا، كما عبرت وكالات التنمية الدولية، عن قلقها من أن يؤدي بناء السد إلى خفض كبير في منسوب المياه في نهر دجلة مما سيؤثر سلبا في الدولتين المتشاطئتين سوريا والعراق، وأثيرت مخاوف من أن تغمر مياه البحيرة الاصطناعية الناتجة عن المشروع، بعض الآثار التركية المهمة.

والانتقادات للسد في بريطانيا جاءت بتحريض من مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان ويسعى عضوا مجلس العموم البريطاني آن كلويد وبيتر لويد إلى تقصي آراء سكان المنطقة في جنوب شرقي تركيا حول مشروع ايليسو ويخشى مجلس العموم من أن اعتبارات حقوق الإنسان ستثير الشكوك في ادعاء الحكومة البريطانية بأنها تنتهج سياسة خارجية لا تراعي المبادئ الأخلاقية، ومن هنا فقد تعرضت الحكومة البريطانية إلى انتقادات شديدة لتأييدها لمشروع بناء السد ووضعت مجموعة حكومية بريطانية، استجابة لضغوط من أطراف متعددة أربعة شروط قبل أن توافق على دعم المشروع بحوالي 450 مليون دولار وهذه الشروط هي:

1. البدء ببرنامج إعادة توطين مناسبة لستين ألف مواطن تركي معظمهم من الأكراد الأتراك سوف يضطرون إلى مغادرة قراهم عند بدء بناء السد.

2. استشارة سوريا والعراق.

3. وضع خطة لإنقاذ آثار تعود لأكثر من 2000 سنة.

4 . إجراء تحسينات بيئية تتضمن تشييد قنوات مياه مجاري.

أدت الشروط الجديدة إلى انسحاب شركة سكانسكا، العضو السويدي من شركات البناء التي كانت ستتقاسم المشروع. ولكن توني بلير رئيس مجلس الوزراء البريطاني الاسبق أصدر أمرا بنقض توصية بالانسحاب من المشروع أصدرتها وزارة التجارة والصناعة البريطانية لكن مايك ويلتون، الرئيس التنفيذي لشركة بلفور بيتي، قال إن ثمة الكثير من القضايا العالقة في المشروع، وأن من مصلحة الشركة عدم الاستمرار. وقال أعضاء لجماعات سياسية وبيئية أن الشركات المشاركة في المشروع قد انسحبت لأن السد على نهر دجلة، وسيؤدي بناؤه إلى تشريد عشرات الآلاف من السكان، ويمكن أن يثير مشاكل جديدة مع سوريا أو العراق فضلا عن أنه يحطم كنوز بضمنها قلعة حصن كيفا التي تعود إلى القرون الوسطى.

وقال الدكتور مظفر عبد الله الأمين، رئيس شعبة المصالح العراقية الأسبق في لندن، إن جهود جمعية أصدقاء الأرض والفريق المناهض لسد ايليسو كللت بالنجاح، وشكر الأمين جماعات الضغط البيئية ذاكرا أن العراق وفر الكثير من المعلومات الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لإنشاء السد، كما كشف أن تركيا حاولت تمرير مشروع السد بالقول أنها حصلت على موافقة العراق وسوريا، وأن السد لن يؤثر على انسيابية النهر. لكن أنقرة في الحقيقة اتخذت قرار السد منفردة رغم الاعتراضات العراقية والسورية.

موقف الحكومة التركية

قالت وزارة الخارجية التركية آنذاك في بيان لها أن تركيا ستستمر بالمشروع وأن انسحاب الشركات البريطانية والإيطالية محزن، ولكن تصميم الحكومة التركية على بناء السد مستمر. ويضعف إعلان الشركتين، جانب الهندسة المدنية من ائتلاف الشركات المضطلعة في تشييد السد، فبعد انسحاب الشركة السويدية، لم يبق إلا شركات تركية هي تيسكا ونورول وتيكيفن.

ونقلت وكالات الإنباء أواخر أغسطس 2006 خبر مشاركة السيد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي في احتفال تدشين أعمال سد ايليسو قرب دراجيت جيت على بعد 45 كيلو مترا عن الحدود التركية – السورية الأمر الذي أثار مخاوف الحكومتين العراقية والسورية فضلا عن محبي البيئة والإنسان من منظمات المجتمع المدني في الكثير من بلدان العالم، خاصة وأن السد سيغير أنماط حياة السكان في تركيا، وسيحول أراضي عراقية وسورية إلى صحراء، وسيغمر مناطق أثارية قديمة في تركيا نفسها ويؤدي إلى نزوح سكان كثيرين، لذلك تنامت الانتقادات للحكومة التركية وهي تزداد يوما بعد آخر.

ومما ذكر في حينه أن السد سيؤدي إلى إغراق 52 قرية و15 مدينة بما فيها مدينة حصن كيفا التاريخية والاثارية وقد نشر اللورد البريطاني أفيوبيري في مايو 1999 رسالة مفتوحة أرسلها إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك توني بلير بين فيها مخاطر بناء السد على السكان في تركيا كما اتهمت جمعية أصدقاء الأرض البريطانية وزير التجارة البريطاني، حسبما نشرت صحيفة الجارديان في عددها الصادر في 25 يونيو 1999، بأنه امتنع عن تقديم وثائق سرية تتعلق بالآثار البيئية التي تترتب عليها عملية بناء السد وخالف بذلك التعليمات المتعلقة بتشريعات حرية المعلومات البريطانية لسنة 1992.

موقف العراق وسوريا

تلقت جامعة الدول العربية مذكرتين رسميتين من العراق وسوريا بخصوص إسهام شركات سويسرية في بناء سد ايليسو على نهر دجلة. وأبلغت سوريا الجامعة بقيام بريطانيا بدراسة تمويل أحد السدود الكبيرة على نهر دجلة يدعى ايلسيو الذي تخطط تركيا لبنائه ضمن مشروع الغاب قرب الحدود السورية العراقية مع تركيا دون التشاور على النهر مع البلدان المجاورة وهي العراق وسوريا مؤكدة أن هذا المشروع يشكل خرقا واضحا لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالأعمال المقامة على الأنهار الدولية والحكومة العراقية أكدت في مذكرتها أن تطوير المزارع،

وتوسيع الأراضي المروية في المنطقة التي أقر البنك الدولي تمويلها ضمن مشاريع الغاب ستؤدي إلى:

أ. إنقاص كمية المياه التي ستتوفر سنويا للعراق وسوريا.

ب. علاوة على ما سيترتب على ذلك من تلوث خطير.

ج. ونقص في قدرة توليد الطاقة الكهربائية لما سيؤثر سلبا في اقتصاد العراق وسوريا وتنميتهما.

وطالب التقرير وزراء الخارجية العرب باتخاذ تدابير بشأن إعادة النظر في تعاملات الأقطار العربية مع المؤسسات والشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري دجلة والفرات لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين تركيا والعراق وسوريا يؤدي إلى قسمة عادلة لمياه النهرين.

موقف جامعة الدول العربية

حذرت جامعة الدول العربية، من خطورة مشاركة حكومتي بريطانيا والاتحاد السويسري وبعض الشركات التابعة لهما في بناء سد ايليسو على نهر دجلة، والذي تخطط تركيا لبنائه ضمن مشروع الغاب، وجاء ذلك في تقرير أعدته جامعة الدول العربية وعرضته في اجتماعات وزراء الخارجية العرب في الرابع من سبتمبر 1999.

ويوضح التقرير أن هذا التحذير قد أبلغ في رسائل بعث بها الأمين العام للجامعة آنذاك الدكتور عصمت عبد المجيد، إلى كل من روبن كوك وزير خارجية بريطانيا الأسبق وإلى وزير خارجية الاتحاد السويسري وأكد الأمين العام للجامعة في رسالتيه على المحاذير القانونية لقيام الشركات البريطانية والسويسرية بالإسهام في تمويل هذه المشاريع وحثهما على تلافي الآثار السلبية التي قد تنجم عن دعم حكومتي سويسرا وبريطانيا لهذا التمويل وذكر الأمين العام للجامعة أن هذا العمل من جانب الدولتين لا يتماشى ومبادئ القانون الدولي والأعراف الحضارية، وأنه مخالفة من جانب تركيا لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالإنشاءات المقامة على الأنهار الدولية والتي تضمنتها المعاهدات والاتفاقات الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة في مايو 1997 وكانت بريطانيا إحدى الدول التي صوتت عليها.

وكان الأمين العام للجامعة قد عبر لرئيس البنك الدولي عن قلقه وقلق الجامعة من استمرار البنك الدولي في تمويل هذه المشاريع التركية لما له من تأثير سلبي في الحقوق العربية في مياه نهري دجلة والفرات، وأعرب الأمين العام للجامعة عن أمله في أن يراجع البنك الدولي قراراته في هذا الشأن ضمانا لحقوق ومصالح الدول الأعضاء والتزاما بأهداف ونظم البنك.

كما أشار الأمين العام للجامعة إلى التطمينات السابقة لرئيس البنك الدولي التي أكد فيها أن البنك لم يقم بتمويل مشروعات ضمن مشروع الغاب إلا إذا استوفت متطلبات سياسات العمليات للبنك خاصة ما يتعلق بقانون المجاري المائية.

وفي 17 يوليو 2000 أعلن في جامعة الدول العربية أنها طلبت من بريطانيا إعادة النظر في مشروعها لتمويل سد ايليسو خشية نزوح السكان بأعداد كبيرة والتأثير على استغلال الدولتين المجاورتين العراق وسوريا للموارد المائية.

وقال مسئول في الجامعة إن الجامعة بعثت رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية الأسبق روبن كوك مؤكدة أن هذا السد الجديد يشكل انتهاكا للقوانين الدولية المتعلقة بالأنهار المشتركة وأعلن معاون الأمين العام للشؤون السياسية في الجامعة آنذاك (محمد زكريا إسماعيل) أن بناء السد سيؤدي إلى:

1. نزوح آلاف الأشخاص في المنطقة.

2. سيؤثر على موارد سوريا والعراق المائية من نهر دجلة.

والجدير بالذكر أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تهتم بصفة خاصة بوضع نهري الفرات ودجلة، وقد اتخذ مجلس الجامعة عدة قرارات بشأنه منذ دورته 98 سبتمبر 1992 أكد فيها دعمه لحقوق كل من العراق وسوريا في مياه نهري الفرات ودجلة ودعوته للحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه يضمن الحقوق للدول الثلاث وفقا لأحكام القانون الدولي وسبق للمجلس أن أعرب عن قلقه من استمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى على النهرين دون التشاور المسبق مع الدولتين المتشاطئتين معها وحسب ما تفرضه المعاهدات الدولية والبروتوكولات المعقودة بين الدول الثلاث.

كما أعرب المجلس كذلك عن قلقه إزاء قرار الحكومة البريطانية بتمويل سد ايليسو التركي على نهر دجلة ودعاها للتوقف عن تمويل هذا السد داعيا الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري الفرات ودجلة. وحث الدول الأعضاء التي لم تصدق على اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، على الإسراع بالقيام بذلك.

كما أعرب الوزراء العرب عن قلقهم لاستمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى على نهري الفرات ودجلة، دون التشاور المسبق مع الدولتين المتشاطئتين معها في استخدام هذين النهرين الدوليين وفق ما تفرضه أحكام القانون الدولي والمعاهدات الدولية والبرتوكولات المعقودة بين الدول الثلاث كما أعربوا عن القلق إزاء الدور الإسرائيلي المتنامي في مشاريع الغاب التركية، وخطورتها على الأمن المائي العربي وإزاء استمرار اعتزام الحكومتين البريطانية والسويسرية منح ضمانات لتمويل سد ايليسو التركي على نهر دجلة ودعوتها إلى الاستجابة لاعتراضات الجهات الرسمية وغير الرسمية العربية منها والأجنبية بالتوقف عن ضمان تمويل هذا السد ودعوة الدول العربية إلى إعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري الفرات ودجلة، واستخدام علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية التي تسهم أو تزعم الإسهام في تمويل هذه المشاريع أو ضمانها لإقناعها بالعدول عن ذلك لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي يضمن المصالح المشتركة للدول الثلاثة المتشاطئة.

وحث الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ولم تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة على الإسراع للقيام بذلك وبذل الجهد لدى الدول الصديقة لاتخاذ الإجراء نفسه للتعجيل بدخول الاتفاقية حيز النفاذ،

وتكليف الأمين العام للجامعة، بالاستمرار في بذل مساعيه مع الجانب التركي من أجل توصل الأطراف إلى حل عادل لحفظ حقوق الطرفين العربيين ومتابعة الاتصالات مع الجهات الأجنبية التي تعتزم الإسهام في ضمان تمويل وتنفيذ مشروع ايليسو لإقناعها بالتأثيرات الخطيرة لمثل هذه المشاريع والعدول عن ذلك ولقد كان لتلك الجهود أثر واضح في التطورات اللاحقة وأبرزها انسحاب شركات المقاولات البريطانية والإيطالية التي كانت تركيا تعول عليها في تنفيذ المشروع وأشارت هيئة الإذاعة البريطانية في نشرتها التي أذيعت يوم 13 نوفمبر2001 أن شركة بلفور بيتي البريطانية وامبريليو الإيطالية وهما أكبر الشركات المساهمة في تشييد سد ايليسو الضخم في تركيا، قررتا الانسحاب من المشروع ويعد هذا القرار ضربة قاصمة للمشروع الذي يحظى بدعم شخصي من رئيس الوزراء توني بلير، ونقلت صحيفتا الغارديان والفايننشال تايمز البريطانيتان، عن شركة بلفور بيتي الإنشائية العملاقة قولها بأنها قررت الانسحاب لأن أسبابا اقتصادية واجتماعية وبيئية تقف حائلا أمام البدء به ويأتي الإعلان المفاجئ هذا بعد أسبوع من التكهنات من أن رئيس الوزراء البريطاني كان يريد مكافأة تركيا لمساعدتها في الحرب في أفغانستان.

وجاء في بيان أصدرته شركة (بلفور بيتي) في 13 نوفمبر 2001 أن قرار الانسحاب جاء نتيجة تقييم شامل ودقيق لكل الأمور التجارية والبيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع وحظي بيان الشركة إلى القول بما أن هذه القضايا لم تجد حلولا إلى حد الآن ولا في الأفق المنظور لذلك تعتقد بلفور بيتي بأنه ليس من مصلحة مساهميها استمرارها في المشروع.

ويذكر أن انسحاب شركة بلفور بيتي ليس سوى الأخير في سلسلة من الانسحابات المماثلة من مشروع سد ايليسو، فقد انسحبت شركة سكانسكاما السويدية في العام 2000 بسبب ما وصفتها بالصعوبات المتعلقة بالتفاوض مع الشركات المساهمة الأخرى، وعقب انسحاب شركة بلفور بيتي لم يتبق من الشركات الأجنبية المساهمة في المشروع سوى شركة نمساوية واحدة متخصصة في تقنية المشاريع الكهرومائية وكانت الحكومة البريطانية قد دعمت المشروع منذ البداية دعما قويا قائلة إن من شأن ذلك توطيد علاقاتها مع أنقرة ولم يتضح بعد ما إذا كان انسحاب الشركة البريطانية سيؤدي إلى تأجيل المشروع وقال كريم يلدز المدير التنفيذي لمشروع حقوق الإنسان في تركيا لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC): إن المشروع برمته أصبح في مهب الريح، وأضاف أنه لخبر عظيم، لكن الحكومة التركية لا تشارك أنصار البيئة وحقوق الإنسان بخطتهم، بل بالعكس تعد أنقرة إلغاء المشروع بوصفه ضربة لتركيا التي ما لبثت تحاول اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد .

وما يلفت النظر حقا أن شركة الستوم الفرنسية، بدأت أواسط سنة 2002، تتفاوض مع الحكومة التركية لتنفيذ سد ايليسو ضاربة عرض الحائط بالانتقادات الموجهة لهذا السد وخاصة من حيث الآثار السلبية على حقوق العراق في كمية ونوعية مياه نهر دجلة المتدفقة إليه، فضلا عن تأثير السد على البيئة، والسكان، والصحة، والآثار ويتطلب الأمر السعي بكل الوسائل المتاحة للضغط على الشركة الفرنسية من خلال المنظمات البيئية والاجتماعية إلى جانب مفاتحة الحكومة الفرنسية لمنع هذه الشركة من التعاقد مع الجانب التركي لاسيما أن الكثير من الشركات البريطانية والسويدية والإيطالية والسويسرية، أعلنت انسحابها من المشروع للأسباب المشار إليها أنفا.

ويقتضي من المؤسسات الإنسانية والبيئية والشعبية في العراق وسوريا وخاصة منظمات المجتمع المدني أن تعمل بكل السبل المتاحة، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة البيئة الدولية، وجمعيات حقوق الإنسان، لتوضيح مخاطر هذا السد على الصحة والبيئة ليس على العراق وسوريا فحسب بل وعلى تركيا كذلك هذا إضافة إلى تعارض إنشاء هذا السد مع القوانين الدولية المعروفة والمتعلقة بالأنهار الدولية.

حرب المياه.. السيناريو الأسود

أثارت أزمة حوض النيل والخلافات الدائرة بين مصر والدول المشتركة معها ، ملف المياه العربية والأمن المائي العربي خاصة في ظل بروز العديد من الدول التي تعبث بالحقوق العربية ، وظهور العديد من التقارير والتحذيرات التي تنذر بحدوث فقر مائي قريب ، إضافة إلي الحديث أن الحروب القادمة ستكون علي المياه وليس الثروات الطبيعية وعلي رأسها النفط ، وبدايتها ستكون مصر .

ويؤكد الخبراء أن نذر الحرب بدأت خاصة بعد بروز الدور الإسرائيلي بشكل علني في الأزمة ، حيث قام وفد أفريقي رفيع المستوى من دول حوض النيل بزيارة إلى إسرائيل، أعدت لها منظمة يهودية أمريكية وسط تقارير تتحدث عن مشروعات إسرائيلية مزمعة على نهر النيل، ومما يؤكد على التورط الصهيوني في الأزمة المائية الأخيرة بين مصر والسودان من جانب وباقي دول حوض النيل من جانب آخر هو تأكيد مصادر إعلامية إسرائيلية على أن الفترة القادمة ستشهد حرباً شعواء بسبب المياه، حيث زعمت صحيفة يديعوت أحرونوت في تقرير لها إن حرب المياه في المنطقة ستندلع في العقد المقبل، مشيرة إلي الأزمة الأخيرة التي فجرها توقيع دول منبع نهر النيل لاتفاقية جديدة لتقسيم مياه النيل التي استثنت مصر والسودان.

وأضافت الصحيفة الإسرائيلية أن التحدي الذي أبدته دول حوض النيل ضد الاحتكار المصري لمنابع النهر أغضب القاهرة وجعلها في حالة غليان، موضحة أن تلك الدول رفضت أي حل وسط، وقامت بنشر التهديدات قائلة : إن حرب المياه ستنشب خلال العقد المقبل.

وعلى الجملةً، فإن هدف إسرائيل الثابت من وجودها في أفريقيا هو الرغبة في الحصول على مياه النيل، والضغط على صانع القرار المصري،نظراً لحساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية، وذلك عبر اعتماد تل أبيب على لعب دور غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل، استفادة من نفوذها الكبير في دول مثل، أثيوبيا، وكينيا، ورواندا، مستغلة الدعم الأمريكي الواضح لها من أجل السيطرة المشتركة على بلدان القارة الأفريقية، وهو ما يؤثر في الأمن القومي المصري والسوداني، الأمر الذي يجعل من الأهمية سرعة التحرك لمحاصرة هذا التدخل الإسرائيلي، قبل أن يصبح خطراً حقيقياً، يهدد الجميع، ولعل مؤشر الأزمة الأخيرة مع دول حوض النيل خير دليل على ذلك. [1]

---

[1] عن مقال أحمد حسين الشيمى - بتصرف

من أين تنطلق الرصاصة الأولى

وقعت 4 من دول حوض النيل العشرة، هي: أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا، الجمعة 14 مايو 2010 في مدينة عنتيبى الأوغندية على اتفاق إطاري جديد ينظم العلاقة بين دول حوض النيل ويتضمن 40 بندا وافقت دول الحوض علي 39 بنداً تقريباً تتعلق بإطار العمل التعاوني ولم يجر الاتفاق علي البنود المتعلقة بأمن المياه حيث لا تزال مصر والسودان دول المصب يتمسكان بحقهما في حصتهما الحالية من المياه 55.5 مليار متر مكعب لمصر + 18.5 للسودان، وحقهما في الموافقة أو الاعتراض علي أي مشروع لدول أعالي النيل الثماني يؤثر علي حصتهما من المياه.

توقيع الاتفاق قاطعته مصر والسودان وغابت عنه كينيا والكونغو الديمقراطية ولم توقعه باقي دول أعالي النيل الأربعة الأخرى كينيا والكونغو وبوروندي بالإضافة إلى دولة إريتريا كمراقب بعد استقلالها عن أثيوبيا، ويحتاج إلى توقيع كل دول حوض النيل التسعة على الأقل باستثناء اريتريا كي يكون نافذاً قانونياً، ولأن دول أعالي النيل تدرك اعتراض مصر والسودان على الاتفاق ما لم يقر حقوق الدولتان في حصص ثابتة من المياه، فقد أعطت المفوضية التابعة لهما مهلة للدول للتوقيع علي الاتفاق الإطاري لمدة عام تنتهي في 13 مايو 2011.

ما يهمنا من هذا الاتفاق الذي بدأ التوقيع عليه – بصرف النظر عما يقال عن عدم قانونيتة – هو أنه خلق أمر واقع جديد وأطلق الطلقة الأولي في حرب مياه حقيقة منتظرة في المنطقة، وأظهر عداء الدول الأربع الموقعة صراحة لمصر، وأخطرهم أثيوبيا التي ينبع منها قرابة 87% من مياه النيل وبها نشاط صهيوني مكثف لبناء سدود علي النيل ستضر مصر على المدى البعيد وأيضا – بصرف النظر عن التجاهل المصري لأهمية الاتفاق واعتباره كأن لم يكن – هو أن توقيع أربعة دول على الاتفاق سيمهد الطريق أمام بدء أعمال المفوضية الدائمة لدول حوض النيل والتي سيكون مقرها في عنتيبي كما صرحت جنيفر نامويانجو وزيرة الدولة للمياه في أوغندا التي سعت بخبث لتدشين شرعية مفقودة لهذه المفوضية عندما حملتها مسئولية التفاوض – نيابة عن الدول الموقعة : لحل بعض القضايا العالقة بيننا وبين مصر والسودان.

مصر .. هل تكون نقطة بداية الحروب ؟

أثار رفض مصر التوقيع على اتفاقية حوض النيل دون وجود نصٍ صريح يضمن عدم المساس بحصتها من المياه والإخطار المسبق عن أي مشروعاتٍ تقوم بها دول أعالي النيل، وأن يكون لتعديل الاتفاقية بإجماع الدول العشر مصر والسودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندي وبوروندي والكونغو الديمقراطية الكثير من ردود الفعل بين الدول المشتركة في اتفاقية حوض النيل وبين الخبراء المختصين بشئون المياه

وتوقع الخبراء أن الحرب القادمة ستكون على المياه والنقص الشديد الذي تعاني منه جميع دول حوض النيل التي اقتربت من خط الندرة المائية فقد كشف تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء عن عجز متوقع في الموارد المائية عن الاحتياجات بحلول عام 2017 مع وصول إجمالي كمية الموارد المائية المتاحة في البلاد إلى حوالي 71.4 مليار متر مكعب في مقابل الاحتياجات المائية التي تصل في نفس السنة إلى 86.2 مليار متر مكعب.

وقال التقرير أن كمية الموارد المائية المتاحة في مصر عام 2026 حوالي64 مليار متر مكعب، متوقعاً أن يتراجع متوسط نصيب الفرد في مصر من المياه خلال السنوات القادمة حيث يصل إلى 582 متر مكعب سنوياً عام 2025 مقابل 860 مترا مكعباً سنوياً عام 2023 و 1138 متراً مكعباً سنوياً عام 1986وأكد أن نهر النيل يمد مصر بحوالي 55.5 مليار متر مكعب بما يمثل حوالي 86.7% من إجمالي الموارد المائية المتاحة في مصر عام 2006 ، ومن المتوقع أن تنخفض مساهمته في إجمالي الموارد المائية المتجددة المتاحة في مصر إلى 8.5% عام 2017

وأوضح التقرير أن الزراعة في مصر استحوذت على النصيب الأكبر من الاستخدامات المائية ، وهو ما يمثل حوالي 83.3 % من إجمالي الاستخدامات عام 2008/2007 ،موضحا أن حوالي 12.9% زيادة في إجمالي كمية مياه الشرب المنتجة عام 2007/2006 مقارنة بعام 2004/2003 لتصل إجمالي الكمية المنتجة 7.25% مليار متر مكعب عام 2007/2006وأشار التقرير إلى أن 5.7 مليارات متر مكعب من مياه الشرب تم استهلاكها عام 2007/2006 مقابل 5.1 مليارات متر مكعب عام 2004/2003 بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.8 %

وحول ذلك يقول الدكتور فكري حسن الأستاذ بجامعة لندن في تصريحات لشبكة الإعلام العربية محيط عبر الانترنت أن مشكلة المياه في مصر أصبحت حقيقية, وهذا يمثل خطورة, ثم يعدد الأسباب في: زيادة السكان- نزوح الناس من الريف إلي المدن, والمدن تستهلك ماءاً أكثر, ثم الدخول في عصر الصناعة واحتياجها للماء , وأخيراً الهدر الرهيب في الزراعة التقليدية ثم ضرب مثلاً بزراعة الأرز وقصب السكر وغيرها من المحاصيل التي تحتاج إلي ماء كثيف ويري أنه ينبغي أن نغير أنفسنا ونتكيف مع ضرورة تغيير أنماط الزراعة لدينا, ونتوسع في زراعة محاصيل لا تحتاج إلي ماء كثير, في نفس الوقت ننسي أن لدينا النيل, فنحن نجرفه من المياه, فمثلا هناك هدر يمثل3% بسبب المواسير المخرومة, غير التسريب من البيوت, ثم عدم احترام النيل.

والخطر الأكبر أن نتعامل مع النيل وكأنه ليس موجودا ويحتاج إلي الرعاية الكاملة, من خلال الحفاظ عليه   وعن إمكانية قيام حروب بسبب المياه ، يقول فكري حسن حكاية حروب المياه وارد جداً ولكن الحل الحالي يكمن في الإسراع في تكامل شامل, ولننظر إلي دول الاتحاد الأوروبي حين ضم دول أوروبا الشرقية, وكانت لمحمد علي تجربة في تكوين طبقة وسطي مصرية, لأنه وجد ضرورة للتغيير, فمثلا يمكن لمصر أن تولد كهرباء من الهضبة الأثيوبية بالاشتراك مع الحبشة وتبيعها للدول الأخري, ونحن في مصر نملك الخبرات العلمية الكبيرة, ومن خلالها نقيم جسراً اقتصادياً نتبادل فيه المصالح مع دول الحوض, ولدينا الخبراء في هذا المجال.

ويقول أن دخول العصر الصناعي هو الذي جعل العالم ينظر إلي مسألة المياه نظرة مختلفة, فالشركات العابرة للقارات أرادت عن طريق البنك الدولي أن تقوم بتسعير المياه, وبالتالي نحرم المزارعين من الزراعة, وتسعير المياه كارثة كبري, فهي ستحيل العالم إلي الفقر والأمراض والأوبئة, وقد اكتشفنا كيف زادت أسعار الغذاء عندما أرادت القوي الكبري أن تستخرج الطاقة الحيوية من الزرع ويرى جمال نكروما الكاتب المتخصص في الشئون الأفريقية أن الدور الصهيوني في أثيوبيا لم يكن سوى بديل للدور الذي كان من المفترض أن تلعبه مصر في هذه الدولة المهمة، ويتساءل لماذا نركز في مصر على 15% من المياه ونتجاهل النسبة الأكبر في أثيوبيا؟

إن الزيادة السكانية في أثيوبيا، بالإضافة إلى القحط الذي يصيبها في بعض الأعوام والفيضانات في أعوام أخرى تدفع جميعها حكومة البلاد إلى البحث عن شريك يمتلك الإمكانيات المادية والفنية؛ لإقامة مشروعات زراعية وتنقية وتطهير المجاري المائية وإقامة السدود، ووجدته في الكيان الصهيوني ويستنكر ما وصفه بالدور السلبي وغير المقبول لمصر في المنطقة، مطالبا مصر بمراجعة سياساتها جذريًّا، ومراعاة حقوق د ول حوض النيل، فضلاً عن توسيع رقعة التعاون والتنسيق معها، وأكد أن أية تفاصيل أخرى في الاتفاقية يمكن أن يتم الاتفاق عليها بشرط توافر مبدأ التعاون والتنسيق.

ويرى خبير المياه بمركز الأبحاث المصرية الدكتور محمد محمود أن هناك صوراً كثيرة للضغط على مصر حتى توافق على توقيع الاتفاقية الإطارية والتي تم إلغاء بند الأمن المائي بالكامل منها، لأن مصر تتمسك ببنود الاتفاقية القديمة لعام 1959 المكفولة بالقانون والذي يعطيها حقها الكامل في مياه النيل البالغة 5.5 مليار متر مكعب سنوياً.

وإن هذا القدر من المياه لم يعد يفي باحتياجات مصر المتنامية في ظل زيادة معدلات النمو والتوسعات العمرانية، لذلك لابد أن تسعى إلى زيادة حصتها المائية بالحصول على نصيب إضافي وهذا من حقها حيث أن هذا منصوص عليه في الاتفاقية الجديدة بالنسبة لتوزيع الفائدة المائية من المشروعات التنموية وبمعايير خاصة تم الاتفاق عليها.

وأن مصر لابد أن تتمسك بشروطها في مؤتمر المياه المقبل، حتى تعمل على تأمين حصتها من مياه النيل خاصة أن أحد شروطها للموافقة على الاتفاقية الجديدة والذي تم رفضه وحدث خلاف كبير حوله هو أن يكون هناك إخطار مسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعلى النيل، واتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن، كما أكد على أن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية كبند من بنودها، وليس في الملاحق الخاصة بالاتفاقية، ولأن هذا الشرط فيه تقييد لدول حوض النيل فقد رفضوه .

وتعود الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ إعلان استقلال تنجانيقا، ثم وحدتها مع زنزبار في دولة تنزانيا عام 1964، حيث أصدر الرئيس التنزاني في ذلك الوقت جوليوس نيريري إعلانًا باسم مبدأ نيريري يقول بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي عقدتها الدولة الاستعمارية قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية1929وقد انضمت إلى هذا المبدأ أوغندا وكينيا وطلبت الدول الثلاث من مصر التفاوض معها حول الموضوع، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندي اتفاقية نهر كاجيرا عام 1977 التي تتضمن بدورها عدم الاعتراف باتفاقات 1929، بل وطلبت حكومة السودان بعد إعلان الاستقلال أيضًا من مصر إعادة التفاوض حول اتفاقية 1929.

كذلك أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقية 1929 واتفاقية 1959 في جميع عهودها السياسية منذ حكم الإمبراطور ثم النظام الماركسي منجستو وحتى النظام الحالي، بل وسعت عام 1981 لاستصلاح 227 ألف فدان في حوض النيل الأزرق بدعوى عدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى، كما قامت بالفعل عام 1984 بتنفيذ مشروع سد فيشا -أحد روافد النيل الأزرق- بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي نصف مليار متر مكعب، وتدرس ثلاثة مشروعات أخرى يفترض أنها سوف تؤثر على مصر بمقدار 7 مليارات متر مكعب سنويًّا.

وأيضا أعلنت كينيا رفضها وتنديدها -منذ استقلالها- بهذه الاتفاقيات القديمة لمياه النيل لأسباب جغرافية واقتصادية، مثل رغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح زراعي، وبناء عدد من السدود لحجز المياه في داخل حدودها ويقول الكينيون: إن بحيرة فيكتوريا هي أكبر مصدر للمياه العذبة في العالم، إلا أن كينيا لا تستطيع أن تستخدمها حتى لأغراض الزراعة بسبب بنود معاهدة حوض النيل، ويلقون باللوم على المعاهدة في أن 67% من الأراضي الزراعية الكينية غير قابلة للزراعة، على الرغم من أن الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الكيني؛ حيث تساهم فيه بنسبة 8%

يقول الدكتور هاني رسلان رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أن الكيان الصهيوني يلعب دورا سلبيًا ضد مصلحة مصر من خلال وجوده الأمني والسياسي والاقتصادي في دول منابع نهر النيل مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا، بالإضافة إلى أثيوبيا ويشجع هذه الدول على التمسك بمواقفها الرافضة لتوقيع مبادرة حوض النيل المشتركة ويشدد على أن إستراتيجية الكيان عموما تتمثل في حصار العالم العربي من الأطراف.

وبالتالي يمارس دوره لحصار مصر باعتبارها كبرى دول المنطقة.

ويشير إلى أن الدول المتعاونة مع الكيان الصهيوني ترتبط بمصالح وأهداف مشتركة يتم فيها استخدام قدرات تلك الدول في تنفيذ الأجندة الصهيونية مقابل إعطاء مزايا اقتصادية وأمنية لها ويؤكد أن مصر ترفض المساس بـ حصتها في مياه النيل وتعتبره خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه، محذرا من إمكانية دخول مصر إلى حيز الندرة المائية إذا وصل نصيب الفرد إلى00 5 متر مكعب.

وبالنسبة لدول المنبع والتي تعاني مشاكل مضاعفة في مصادر المياه قال رسلان إن مصر لم تأل جهدا في تمويل مشروعات تطهير المجاري المائية، وحفر مئات الآبار، وإقامة السدود في تلك الدول بما يضمن أقصى استفادة من المياه المنحدرة من الهضبة الاستوائية ويضيف أن دول منبع النيل تتحفظ على اتفاقية عام 1929 م التي وقعتها مصر مع بريطانيا، وتتضمن عدم إقامة أي إنشاءاتٍ على مجرى النيل دون موافقة مصر باعتبار أن الاتفاقية وُقّعت في الحقبة الاستعمارية، كما تعترض على اتفاقية 1959م لتقاسم حصة مياه النيل بين مصر والسودان باعتبارها ليست طرفًا فيها.

ويرى رسلان أن السياسة المصرية في إدارة الأزمة هي البعد عن أي شيء يؤدي إلى الصراع، والبحث عن إطار تعاوني لتوفير موارد إضافية للمياه، وتقاسم الكميات المهدرة بين دول حوض النيل العشر واستبعد رسلان أن تؤدي الأزمة الحالية إلى نشوب صراع بين دول حوض النيل

أو قوى إقليمية أخرى، مؤكدا استبعاد مصر لهذا النهج منذ تهديدات الرئيس السادات في السبعينيات بالدخول في حرب إذا تم تهديد مصالح مصر في المنطقة.

هل تندلع حروب بسبب السدود؟

الآلاف من النداءات يطلقها المختصون بشئون المياه إلي العالم بأسره بأن الأرض بأكملها ستكون مهددة بالعطش منتصف هذا القرن أي في عام 2050، الأمر الذي يرجع إلى عدد من الأسباب، لعل أهمها: الارتفاع المتزايد لسكان العالم، والتلوث، وسوء استخدام المياه خاصة في نظم الري، وبسبب درجة حرارة الأرض الآخذة في الارتفاع، وهو ما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تزيد من مساحات الجفاف والتصحر

ودفع هذا الخطر مؤسسة الاستشارات الدولية برايس-ووترهاوس-كوبرز للتأكيد على أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه، فيما حذّر آخرون من أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول إلى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية.

وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط إحدى بقاع العالم التي لا تتوقف فيها ألعاب الحرب على مدار العام، وربما يرجع ذلك إلى العقوبة القاسية التي حكمت بها الطبيعة عليه وجعلته ليس فقط مخزناً لأكبر احتياطيات البترول في العالم، ولكن أيضاً من خلال كونه من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه ومن المفارقات الغريبة -كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين- أن الدول الغنية بالبترول في المنطقة

كلما حفرت بحثاً عن آبار للمياه صادفت آباراً للبترول ومنذ فترة ليست بالقصيرة يتنبأ أباطرة السياسة والدراسات المستقبلية بأن حروب القرن الحادي والعشرين لن تندلع بسبب البترول وإنما بسبب المياه وحذرت الأمم المتحدة من أن نصف سكان العالم تقريبا سيعانون نقصاً حادا في المياه بحلول عام 2025، داعية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفادي أزمة مياه عالمية ناتجة عن زيادة السكان وارتفاع مستويات المعيشة والتغيرات في الأنظمة الغذائية وزيادة إنتاج الوقود الحيوي وفي مقدمة التقرير العالمي الثالث لتنمية الموارد المائية، الذي يحمل عنوان المياه في عالم متغير، كتب كويشيرو ماتسورا رئيس منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (يونسكو) التقرير يوضح الحاجة إلى إجراءات عاجلة حتى يتسنى لنا تفادي أزمة مياه عالمية

و أضاف قائلاً: رغم الأهمية الكبيرة لكل جوانب الحياة الإنسانية، فإن هذا القطاع ابتلي بنقص مزمن في الدعم السياسي وسوء الإدارة ونقص الاستثمارات وأكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مرارا أن المياه قضية رئيسية بين إسرائيل وجيرانها العرب، كما أن نقص المياه يظل سببا رئيسيا كامنا في الصراع بإقليم دارفور غربي السودان والذي بدأ مع تمرد على الحكومة المركزية قبل ست سنوات.

ويبلغ عدد سكان العالم 6.6 مليارات نسمة ومن المتوقع أن يشهد زيادة قدرها 2.5 مليار بحلول 2025، ويحدث معظم النمو السكاني في الدول النامية وكثير منها في مناطق تكون المياه فيها شحيحة بالفعل

ويؤكد الكثير من الخبراء أن بؤر التوتر الإقليمية المرتبطة بالسيطرة على المياه ستزداد مع تفاقم الجفاف في مختلف أنحاء العالم، وفي ظل الخلافات على الأنهار الحدودية أو العابرة للحدود أو الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها.

ومع ذلك، فإن هناك الكثير من الخبراء الذين لا يستهان بآرائهم يرفضون ما يثار من تهويل حول حروب المياه، ويؤكد هؤلاء أن القول بإن حروب العالم المستقبلية ستخاض ليس لأجل النفط بل من أجل المياه هو تنبؤ مشئوم استنبطته كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية ووزارة الدفاع البريطانية، وحتى بعض المسئولين في البنك الدولي ومن بين هؤلاء الخبراء البروفيسور أسيت بيسواس الذي وصف هذا التهويل بأنه كلام فارغ، مؤكدا أن مياه الكرة الأرضية تكفي البشرية لفترة 100 عام أخرى، وأن العالم لا يواجه أزمة مائية بسبب ندرة المياه الطبيعية، ولكنه يواجه أزمة سوء إدارة للمياه .

ودحض أيضاً هؤلاء الخبراء والأكاديميون نبوءة حروب المياه، معتبرين أنها غير واقعية وبعيدة المنال وواهية بل وخرافة، وأنه على الرغم من أن مناطق مهمة في العالم بالفعل ستواجه في غضون عقد أز مات حادة في التزود بالمياه، إلاّ أن هناك العديد من الأحداث التي أثبتت أن الدول تحسن التعاون فيما بينها حول هذه المسألة، وأن الحكومات مصممة على حل هذه المشكلات من خلال الحوار.

وهكذا، فإنه من الواضح أن هناك إدراكاً بأن المياه شحيحة بالفعل على الأقل في بعض المناطق، وستكون أكثر ندرة وحساسية، لكنْ هناك أيضًا تفاؤل بأن التعاون الإقليمي سيحول دون النزاع، وأن الحوار سينقذ الأجيال المقبلة من حروب متوقعة، مع عدم التهوين –في الوقت ذاته- من أن هناك مشكلة يواجهها العالم، ويجب التصدي لها بغض النظر عن تسميتها ندرة مياه أو سوء إدارة للمياه.

هل ستقدم مصر على حرب عسكرية مع أثيوبيا ؟

تعلقت الزيارة التى قام بها رئيس وزراء مصر إلى أثيوبيا والتى صرحت حولها الخارجية ومجلس الوزراء بانها زيارة دبلوماسية تتعلق بأمور تخص البلدين ، بشئ من السرية وكتمان الأحداث .

ان المشكلات التى تتعلق بشكل مباشر بمصر وأمنها من الداخل وخصوصا أمنها الغذائى وبدأت نزاعات حول الحصص المائية لدول حوض النيل ، نحن نجد أنه فى بعض دول حوض النيل منازعات إقليمية فيما بينها ، وعلاقات فاترة ،وتتعلق أزمة توزيع حصص مياه النيل بشكل مباشر بمصر والسودان ،باعتبار مصر دولة المصب والسودان دولة أكبر عدد من الروافد ، والمتابع للقضية يجد أن الأزمة تتجدد وتتعقد ، ورغم أن المشكلة لها بعد دولى يحركها إلا أن مواجهة مصر بشكل مباشر تكون مع أثيوبيا وهناك تدخل مصر فى مواجهة مباشرة مع الكيان الصهيونى، بشكل علاقات أثيوبية إسرائيلية تحاول بها إسرائيل تحقيق هدف تاريخى بالدخول إلى مجرى النيل .

وتتعقد الأزمة بشكل كبير مع قيام أثيوبيا ببناء مجموعة من السدود على مياة النيل وهو ما سيؤثر سلبا على حصة مصر من ماء النيل بل والنيل نفسه ، وهو ما يتعلق بأمور تخص الأمن الغذائى والسكانى .

كل هذه الأمور السابقة ، وما ترتب عليها جعل المحللون السياسيون يميلون لكون الزيارة دبلوماسية من نوع أخر ، أو لنقل دبلوماسية الحرب ، وظهر ذلك بشكل كبير فى دراسة قدمتها دورية أمريكية مهتمة بالسياسة الدولية والأمور العسكرية ، ان زيارة رئيس الوزراء المصرى لأثيوبيا هى نوعا من دبلوماسية الحرب ، وبها تهديد مباشر ان مصر لن تقف عاجزة أمام تضررها مما يحدث بمياه النيل والأزمات المتعلقة به ، وأن الأزمة تتعقد بشكل كبير، وهى لا تتعلق فقط بفتور العلاقات المصرية الأثيوبية .

تعمق التقرير لمدى أحقية مصر فى شن حرب على أثيوبيا ، خصوصا وأن الأمر لا يتعلق بأمنها بشكل غير مباشر يجعلها تلعب فى ملعب خارجى ، ولكنه فى ملعبها الداخلى .

حرب المياه

حرب المياه، سلاح أقوى من السلاح النووى، وأقوى جميع الأسلحة وحرب المياه القادمة، هى حرب من مخطط صهيو نى فقد أدلى رئيس الوزراء الأثيوبى ملس زيناوى بحديث قال فيه أنا لا أخشى أن يغزو المصريون أثيوبيا، وأنه ماض فى بناء السدود العملاقة فى أثيوبيا، وأنه لا يخشى حرب مصر

لماذا؟ وما هذه الجرأة ؟

لأنه لا يتكلم بلسانه إنما يتكلم بلسان اللوبى الصهيونى، والذى تغلغل فى دول حوض النيل بشكل ملحوظ ويمول الحكومة الأثيوبية وبقية دول حوض النيل، وقال السفير الأثيوبى لدى إسرائيل العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية تنمو فى شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياحة والاستثمار وشتى المجالات، وبين أن شركة الخطوط الجوية الأثيوبية تنقل ما بين (5:6) رحلات إلى إسرائيل أسبوعيا.

وهذا كله يبين لنا العلاقة القوية بين إسرائيل ودول حوض النيل، وهى خطة صهيونية خبيثة وإسرائيل لديها خطة معروفة، وهى دولة من الفرات الى النيل، ونحن نعلم أن آخر دولة على النيل هى أثيوبيا، والتى بدأت فى بناء السدود على مياه نهر النيل، وأبرز هذه السدود سد تانابليز الذى تموله الحكومة الإيطالية بالاشتراك مع الحكومة الأثيوبية، سد تيكزى والذى يبلغ ارتفاعه 188مترا وسد كرادوبة وهو على الحدود.

الخاتمة

بعد استعراض المخاطر الناتجة عن بناء السدود خاصة فى أكثر مناطق العالم سخونة وأكثرها توترا ألا وهى العالم العربى الذى تتركز معظم توتراته حول نهر النيل ودجلة والفرات وبعد مقدمات الأزمات المائية ومخاطر شح الماء مع استشراء ظاهرة التصحر لم ينقصنا إلا أن نقول إن حرب الماء واقعة لا محالة خاصة أن مسئولين صهاينة سبق أن أعلنوا أن حرب يونية 67 كانت فى المقام الأول حرب مائية أى أن الحرب المائية بدأت ولكن على نطاق ضيق ولسوف تتسع دائرتها مع زيادة عدد السكان وتنامى الحاجة إلى كميات أكبر من المياه لتلبية حاجاتهم منه وأعتقد أن مصر ستنطلق منها الشرارة الأولى لحروب المياه وأنها ستكون فى المقام الأول موجهة إلى أثيوبيا خاصة وأن مصر تعتمد على مياه نهر النيل بما يقدر بـ97% من احتياجاتها المائية كما ان حصتها فى المياه المقدرة ب55 مليار قدرت وعدد سكانها آنئذ 40 مليون نسمة أما الآن فقد قارب عدد السكان 90 مليون نسمة ورغم ذلك فحصة مصر من المياه مؤشرها يتجه إلى التناقص بفعل السدود .

المصادر والمراجع

1. المدخل إلى تاريخ العالم القديم –سامي سعيد الأحمد.
2. حضارة العراق– سامي سعيد الأحمد.
3. أصالة نظم الإرواء العربية– فوزي رشيد.
4. تاريخ اليمن القديم – محمد عبد القادر بافقيه .
5. الحضر مدينة الشمس –فؤاد ومحمد علي سفر
6. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام– جواد علي .
7. الخراج وصناعة الكتابة– قدامة بن جعفر .
8. دراسات عن الزراعة والمياه – عماد محمد ذياب الحفيظ .
9. أرض السواد –أحمد علي الصوفي.
10. تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي –علي حسين الخربوطلي،

11. ري العراق تقرير غير منشور –وليم ويلكوكس .

12. تاريخ الإسلام –حسن إبراهيم 0

13. المقومات الاقتصادية لمجتمع الخليج العربي القديم –رضا جواد الهاشمي– مجلة النفط والتنمية.

14. أثر المشاريع الإروائية في النمو الحضاري العربي –عماد محمد ذياب الحفيظ،.

15. تاريخ الزراعة القديمة –عادل أبو النصر .

16. تاريخ الأمم والملوك –أبو جعفر الطبري.

17. العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي –الدوميلي – ترجمة عبد الحليم النجار ومحمد يوسف.

18. المياه والقمح والتنمية– بشار أحمد الكلوب

19. أرض المياه القليلة– تيدي برويس

20. محاولة لتحديد الاطار الفني –عبد الرحمن التميمي

21. المياه في المشرق العربي–عبد المالك خلف التميمي

22. المياه والسلام ، وجهة نظر اسرائيلية– اليشع كالي : ترجمة رندة حيدر .

23. نحو استراتيجية مائية مصرية في حوض النيل– محمد حجازي

24. بيان حول الوضع المائي في فلسطين صادر عن سلطة المياه الفلسطينية ، شبكة الإسراء والمعراج (إسراج) الإلكترونية على الانترنت .

25. حكومة الكيان الصهيوني ترغب في 25 مليار م3 مياه من نهر النيل ، شبكة الإسراء والمعراج (إسراج) ، 17 / 8 / 2010 .

26. الاتفاقية الاسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، المادة الاربعون : المياه والمجاري ، ترجمة : مركز القدس للاعلام والاتصال.

27. الصراع المائي بين العرب واسرائيل رفعت سيد أحمد ،:.

28. وقائع ورشة العمل الخاصة بالوضع المائي في الاراضي المحتلة عبد الرحمن التميمي وآخرون .

29. جغرافية المياه –محمد خميس الزوكة

30. حرب المياه من الفرات الى النيل –نبيل السمان .

31. استراتيجية التنمية العربية والتطلعات المستقبلية– صالح الطيطي، ، وغالب محمد اسماعيل .

32. المياه والسلام ، وجهة نظر اسرائيلية – اليشع كالى – ترجمة رنده حيدر.

حرب المياه في الشرق الأوسط – حمد سعيد الموعد.

فهرس